

أطروحة بحثية بعنوان

أثر الملكية الفكرية كأصل غير ملموس في تعزيز النمو الاقتصادي: الاستدامة

المؤسسية كمتغير وسيط

دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي والتجاري في المملكة الأردنية الهاشمية

إعداد الباحثة: المهندسة خولة محمد عرب البنا

خبيرة في مجال الملكية الفكرية/براءات الاختراع

مقدمة إلى كلية الأعمال في جامعة لويس الإيطالية (Luiss Business School)، إضافةً إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، في إطار الجهود الرامية إلى إعداد تحليلات وتقارير حديثة وشاملة عن واقع الاستثمار في الملكية الفكرية بوصفها أصولاً غير ملموسة، وذلك من خلال إثراء قاعدة البيانات (Global INTAN-Invest) والتقارير الدورية (World Intangible Investment Highlights) المعدة من قبل المنظمة بالتعاون مع الجامعة والباحثين بمخرجات بحثية تسهم في توسيع نطاق البيانات ليشمل الاقتصادات ذات الدخل المرتفع والمتوسط، مما يعزز فهم الدور المتنامي للأصول غير الملموسة في الاقتصاد العالمي.

أُعدت في ٢٠٢٥-٢٠٢٦

## الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ رَبِّ النُّونِ وَمَا يَسْطُرُونَ  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ فَالِقِ الإِصْبَاحِ بِالنُّورِ المَبِينِ، الَّذِي جَعَلَ العِلْمَ هَادِيًا للعَالَمِينَ

إلى والديَّ العَظِيمِينَ ... أبي وأمي العَزيزِينَ  
الَّذِينَ لَمْ أَرَفِقَهُمَا طَوِيلًا، لَكِنَهُمَا طَبَعًا بِدَاخِلِي خَلْقًا طَيِّبًا لَا يَزُولُ  
وَعَرَسًا فِي رُوحِي قِيمًا وَأَصُولًا، تَضِيءُ دَرَبِي وَتَلْهَمُنِي عِلْيَاءَ الوَصُولِ  
وَتَرَكَا لِي أَجْمَلَ مَا فِي الحَيَاةِ، إِخْوَتِي الأَحِبَّةَ

إلى إِخْوَتِي ... عَزِي وَعَزَوَتِي  
مَنْ عَلمُونِي كَيْفَ أَسْطَرَ الحُرُوفَ وَأَنْظَمَ الكَلِمَاتِ، لِأَبْلُغَ أَسْمَى المَعَانِي والغَايَاتِ  
وَمَنْ سَانَدُونِي فِي مَشَوَارِ الحَيَاةِ، فَكَانُوا مَوْطِنَ أَحْلَامِي والأَمْنِيَاتِ  
وَإِلَى مَنْ أَمْتَدَّتْ رَفِيقَتَهَا مَعِي عَامًا تَلُو عَامًا، وَشَارَكْتَنِي المَسْرَاتِ والعَثْرَاتِ وَالآلَامِ  
إلى رَفِيقَةَ الرُّوحِ وَالدَّرَبِ، وَرِيحَانَةَ القَلْبِ  
إلى مَنْ كَانَتِ النُّورُ حِينَ يَبْهَتُ الطَّرِيقُ، وَالقُوَّةُ حِينَ يَنْثَلُ الحَمَلُ عَلَى الرَفِيقِ  
أَخْتِي الحَبِيبَةَ الدُّكْتُورَةَ رَنَا

وَإِلَى مَنْ أَزْهَرَتْ فِي ظِلِّهِ، وَأَبْصَرْتُ آفَاقًا رَحْبَةً بِفَضْلِهِ  
فَكَانَ نَبْرَاسًا يَرشُدُنِي لَوَجْهَتِي، وَعَرَابًا لَا تَغِيبُ بِصَمْتِهِ عَن مَسِيرَتِي  
مَدِيرِي الفَاضِلِ السَّيِّدِ نَضَالِ الخَارُوفِ

إلى وَطَنِي دَرَّةِ الأَوْطَانِ ... وَإِلَى أُمَّتِي الَّتِي تَمَلُّوْ فُؤَادِي وَكِيَانِي

إِلَيْكُمْ جَمِيعًا أَهْدِي هَذِهِ الدَّرَاسَةَ، رَاجِيَةً أَنْ تَكُونَ إِسْهَامًا عِلْمِيًّا يُنْتَفَعُ بِهِ، وَأَثْرًا طَيِّبًا يَبْقَى وَلَا يَفْنَى

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	المخلص
٢	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها
٢	١.١ تمهيد
٣	٢.١ مشكلة الدراسة وتساؤلاتها
٥	٣.١ أهداف الدراسة
٦	٤.١ أهمية الدراسة
٧	٥.١ أنموذج الدراسة
٨	٦.١ فرضيات الدراسة
١٠	٧.١ حدود الدراسة
١٠	٨.١ التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة
١٤	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
١٤	١.٢ الملكية الفكرية
٢١	٢.٢ النمو الاقتصادي
٢٧	٣.٢ الاستدامة المؤسسية
٣١	٤.٢ العلاقة بين متغيرات الدراسة
٣٤	٥.٢ الدراسات السابقة
٤٢	٦.٢ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة (الفجوة البحثية والعملية)
٤٤	الفصل الثالث: المنهجية والتصميم
٤٤	١.٣ تمهيد

٤٤	٢.٣ منهج الدّراسة
٤٤	٣.٣ مجتمع الدراسة
٤٥	٤.٣ عينة الدراسة
٤٧	٥.٣ طرق جمع البيانات
٤٨	٦.٣ أداة الدراسة
٥٠	٧.٣ اختبار صلاحية أداة الدراسة
٥١	٨.٣ صلاحية أنموذج الدراسة للأساليب الإحصائية
٥٧	٩.٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة
٥٨	<b>الفصل الرابع: عرض النّاتج وتحليلها</b>
٥٨	١.٤ تمهيد
٥٨	٢.٤ الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدّراسة
٦٢	٣.٤ الأهميّة النسبية
٦٣	٤.٤ نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات وأبعاد الدراسة
٧٤	٥.٤ اختبار فرضيات الدراسة
٨٧	<b>الفصل الخامس: مناقشة النّاتج والتوصيات</b>
٨٧	١.٥ تمهيد
٨٧	٢.٥ النّاتج المتعلقة بمستوى الملكية الفكرية كأصل غير ملموس
٨٩	٣.٥ النّاتج المتعلقة بمستوى النمو الاقتصادي
٩٤	٤.٥ النّاتج المتعلقة بمستوى الاستدامة المؤسسية
٩٥	٥.٥ النّاتج المتعلقة بأثر الملكية الفكرية كأصل غير ملموس في تعزيز النمو الاقتصادي

- ٩٦ ٦.٥ النتائج المتعلقة بأثر الملكية الفكرية كأصل غير ملموس في الاستدامة المؤسسية
- ٩٧ ٧.٥ النتائج المتعلقة بأثر الاستدامة المؤسسية في تعزيز النمو الاقتصادي
- ٩٧ ٨.٥ النتائج المتعلقة بأثر الملكية الفكرية كأصل غير ملموس في النمو الاقتصادي، بوجود الاستدامة المؤسسية
- ٩٨ ٩.٥ التوصيات المتعلقة بمستوى الملكية الفكرية كأصل غير ملموس
- ١٠٠ ١٠.٥ التوصيات المتعلقة بمستوى النمو الاقتصادي
- ١٠١ ١١.٥ التوصيات المتعلقة بمستوى الاستدامة المؤسسية
- ١٠٣ ١٢.٥ التوصيات العملية وآليات تنفيذها
- ١١٠ ١٣.٥ الدراسات المستقبلية المقترحة
- ١١٢ قائمة المراجع
- ١١٧ الملحق أ: استبانة الدراسة
- ١٢٥ الملحق ب: قائمة بأسماء المحكمين

## المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الملكية الفكرية كأصل غير ملموس في تعزيز النمو الاقتصادي في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن، مع دراسة دور الاستدامة المؤسسية كمتغير وسيط في هذه العلاقة. وقد استندت الدراسة إلى إطار نظري يربط بين الأصول غير الملموسة والأداء الاقتصادي في ظل الاقتصاد المعرفي المعاصر مع الاستدامة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من عينة من العاملين في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن، وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق الملكية الفكرية كأصل غير ملموس في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن كان مرتفعاً، مما يعكس تزايد إدراك المؤسسات لأهمية الأصول الفكرية في تعزيز قدرتها التنافسية. كما كشفت النتائج عن وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للملكية الفكرية كأصل غير ملموس في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تسهم حقوق الملكية الفكرية في دعم الابتكار، وتحفيز الاستثمار في البحث والتطوير، مما يرفع إنتاجية وربحية الشركات ويعزز توسعها في الأسواق. وكذلك أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي للملكية الفكرية في تعزيز الاستدامة المؤسسية، بما يعكس دورها في بناء قدرات تنافسية طويلة الأمد.

وأوضحت النتائج أيضاً أن الاستدامة المؤسسية تعزز النمو الاقتصادي من خلال تحسين كفاءة الموارد ودعم الابتكار وتعزيز صورة المؤسسة. كما أثبتت الدراسة وجود دور وسيط للاستدامة المؤسسية في العلاقة بين الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن دمج إدارة الملكية الفكرية ضمن استراتيجيات الاستدامة المؤسسية يسهم في تعظيم أثر الابتكار في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تبني المؤسسات الصناعية والتجارية استراتيجيات متكاملة لإدارة الملكية الفكرية وربطها بممارسات الاستدامة المؤسسية، بما يسهم في تعزيز الابتكار وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. كما توصي بتطوير السياسات الوطنية الداعمة للاستثمار في الأصول غير الملموسة وتعزيز بيئة الابتكار، بما يدعم التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة ويعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني على المستويين الإقليمي والدولي.

## الفصل الأول

### خلفية الدراسة وأهميتها

#### ١.١ تمهيد

يشهد الاقتصاد العالمي تحولاً عميقاً نحو نموذج يرتكز على المعرفة والابتكار، وهو تحوّل أعاد تشكيل مصادر القيمة داخل الاقتصادات الحديثة. وفي هذا الإطار الجديد، أصبحت الأصول غير الملموسة، وعلى رأسها الملكية الفكرية، من أهم الركائز التي تُبنى عليها قدرة الدول والمؤسسات على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الاستدامة المؤسسية على المدى الطويل.

وباتت الحكومات والشركات على حدٍ سواء تدرك أن التنافس لم يعد يعتمد فقط على الموارد المادية أو الحجم الإنتاجي، بل على القدرة على الابتكار، وتحويل الأفكار إلى منتجات وخدمات محمية قانونياً وقابلة للاستثمار، وهو ما يجعل من دراسة العلاقة بين الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي والاستدامة المؤسسية أمراً ذا أهمية خاصة في الدول ذات الاقتصاد المنخفض أو المتوسط مثل الأردن.

تُعد الملكية الفكرية نظاماً قانونياً واقتصادياً يهدف إلى حماية الابتكارات والأعمال الفكرية، سواء كانت براءات اختراع، أو علامات تجارية، أو تصاميم صناعية، أو حقوق مؤلف، من خلال منح أصحابها حقوقاً حصريّة على استخدام وتسويق وإنتاج هذه المخرجات، وفي إطار هذه الدراسة، تُفهم الملكية الفكرية من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: التسجيل الذي يُمثّل الخطوة الأولى لتوثيق الحق، والحماية القانونية التي تضمن منع التعدي أو التقليد، والاستثمار الذي يحوّل الحق المحمي إلى مصدر دخل وقيمة مضافة للشركات والاقتصاد الوطني.

من ناحية أخرى، يُعرّف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستدامة في القدرة الإنتاجية للدولة، والتي تنعكس في ارتفاع الإنتاجية، وتحسّن الربحية، وتوسّع الحجم الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية.

في الأردن، يُمثل النمو الاقتصادي أولوية استراتيجية، خصوصاً في القطاعين الصناعي والتجاري لدورها في دفع الصادرات، وتوليد فرص العمل، وتحسين ميزان المدفوعات، الأمر الذي يبرز أهمية توظيف أدوات مثل الملكية الفكرية في تعزيز هذا المسار.

أما الاستدامة المؤسسية فتشير إلى قدرة المؤسسة على الحفاظ على أدائها ومواردها وسمعتها على المدى الطويل، مع التكيف مع التغيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، دون الإخلال بالمسؤولية تجاه أصحاب المصلحة، وفي هذا السياق، تُعد الاستدامة المؤسسية عنصراً استراتيجياً يربط بين الكفاءة التشغيلية، وحسن إدارة الموارد، وتبني ممارسات الابتكار والمسؤولية الاجتماعية، بما يعزز قدرة المؤسسة على الاستمرار والنمو في بيئة تنافسية متغيرة.

وعلى هذا الأساس، يمكن ربط الثلاثة متغيرات في إطار تفسيري متكامل، إذ تُمثل الملكية الفكرية أصلاً غير ملموس يرفع من الإنتاجية والربحية للشركات الصناعية والتجارية، ويُعزز قدرتها على التوسع في الأسواق من خلال تميز منتجاتها وخدماتها، مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي الوطني. وفي المقابل، يُسهم هذا النمو في تدعيم الاستدامة المؤسسية من خلال زيادة الموارد المتاحة للابتكار، وتحسين القدرة على التكيف مع التحديات، بينما تُسهم الاستدامة المؤسسية بدورها في خلق بيئة مؤسسية داعمة للاستثمار في الملكية الفكرية وحمايتها، ليتشكل بذلك حلقة تفاعلية بين الملكية الفكرية، والنمو الاقتصادي، والاستدامة المؤسسية في القطاع الصناعي والتجاري بالأردن.

## ٢.١ مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

يُعد النمو الاقتصادي أحد الأهداف الاستراتيجية المركزية للدولة الأردنية، خاصة في ظل التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الوطني من حيث محدودية الموارد الطبيعية، واعتماده على الاستيراد، وارتفاع معدلات البطالة، وضغوط الدين العام، وعلى الرغم من جهود الحكومة لتنشيط القطاعات الإنتاجية، لا سيما الصناعية والتجارية، إلا أن وتيرة النمو تظل دون المستوى المأمول، مما يثير تساؤلات حول الأدوات غير التقليدية التي يمكن أن تسهم في

تعزيز هذا النمو، مثل الاستثمار في الأصول غير الملموسة وتفعيل دور الملكية الفكرية كمحرك للإنتاجية والربحية والقدرة التنافسية.

وفي هذا السياق، يبرز التحدي البحثي المتمثل في أن القطاع الصناعي والتجاري في الأردن لا يزال يعاني من ضعف واضح في الاعتماد على الابتكار المحمي قانونياً، حيث تُعد براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية وحقوق المؤلف غير مُستغلة بالشكل الأمثل كأدوات لرفع الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات وزيادة الربحية، كما أن كثيراً من الشركات تفتقر إلى سياسات واضحة للتسجيل والحماية والاستثمار في الملكية الفكرية، مما يحد من قدرتها على التوسع في الأسواق المحلية والخارجية، وبالتالي يُضعف أثرها في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

أما على صعيد الاستدامة المؤسسية، فيلاحظ أن العديد من المؤسسات الصناعية والتجارية تفتقر إلى رؤية استراتيجية طويلة الأمد في إدارة الأصول غير الملموسة، وتُركز على العوامل التشغيلية قصيرة الأجل، مثل تقليل التكاليف وزيادة الحصة السوقية، دون الاهتمام ببناء قدرات مستدامة في مجال الابتكار وحماية الملكية الفكرية. وهذا يخلق مشكلة بحثية تتمثل في وجود فجوة بين ما يفترض أن تقوم به المؤسسات من حيث بناء القدرات المؤسسية الداعمة للابتكار، وبين ما تمارسه فعلياً على أرض الواقع، حيث تظل الاستدامة المؤسسية مقيدة بغياب ثقافة الاستثمار في الأصول الفكرية، وضعف التكامل بين السياسات المالية والإدارية وسياسات حماية الملكية الفكرية. وبالتالي، يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو الآتي: على الرغم من الإقرار النظري بأهمية الملكية الفكرية كأصل غير ملموس في تعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة المؤسسية، إلا أن التطبيق الفعلي في القطاع الصناعي والتجاري بالأردن يواجه تحديات متعددة، منها ضعف الوعي بأهمية التسجيل والحماية، وغياب الإطار المؤسسي والتنظيمي الفعّال للاستثمار في الملكية الفكرية، وافتقار المؤسسات إلى الكفاءات والسياسات اللازمة لتحويل الأصول الفكرية إلى مصادر تنافسية حقيقية، مما يُضعف أثر هذه الأصول في رفع الإنتاجية والربحية، ويعيق قدرة المؤسسات على النمو والتوسع في الأسواق، وبالتالي يُضعف استدامتها على المدى الطويل. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة تطبيقية تُحلّل هذه التحديات وتكشف عن مدى تأثير الملكية الفكرية بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في تعزيز النمو الاقتصادي بأبعاده

(الإنتاجية، الربحية، النمو، التوسع في الأسواق)، مع الأخذ بعين الاعتبار دور الاستدامة المؤسسية كمتغير وسيط في هذا السياق. وعليه يمكن صياغة المشكلة البحثية، من خلال طرح التساؤل الرئيس التالي: ما أثر الملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في تعزيز النمو الاقتصادي بأبعاده (الإنتاجية، الربحية، النمو، التوسع في الأسواق)، بوجود الاستدامة المؤسسية متغيراً وسيطاً، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن؟

وينبثق من التساؤل الرئيس، لهذه الدراسة، التساؤلات الفرعية الآتية:

**التساؤل الفرعي الأول:** ما مستوى تطبيق الملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار)، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن؟

**التساؤل الفرعي الثاني:** ما مستوى النمو الاقتصادي بأبعاده (الإنتاجية، الربحية، النمو، التوسع في الأسواق)، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن؟

**التساؤل الفرعي الثالث:** ما مستوى ممارسة الاستدامة المؤسسية، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن؟

### ٣.١ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى بيان أثر الملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في تعزيز النمو الاقتصادي بأبعاده (الإنتاجية، الربحية، النمو، التوسع في الأسواق)، بوجود الاستدامة المؤسسية متغيراً وسيطاً، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

وينبثق من الهدف الرئيس، لهذه الدراسة، الأهداف الفرعية الآتية:

**الهدف الفرعي الأول:** بيان مستوى تطبيق الملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار)، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

**الهدف الفرعي الثاني:** بيان مستوى النمو الاقتصادي بأبعاده (الإنتاجية، الربحية، النمو، التوسع في الأسواق)، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

**الهدف الفرعي الثالث:** بيان مستوى ممارسة الاستدامة المؤسسية، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

## ٤.١ أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية بارزة في ظل التحولات العالمية التي تُعيد تعريف مصادر القوة التنافسية للدول والمؤسسات، وتُبرز دور الأصول غير الملموسة، وعلى رأسها الملكية الفكرية، في دفع عجلة النمو الاقتصادي والاستدامة المؤسسية، وتأتي أهمية البحث من كونه يحاول ربط ثلاثة مفاهيم مركزية - الملكية الفكرية، النمو الاقتصادي، والاستدامة المؤسسية - في سياق تطبيقي على القطاع الصناعي والتجاري بالأردن، كما يسعى إلى سد جزء من الفجوة البحثية في الدراسات ذات الصلة التي تناولت هذا التفاعل، من خلال تقديم مقارنة متكاملة ذات طابع تطبيقي.

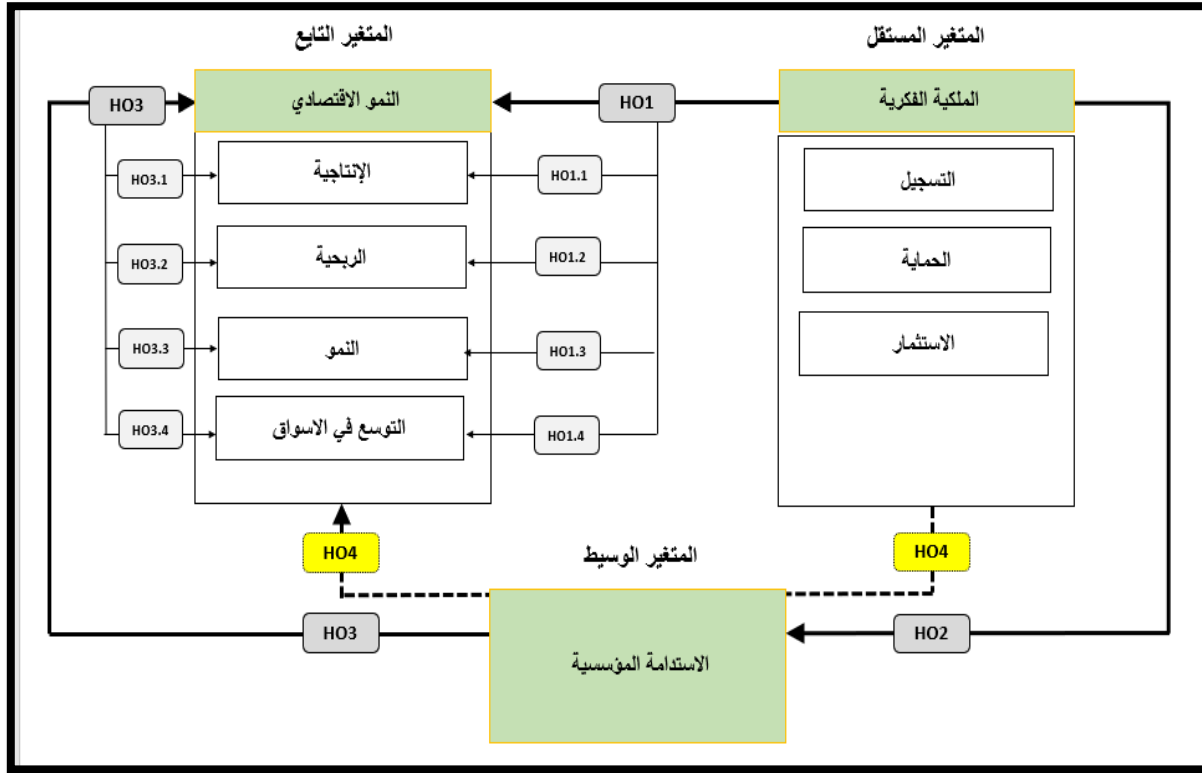
من الناحية العلمية، تُعد هذه الدراسة إضافة معرفية إلى الأدبيات الاقتصادية والإدارية التي تتناول دور الأصول غير الملموسة في تعزيز النمو والاستدامة، من خلال بناء إطار تحليلي يربط بين أبعاد الملكية الفكرية (التسجيل، الحماية، الاستثمار) وأبعاد النمو الاقتصادي (الإنتاجية، الربحية، النمو، التوسع في الأسواق)، كما تسهم في تطوير مقاييس أو مؤشرات قابلة للتطبيق على مستوى المؤسسات الصناعية والتجارية لقياس مدى فاعلية الملكية الفكرية كأصل استراتيجي، وتفتح الدراسة المجال أمام باحثين آخرين لاختبار هذا الإطار في قطاعات أو دول مختلفة، مما يعزز إمكانية التعميم والتعميق في الأدبيات العلمية، وتساهم أيضاً في توثيق التجربة الأردنية في مجال حماية واستثمار الملكية الفكرية، وتسلب الضوء على التحديات التي تواجهها المؤسسات في هذا المجال، وتساعد النتائج في تطوير نماذج نظرية أكثر دقة لفهم العلاقة التبادلية بين الملكية الفكرية والاستدامة المؤسسية والنمو الاقتصادي. وأخيراً، تُسهم الدراسة في دعم البحوث التطبيقية في مجال الاقتصاد الإبداعي والابتكار، وربطها بالسياسات العامة والتنظيمية.

أما من الناحية العملية، فتُقدّم الدراسة مخرجات قابلة للاستخدام المباشر من قبل صنّاع القرار في الحكومة الأردنية، وخاصة في الجهات المعنية بحماية الملكية الفكرية والصناعة والتجارة والاستثمار، إذ يمكن أن تساعد نتائجها في تصميم سياسات تحفيزية تشجع الشركات على تسجيل وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتبني استراتيجيات استثمارية لهذه الأصول، كما تقدم توصيات عملية للمؤسسات الصناعية والتجارية لتحسين إدارتها للأصول غير الملموسة، وبناء قدرات داخلية في مجال الابتكار وحماية الحقوق الفكرية. وتسهم الدراسة في تعزيز قدرة هذه

المؤسسات على زيادة الإنتاجية والربحية والتوسع في الأسواق المحلية والخارجية، والتالي دعم النمو الاقتصادي الوطني. بالإضافة إلى ذلك، تساعد الدراسة في تطوير برامج تدريبية وتوعوية تستهدف أصحاب الأعمال والمسؤولين التنفيذيين لرفع وعيهم بأهمية الملكية الفكرية كأصل استراتيجي. وأخيراً، تُعد الدراسة أداة مرجعية عملية للمستثمرين ورواد الأعمال الذين يسعون إلى بناء مشروعات قائمة على الابتكار والتميز، وتوضح لهم كيف يمكن للاستثمار في الملكية الفكرية أن يعزز استدامة مؤسساتهم على المدى الطويل.

### ٥.١ أنموذج الدراسة

تم تطوير أنموذج الدراسة الفرضي، اعتماداً على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة الحالية، التي اعتمدت اختيار الملكية الفكرية كأصل غير ملموس، بأبعاده (التسجيل، الحماية، الاستثمار)، بوصفه متغيراً مستقلاً، وتم تحديد أبعاد هذا المتغير اعتماداً على دراسات كل من (Hall, B. et al., 2014)، (Blind, K. et al., 2016)، (Mendonça et al., 2004)، (Park, W., 2008)، (Gould & Gruben, 1996)، (Maskus, K., 2012)، (Teece, D., 2000)، (Arora, Fosfuri & Gambardella, 2001)، والنمو الاقتصادي بأبعاده (الإنتاجية، الربحية، النمو، التوسع في الأسواق) بوصفه متغيراً تابعاً، وتم تحديد أبعاد هذا المتغير اعتماداً على دراسات كل من (Crépon, Duguet & Mairesse, 1998)، (Griliches, 1990)، (Greenhalgh & Rogers, 2010)، (Hanel, 2008)، (Romer, 1990)، (Aghion & Howitt, 1992)، و (WIPO, 2023) والاستدامة المؤسسية، بوصفها متغيراً وسيطاً، كمتغير أحادي البعد، اعتماداً على دراسات كل من (Barney, 1991)، (Eccles et al., 2014)، و (Dyllick & Hockerts, 2002). ويوضح الشكل (١-١)، أنموذج الدراسة الافتراضي، الذي يوضح أثر الملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعاده (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في تعزيز النمو الاقتصادي بأبعاده (الإنتاجية، الربحية، النمو، التوسع في الأسواق)، بوجود الاستدامة المؤسسية متغيراً وسيطاً، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.



الشكل (١-١): نموذج الدراسة الفرضي

## ٦.١ فرضيات الدراسة

تم تطوير فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية المنبثقة عنها، بناءً على مشكلة الدراسة، وأهدافها، وتساؤلاتها، وفقاً لما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في تعزيز النمو الاقتصادي بأبعاده (الإنتاجية، الربحية، النمو، التوسع في الأسواق) في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن، وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى H01.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في الإنتاجية، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

الفرضية الفرعية الثانية H01.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في الربحية، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

الفرضية الفرعية الثالثة H01.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في النمو، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

الفرضية الفرعية الرابعة H01.4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في التوسع في الأسواق، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

الفرضية الرئيسية الثانية H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في الاستدامة المؤسسية، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

الفرضية الرئيسية الثالثة H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للاستدامة المؤسسية في النمو الاقتصادي بأبعاده (الإنتاجية، الربحية، النمو، التوسع في الأسواق) في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن، وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى H03.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للاستدامة المؤسسية في الإنتاجية، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

الفرضية الفرعية الثانية H03.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للاستدامة المؤسسية في الربحية، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

الفرضية الفرعية الثالثة H03.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للاستدامة المؤسسية في النمو، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

الفرضية الفرعية الرابعة H03.4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للاستدامة المؤسسية في التوسع في الأسواق، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

الفرضية الرئيسية الرابعة H04: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في تعزيز النمو الاقتصادي بأبعاده (الإنتاجية، الربحية، النمو، التوسع في الأسواق)، بوجود الاستدامة المؤسسية، متغيراً وسيطاً، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

### ٧.١ حدود الدراسة

تخضع هذه الدراسة للحدود التالية:

#### أولاً: الحدود الموضوعية

تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في بحث أبعاد الملكية الفكرية بوصفها أصلاً غير ملموس، وأثرها في تعزيز النمو الاقتصادي، مع دراسة دور الاستدامة المؤسسية كمتغير وسيط في العلاقة بين المتغيرات، وذلك في القطاعين الصناعي والتجاري في المملكة الأردنية الهاشمية.

#### ثانياً: الحدود البشرية

اقتصرت الدراسة على عينة من العاملين في المستويات الإدارية المختلفة، والتي تشمل الإدارة العليا، والإدارة الوسطى، والإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى الموظفين المختصين في القطاعين الصناعي والتجاري.

#### ثالثاً: الحدود المكانية

تم تطبيق الدراسة على المؤسسات العاملة ضمن القطاعين الصناعي والتجاري في المملكة الأردنية الهاشمية.

### ٨.١ التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

في ضوء استعراض التعريفات المختلفة لمتغيرات الدراسة التي تناولتها الأدبيات السابقة، يُمكن تحديد التعريفات الإجرائية لمتغيرات وأبعاد هذه الدراسة، على النحو الآتي:

#### أولاً: الملكية الفكرية كمتغير مستقل وأبعادها التسجيل، الحماية، والاستثمار

تُعرّف الملكية الفكرية بأنها مجموعة الحقوق القانونية التي تنظم وتحمي نتائج الفكر والإبداع الإنساني، مثل الاختراعات والمصنّفات الأدبية والفنية والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية

وغيرها، إذ تمنح أصحابها حقاً حصرياً في الاستغلال لفترة زمنية محددة وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، بما يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار وخدمة المصلحة العامة. وفي هذا السياق، تعتبر الملكية الفكرية أداة قانونية واقتصادية تمكّن الأفراد والشركات من حماية ابتكاراتهم وتحويلها إلى أصول ذات قيمة سوقية، تسهم في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية (World Intellectual Property Organization [WIPO], n.d.).

وانطلاقاً من ذلك، جرى تناول الملكية الفكرية في هذه الدراسة كمتغير مستقل بثلاثة أبعاد رئيسية هي: التسجيل، الحماية، والاستثمار، وذلك وفق التعريفات الإجرائية التالية:

#### أ) التسجيل

يُعرّف إجرائياً بأنه مجموعة الإجراءات النظامية التي تعتمدها الشركة لتوثيق حقوق ملكيتها الفكرية لدى الجهات المختصة، بما يكفل الاعتراف القانوني بها، ويؤسس لإطار رسمي ينظم حمايتها واستثمارها.

#### ب) الحماية

تُعرّف إجرائياً بأنها مجموعة التدابير القانونية والإدارية التي تتخذها الشركة لصون حقوق ملكيتها الفكرية، ومنع التعدي عليها أو إساءة استخدامها، بما يحافظ على قيمتها الاقتصادية ويصون ميزتها التنافسية.

#### ج) الاستثمار

يُعرّف إجرائياً بأنه مجموعة الممارسات والإجراءات التي تتبعها الشركة لاستغلال أصولها الفكرية استغلالاً اقتصادياً وتجارياً، سواء من خلال الترخيص أو الشراكات أو التطوير الداخلي، بهدف تحقيق عوائد مالية وتعزيز النمو والاستدامة المؤسسية.

وبذلك، تمثل هذه الأبعاد إطاراً تكاملياً يوضح كيفية انتقال الملكية الفكرية من مجرد حق قانوني إلى أصل استراتيجي يسهم في تحقيق القيمة الاقتصادية والتنموية.

**ثانياً: النمو الاقتصادي كمتغير تابع وأبعاده الإنتاجية، الربحية، النمو، والتوسع في الأسواق**

يُعرّف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد أو المؤسسة، بما ينعكس في ارتفاع مستوى الناتج والدخل وتحسن الكفاءة في استخدام الموارد عبر الزمن. ويُنظر إليه

في الأدبيات الاقتصادية بوصفه مؤشراً أساسياً على تطور الأداء وتعزيز الرفاه الاقتصادي والاستدامة. ويشير البنك الدولي إلى أن النمو الاقتصادي يتمثل في الارتفاع المستدام في الناتج الحقيقي، بما يعكس تحسناً في النشاط الاقتصادي والإنتاجية (World Bank, n.d.).

وانطلاقاً من ذلك، تم تناول النمو الاقتصادي في هذه الدراسة كمتغير تابع بأربعة أبعاد رئيسية هي: الإنتاجية، الربحية، النمو، والتوسع في الأسواق، وذلك وفق التعريفات الإجرائية التالية:

#### أ) الإنتاجية

تُعرّف إجرائياً بأنها مجموعة الإجراءات والآليات التي تعتمد عليها الشركة لرفع كفاءة استخدام مواردها المادية وغير المادية وتحويلها إلى مخرجات ذات قيمة، بما يعكس قدرتها على تحقيق نتائج ملموسة بفعالية أعلى وتكلفة أقل.

#### ب) الربحية

تُعرّف إجرائياً بأنها مجموعة السياسات والإجراءات المالية والإدارية التي تطبقها الشركة لتعزيز الإيرادات وخفض التكاليف، وإدارة المصروفات بكفاءة، وتحسين هيكل التسعير، ومتابعة مؤشرات الأداء المالي، بما يفضي إلى تحقيق صافي عوائد مالية من أنشطتها التشغيلية والاستثمارية.

#### ج) النمو

يُعرّف إجرائياً بأنه مجموعة الخطط والبرامج التنفيذية التي تعتمد عليها الشركة لتوسيع نطاق أعمالها وتعزيز قدراتها الإنتاجية، من خلال زيادة الاستثمارات، وتطوير المنتجات أو الخدمات، ورفع الطاقة التشغيلية، وتحسين الكفاءات البشرية، بما ينعكس في نمو ملموس في الإيرادات أو الأصول أو حجم العمليات.

#### د) التوسع في الأسواق

يُعرّف إجرائياً بأنه مجموعة الخطوات الاستراتيجية التي تتخذها الشركة لدخول أسواق جديدة أو تعزيز وجودها في الأسواق القائمة، من خلال استراتيجيات مدروسة تدعم انتشارها الجغرافي وتوسع قاعدة عملائها.

وبذلك، تُعدّ هذه الأبعاد إطاراً تحليلياً متكاملًا يمكن من خلاله قياس مستوى النمو الاقتصادي، والكشف عن مدى تأثره بالمتغير المستقل، بما يسهم في تفسير ديناميكيات الأداء الاقتصادي وقياس مدى استمراريته وقدرته على المحافظة على نتائجه الإيجابية وتحسينها عبر الزمن.

### ثالثاً: الاستدامة المؤسسية كمتغير وسيط أحادي البعد

تم اعتماد الاستدامة المؤسسية في هذه الدراسة كمتغير وسيط أحادي البعد، يعكس قدرة الشركة على الاستمرار وتحقيق التوازن بين متطلبات الحاضر وتحديات المستقبل. وتُعرّف إجرائياً بأنها مجموعة السياسات والإجراءات والآليات التنظيمية التي تطبقها الشركة لضمان استمرارية أدائها وكفاءة استخدام مواردها والحفاظ على سمعتها المؤسسية على المدى الطويل، وذلك من خلال الموازنة المتوازنة بين الأهداف الاقتصادية والاعتبارات البيئية والاجتماعية، بما يعزز قدرتها على الاستمرار وتحقيق قيمة مستدامة (EBSCO, 2023; World Bank, 2023).

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### ١.٢ الملكية الفكرية

##### ١.١.٢ تمهيد

تُعدّ الملكية الفكرية من المفاهيم الجوهرية التي ارتبطت بتطور المجتمعات وازدهارها الاقتصادي والثقافي، إذ تمثل منظومة من الحقوق القانونية التي يمنحها القانون للمبدعين والمبتكرين على نتاجهم الفكري والإبداعي، بما يضمن حماية هذه الإبداعات ويحفّز أصحابها على مواصلة الابتكار. ومع تسارع الثورة التكنولوجية وتنامي دور المعرفة بوصفها محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي، برزت الملكية الفكرية كأحد أهم الأصول غير الملموسة التي تؤثر بشكل مباشر في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات، ودعم البحث والتطوير، وتحقيق استدامة الابتكار على مستوى المجتمعات والدول (Bently et al., 2020).

يتطلب إدراك مفهوم الملكية الفكرية فهماً عميقاً لدورها المتداخل بين الحماية القانونية والتحفيز الاقتصادي، إذ لا تقتصر أهميتها على تسجيل الحقوق فحسب، بل تشمل ضمان بيئة قانونية تحمي ابتكارات المبدعين. وتُعدّ حقوق الملكية الفكرية مثل البراءات والعلامات التجارية وحقوق المؤلف أدوات أساسية في دعم الاقتصادات المعرفية، لأنها تمنح أصحاب الأفكار أماناً قانونياً لاستثمار إبداعاتهم وجذب رؤوس الأموال، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي ورفع مستوى التنافسية على المستويين المحلي والعالمي. وبهذا تصبح حماية الملكية الفكرية عنصراً جوهرياً في تحفيز البحث والتطوير، وتشجيع الاستثمار، ودعم التنمية المستدامة، مما يجعل فهم أبعادها (من حيث التسجيل، الحماية، والاستثمار)، والتعامل معها بشكل فعال ضرورة استراتيجية لأي دولة تطمح إلى تعزيز مكانتها الاقتصادية (Sherwood, 2019).

##### ٢.١.٢ مفهوم الملكية الفكرية

لا تُمثّل الملكية الفكرية مفهوماً قانونياً واحداً، بل هي منظومة متكاملة من الحقوق التي تُمنح للمبدعين والمبتكرين لحماية إبداعاتهم الفكرية والأدبية والفنية والتكنولوجية، وتمكينهم من استغلالها

بطريقة حصريّة. وتشمل حقوق الملكية الفكرية طيفاً واسعاً من الحماية القانونية، من أبرزها براءات الاختراع، والتصاميم الصناعية، والعلامات التجارية، والأصناف النباتية، والمؤشرات الجغرافية، وتصاميم الدارات المتكاملة، وحقوق المؤلف، والأسرار التجارية. ويُشترط لتحقيق الحماية القانونية الفعّالة لمعظم حقوق الملكية الفكرية تسجيلها لدى الجهات المختصة وتوثيق الإبداع أو الابتكار بصورة رسمية، إذ يُعد هذا التسجيل المدخل الأساسي لاكتساب الحماية القانونية. ويترتب على ذلك منح صاحب الحق امتيازاً حصرياً في استغلال إبداعه أو ابتكاره لمدة زمنية محددة، ووفقاً للأطر التشريعية المعمول بها. وبهذه الآلية، تسهم حقوق الملكية الفكرية في تحفيز الابتكار ودعم التقدم من خلال توفير الأمان القانوني للمبدعين والمبتكرين، وضمان مكافأتهم على جهودهم الفكرية، بما يعزز استمرارية الاستثمار في الإبداع والبحث والتطوير (Torremans,2019).

ومن هذا المنطلق، لا تقتصر أهمية الملكية الفكرية على جانب التسجيل فحسب، بل تمتد إلى بُعد الحماية القانونية، التي تشمل مجموعة من الإجراءات التي تُمكن المبدع من التصدي لأي تعدٍ أو انتهاك لحقوقه، سواء من خلال القضاء الوطني أو عبر الآليات التي توفرها الاتفاقيات الدولية. ويُعد هذا البُعد عنصراً أساسياً لضمان استمرارية الاستثمار في الإبداع والابتكار. بالإضافة إلى ذلك، يبرز بُعد الاستثمار في الملكية الفكرية كأداة فاعلة لتعزيز قيمة الأصول غير الملموسة، من خلال ترخيص الحقوق أو بيعها أو استغلالها تجارياً، بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي وتطوير الصناعات القائمة على المعرفة. ومن ثمّ، فإن تكامل هذه الأبعاد يسلط الضوء على الدور المحوري للملكية الفكرية باعتبارها أصلاً غير ملموس يسهم بفاعلية في دعم الابتكار وتعزيز التنمية الاقتصادية (Dratler & McJohn,2025).

من المنظور القانوني، تمثل الملكية الفكرية مجموعة الحقوق القانونية التي تمنح للمبدعين والمبتكرين لحماية إبداعاتهم الفكرية والأدبية والتكنولوجية، وتتيح لهم السيطرة على استخدام وتداول أعمالهم، وتوفير حماية قانونية ضد التقليد والانتهاكات، مما يعزز من قدرتهم على الاستفادة المادية والمعنوية من إبداعاتهم (Ploman & Hamilton,2024).

ومن المنظور الاقتصادي، تُعد الملكية الفكرية ثروة معرفية وقيمة اقتصادية يمكن استثمارها من خلال الترخيص، أو البيع، أو استغلال حقوقها لتحقيق عوائد مالية، كما تسهم في تعزيز

تنافسية الشركات، وتطوير الصناعات القائمة على الابتكار، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام (Adler & Fromer, 2019).

أما على المستوى الاستراتيجي، تعتبر الملكية الفكرية أحد الأصول غير الملموسة التي تمنح المؤسسات والأفراد ميزة تنافسية فريدة، من خلال حماية ابتكاراتهم وإبداعاتهم، مما يعزز من مكانتهم السوقية ويزيد من قدرتهم على التفرد في السوق (Vaid et al., 2023).

ومن زاوية الثقافة والإبداع، تُعد الملكية الفكرية وسيلة للحفاظ على التراث الثقافي، وتعزيز التنوع الثقافي، وتحفيز الإبداع الفني والأدبي، حيث تمنح حقوق الملكية حافزاً للمبدعين على إنتاج أعمال جديدة، وتحقيق التقدير والاعتراف لمواهبهم، وبالتالي تعزيز الهوية الثقافية (Johns, 2019). وأخيراً، من المنظور التكنولوجي والعلمي، تُعد الملكية الفكرية أداة لحماية الابتكارات العلمية والتكنولوجية، وتطوير التقنيات الجديدة، وضمان الاستفادة القصوى من نتائج البحث العلمي، مما يساهم في دفع عجلة الابتكار، وتطوير الصناعات القائمة على المعرفة، وتحقيق تقدم علمي مستدام (Sun et al., 2023).

### ٣.١.٢ أنواع الملكية الفكرية

تُعدّ الملكية الفكرية منظومة متكاملة من الحقوق القانونية التي تهدف إلى حماية الإبداع والابتكار، وتشمل براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق المؤلف، والتصاميم الصناعية، والأسرار التجارية، والمؤشرات الجغرافية وغيرها من الحقوق التي تساهم في دعم الابتكار وتعزيز التنمية الاقتصادية (WIPO, 2023).

ويُعدّ حق براءة الاختراع من أبرز أنواع الملكية الفكرية، ويرتبط مباشرة ببدء التسجيل باعتباره شرطاً أساسياً للحصول على الحماية القانونية وضمان الحقوق الاقتصادية للمبتكر (Torremans, 2019). كما تساهم العلامات التجارية في تمييز المنتجات وتعزيز السمعة المؤسسية، وترتبط ببدء التسجيل والحماية من خلال ضمان الحقوق القانونية ومنع التقليد (Adler & Fromer, 2019). أما حقوق المؤلف فتُعدّ بحماية المصنفات الأدبية والعلمية، وتعكس بُعد الحماية القانونية الذي يضمن استمرارية الإنتاج الإبداعي (Johns, 2019).

وتشمل الملكية الفكرية كذلك التصاميم الصناعية التي ترتبط ببُعد الاستثمار من خلال استغلالها تجارياً وتعظيم القيمة الاقتصادية للأصول غير الملموسة (Kur et al., 2019)، إضافة إلى الأسرار التجارية التي تمثل عنصراً مهماً في الحماية والاستثمار عبر الحفاظ على المعرفة المؤسسية واستثمارها اقتصادياً (Dratler & McJohn, 2025). كما تؤكد المؤشرات الجغرافية وتصاميم الدارات المتكاملة والأصناف النباتية اتساع نطاق الملكية الفكرية ودورها في دعم الاقتصاد القائم على المعرفة (WIPO, 2023).

وبناءً على ذلك، فإن أنواع الملكية الفكرية تشكل منظومة مترابطة ترتبط بصورة مباشرة بأبعاد الدراسة الحالية، والمتمثلة في التسجيل، والحماية، والاستثمار، بما يسهم في تحويل الملكية الفكرية إلى أصل غير ملموس يدعم الابتكار والنمو الاقتصادي والاستدامة المؤسسية.

#### ٤.١.٢ أهمية الملكية الفكرية كأصل غير ملموس

تتجلى أهمية الملكية الفكرية كأصل غير ملموس في قدرتها على توفير حماية قانونية لجهود المبدعين والمبتكرين، مما يعزز من قدرتهم على الاستثمار في تطوير أفكارهم ومشاريعهم دون القلق من السرقة أو التقليد غير المشروع. فهي تمثل أحد الأصول الاستراتيجية التي ترفع من قيمة الشركة أو المشروع، وتوفر ميزة تنافسية فريدة، خاصة في القطاعات التي تعتمد على الابتكار والإبداع مثل التكنولوجيا، والصناعات الإبداعية، وصناعة الأدوية وغيرها (Kur et al., 2019).

علاوة على ذلك، تساهم الملكية الفكرية في تحفيز الاستثمار، إذ تتيح للمستثمرين ضمان حقوقهم القانونية، مما يعزز من جاذبية السوق ويشجع على تمويل البحث والتطوير. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تُمكن الدول من الاستفادة من إبداعات مواطنيها عبر الترخيص أو البيع، وبالتالي تفعيل الاقتصاد المبني على المعرفة، وتحقيق تنمية مستدامة. لذلك، فإن الملكية الفكرية تعتبر أحد الأصول غير الملموسة التي تملك القدرة على تحويل الأفكار إلى ثروات حقيقية، وتطوير بيئة ملائمة للابتكار والنمو الاقتصادي (Mavani et al., 2024).

#### ٥.١.٢ أهمية الملكية الفكرية كميزة تنافسية مستدامة

تُعدّ نظرية الموارد (Resource-Based View) من أبرز الأطر النظرية التي تفسر مصادر الميزة التنافسية داخل المؤسسات، حيث تؤكد أن التفوق المؤسسي يعتمد على امتلاك موارد داخلية

تتسم بالندرة وصعوبة التقليد وعدم القابلية للاستبدال. ووفقاً لهذا المنظور، فإن الموارد غير الملموسة تمثل أساساً رئيساً لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة على المدى الطويل، لما تمتلكه من قدرة على خلق قيمة يصعب على المنافسين محاكاتها (Barney, 1991).

وفي هذا السياق، تُصنّف الملكية الفكرية بوصفها مورداً استراتيجياً يعزز قدرة المؤسسة على التميز، نظراً لارتباطها بالمعرفة والابتكار والخبرة المتراكمة التي يصعب تقليدها. فبراءات الاختراع والعلامات التجارية والأسرار التجارية وحقوق المؤلف لا تقتصر أهميتها على الحماية القانونية فقط، بل تمثل أدوات استراتيجية تسهم في رفع القيمة السوقية للمؤسسة، وتعزيز قدرتها على تقديم منتجات وخدمات مبتكرة تحقق تفوقاً تنافسياً مستداماً.

كما يسهم امتلاك حقوق ملكية فكرية قوية في تعزيز الموقع التنافسي للمؤسسة من خلال حماية المعرفة المؤسسية وتقليل مخاطر التقليد، إضافة إلى تحقيق عوائد اقتصادية طويلة الأجل ناتجة عن الاستثمار في الابتكار والبحث والتطوير. ومن ثمّ، فإن الإدارة الفعالة للملكية الفكرية تساعد المؤسسات على تحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية قابلة للاستثمار، بما يدعم استمراريتها ويعزز قدرتها على الحفاظ على ميزة تنافسية مستدامة في بيئة أعمال ديناميكية ومتغيرة (Barney, 1991).

## ٦.١.٢ الملكية الفكرية داخل المؤسسات

تُعدّ الملكية الفكرية في البيئة المؤسسية الحديثة أحد الأصول الاستراتيجية غير الملموسة التي تسهم في تعزيز القدرة التنافسية وتحقيق القيمة الاقتصادية المستدامة، إذ لم تعد تقتصر على الجانب القانوني لحماية الإبداع، بل أصبحت عنصراً أساسياً في إدارة المعرفة والابتكار داخل المؤسسات (Granstrand, 2020).

وتتمثل إدارة الملكية الفكرية في مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تحديد الأعمال الفكرية وتوثيقها وحمايتها واستثمارها بما ينسجم مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وتشمل تسجيل الحقوق الفكرية، وحماية الأسرار التجارية، وتطوير استراتيجيات استثمارها من خلال الترخيص أو الشراكات أو الاستغلال التجاري (WIPO, 2023).

ومن المنظور الإداري والاستراتيجي، تسهم الملكية الفكرية في بناء ميزة تنافسية مستدامة وتعزيز رأس المال الفكري، كما تدعم القرارات الاستثمارية وترفع من القيمة السوقية للمؤسسة، فضلاً عن دورها في تعزيز الابتكار وتحقيق الاستدامة المؤسسية (Barney, 1991; Vaid et al., 2023). وتشير الدراسات الحديثة إلى أن التكامل بين أبعاد الملكية الفكرية داخل المؤسسات، والمتمثلة في التسجيل، والحماية، والاستثمار، يسهم في تعظيم القيمة الاقتصادية للأصول غير الملموسة ودعم النمو الاقتصادي، خاصة في القطاعات المعتمدة على المعرفة والابتكار (Mezzanotti & Simcoe, 2023).

وبناءً على ذلك، تمثل إدارة الملكية الفكرية داخل المؤسسات عنصراً محورياً في تحويل المعرفة والإبداع إلى أصول استراتيجية تسهم في تعزيز الأداء المؤسسي وتحقيق النمو المستدام.

#### ٧.١.٢ التحديات التي تواجه الملكية الفكرية

على الرغم من الأهمية الكبيرة للملكية الفكرية، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعيق الاستفادة القصوى منها، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي. من أبرز هذه التحديات ضعف الوعي القانوني والإجراءات الإدارية المعقدة التي قد تحد من قدرة المبدعين على تسجيل حقوقهم، مما يعرقل حماية إبداعاتهم ويشجع على التقليد والسرقة (Bonnet & Teuteberg, 2023).

كما أن التحدي الآخر يكمن في ضعف الحماية القانونية، خاصة في الدول التي تفتقر إلى القوانين الصارمة أو تلك الدول التي لا تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة، مما يهدد حقوق المبدعين ويقلل من فرص الاستثمار في البحث والتطوير. إضافة إلى ذلك، يواجه النظام الدولي للملكية الفكرية تحديات تتعلق بالتوازن بين حماية الحقوق وأهمية الوصول إلى المعرفة، خاصة في ظل التحديات المتعلقة بتقاسم الحقوق بين الدول والشركات الكبرى والمبتكرين الصغار. وفي ظل العولمة، تتزايد ظاهرة القرصنة والنسخ غير الشرعي، مما يستدعي تطوير آليات فعالة لضمان حماية الحقوق وتحقيق الاستفادة الاقتصادية المثلى من الأصول غير الملموسة (Lee, 2019).

#### ٨.١.٢ أبعاد الملكية الفكرية كأصل غير ملموس

تمثل الملكية الفكرية أبعاداً متكاملة ومتداخلة تهدف إلى حماية الإبداع وتحفيز الاستثمار، فهي تتعلق أولاً بعملية التسجيل التي تفرض ضرورة توثيق الإبداع رسمياً لضمان حق

الحماية، بحيث يتمكن المبدع من إثبات ملكيته والعمل على استغلال إبداعه قانونياً. وثانياً، تأتي الحماية القانونية التي تتطلب وجود إطار تشريعي فعال يضمن حقوق المبدعين ويؤمن لهم طرقاً فعالة للتصدي لأي انتهاك، سواء عبر القضاء أو عبر الاتفاقيات الدولية التي تعزز التعاون بين الدول (Fink & Raffo, 2019).

أما البُعد الثالث، فيتمثل في جانب الاستثمار، حيث تعتبر الملكية الفكرية أصولاً غير ملموسة يمكن ترخيصها، أو بيعها، أو استخدامها كضمان للتمويل، مما يفتح آفاقاً واسعة لتعظيم القيمة الاقتصادية للإبداعات. إن تفعيل هذه الأبعاد بشكل متوازن يعزز من قدرة الأفراد والمؤسسات على استعادة كاملة من إبداعاتهم، ويخلق بيئة محفزة للابتكار والتنمية المستدامة، وهو ما يتطلب تكامل السياسات والتشريعات وتطوير البنية التحتية القانونية والإدارية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذا الأصل غير الملموس (Mezzanotti & Simcoe, 2023).

## ٩.١.٢ الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي في إطار الاقتصاد المعرفي

تُعدّ نظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory) من أبرز النظريات الاقتصادية التي فسّرت مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل، حيث تؤكد أن النمو لا يعتمد فقط على العوامل التقليدية كزيادة رأس المال أو العمل، بل يرتبط بصورة أساسية بتراكم المعرفة والابتكار والتقدم التكنولوجي داخل الاقتصاد. ووفقاً لهذا المنظور، يُنظر إلى المعرفة باعتبارها مورداً استراتيجياً قادراً على توليد قيمة اقتصادية مستمرة، إذ يسهم الاستثمار في البحث والتطوير وتنمية رأس المال المعرفي في رفع مستويات الإنتاجية وتحقيق توسع اقتصادي مستدام (Romer, 1990).

وفي إطار الاقتصاد القائم على المعرفة، تبرز الملكية الفكرية كأداة أساسية لدعم هذا النوع من النمو، حيث توفر الحماية القانونية للابتكارات والمعارف الجديدة، مما يشجع الأفراد والمؤسسات على الاستثمار في الأنشطة الإبداعية والبحثية. فوجود نظام فعال لحماية حقوق الملكية الفكرية يسهم في خلق بيئة اقتصادية محفزة للابتكار، من خلال ضمان العوائد الاقتصادية للمبدعين والمستثمرين، وتقليل مخاطر التقليد أو الاستغلال غير المشروع للأفكار الجديدة. وبذلك، تصبح الملكية الفكرية عنصراً محورياً في تحويل المعرفة إلى أصول اقتصادية قابلة للاستثمار تسهم في دعم النمو الاقتصادي (WIPO, 2022).

كما تؤدي الملكية الفكرية دوراً مهماً في تعزيز التنافسية الاقتصادية، إذ تساعد المؤسسات على تطوير منتجات وخدمات مبتكرة وفتح أسواق جديدة، مما ينعكس إيجاباً على الإنتاجية والربحية والتوسع الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، فإن حماية المعرفة والابتكار تساهم في تسريع عملية نقل التكنولوجيا وتطوير الصناعات القائمة على المعرفة، وهو ما يعد من العوامل الأساسية التي تعتمد عليها نظريات النمو الحديثة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (World Bank, 2020).

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن العلاقة بين الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي تمثل علاقة تكاملية في إطار الاقتصاد المعرفي، حيث تعمل الملكية الفكرية على حماية الابتكار وتحفيز الاستثمار في المعرفة، وهذا بدوره يساهم في رفع الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام قائم على الابتكار والمعرفة (Romer, 1990).

## ٢.٢ النمو الاقتصادي

### ١.٢.٢ تمهيد

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الدول لتحقيق رفاهية المجتمعات وتحسين مستوى المعيشة، وهو مقياس لقدرة الاقتصاد على زيادة الإنتاجية وتحقيق فوائد اقتصادية مستدامة. يتجاوز مفهوم النمو الاقتصادي مجرد الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ليشمل عدة أبعاد رئيسية تتفاعل فيما بينها لتعزيز التنمية الشاملة (Sherwood, 2019).

تتجلى أهمية فهم هذه الأبعاد في قدرتها على توجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق استدامة ومرونة الاقتصاد، وتوفير فرص عمل، وتحفيز الاستثمار، ودعم الابتكار. لذا، فإن دراسة الأبعاد المختلفة للنمو الاقتصادي تعتبر ضرورة لفهم ديناميكيات التنمية، وتحديد عوامل النجاح، ومعالجة التحديات التي قد تعيق مسيرة النمو (Hasanov, 2022).

### ٢.٢.٢ مفهوم النمو الاقتصادي

يُعد مفهوم النمو الاقتصادي كمؤشر كمي من أكثر المفاهيم انتشاراً، حيث يُقاس عادة بزيادة الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي خلال فترة زمنية معينة. ويعكس هذا المفهوم مدى توسع النشاط الاقتصادي بشكل مباشر، إذ كلما زادت قيمة الناتج، دل ذلك على زيادة الإنتاجية والقدرة

الاقتصادية للدولة. يُستخدم هذا القياس كمؤشر رئيسي لتقييم مدى نجاح السياسات الاقتصادية ومدى تطور الاقتصاد بشكل عام (Rozek,2019).

من ناحية أخرى، يُنظر إلى النمو الاقتصادي من زاوية اجتماعية على أنه وسيلة لتحسين مستوى المعيشة للأفراد. فزيادة الناتج تعني توفر فرص عمل أكثر ودخولاً أعلى، مما يمكّن الأفراد من الحصول على خدمات صحية، وتعليمية، وسكن لائق. في هذا السياق، يُعتبر النمو أداة مهمة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين طبقات المجتمع، مع تعزيز الاستقرار الاجتماعي والتنمية الشاملة (Ramaswamy,2025).

أما من منظور ديناميكي وتطويري، فإن النمو يُعبر عنه كعملية مستمرة تتطلب تعزيز الكفاءة والإنتاجية، مع التركيز على الابتكار وتطوير رأس المال البشري والبنية التحتية. إذ تعمل هذه العوامل مجتمعة على جعل الاقتصاد أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التحديات العالمية، مما يضمن استدامة النمو على المدى الطويل ويعزز من قدرته على التقدم المستمر (Shen et al.,2021).

ومن ناحية تكنولوجية واستثمارية، يُعد النمو الاقتصادي بمثابة محرك رئيسي للاستثمار في البحث والتطوير، وتبني التقنيات الحديثة، وتحديث الصناعات. فهذه العوامل ترفع من مستوى الإنتاجية وتجعل الاقتصاد أكثر كفاءة، مما يؤدي إلى تسريع عملية التنمية وفتح آفاق جديدة للتقدم، ويعزز من قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية (Kritikos,2024).

وفي النهاية، يُنظر إلى النمو الاقتصادي كهدف استراتيجي تسعى الحكومات لتحقيقه من خلال سياسات مالية ونقدية واستثمارية مدروسة. يُعد تحقيق معدلات نمو مرتفعة مؤشراً على استقرار سياسي واقتصادي، ويعزز من مكانة الدولة على الساحة الدولية، ويشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع بشكل عام (Pradhan et al.,2020).

### ٣.٢.٢ أهمية النمو الاقتصادي

يُعدّ النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إليها الدول لتحقيق التنمية المستدامة ورفع مستوى معيشة مواطنيها. فهو يعكس قدرة الاقتصاد على التوسع وزيادة الإنتاجية، مما ينعكس بشكل مباشر على تحسين الظروف المعيشية للأفراد. عندما يتحقق النمو المستدام، تزداد دخول

الأفراد، وتتاح لهم فرص أكبر للحصول على خدمات صحية، تعليمية، وسكن لائق، الأمر الذي يسهم في تقليل معدلات الفقر وتحسين جودة الحياة بشكل عام (Sergi et al.,2019).

إلى جانب ذلك، يساهم النمو الاقتصادي في خلق فرص العمل، حيث تؤدي التوسعات في القطاعات الاقتصادية إلى توفير وظائف جديدة، مما يقلل من معدلات البطالة ويمنح الأفراد شعوراً بالأمان الاقتصادي. ونتيجة لذلك، يتعزز استقرار المجتمع وتزداد قدرته على التفاعل الإيجابي مع التحديات الاقتصادية، مما يخلق بيئة ملائمة للنمو المستدام (Zhang et al.,2021).

كما أن النمو الاقتصادي يساهم بشكل كبير في زيادة إيرادات الدولة، الأمر الذي يمكن الحكومة من تمويل مشاريع البنية التحتية، والتعليم، والصحة، وتقديم خدمات عامة ذات جودة عالية. وتوفر هذه الموارد بيئة محفزة للاستثمار والتنمية، مما يعزز من قدرة الدولة على المنافسة في الأسواق العالمية ويزيد من قدرتها على تصدير منتجاتها وخدماتها (Etim, E., & Daramola,2020).

بالإضافة إلى ذلك، فإن النمو المالي المستدام يدعم الابتكار وتبني التقنيات الحديثة، عن طريق توفير الموارد للاستثمار في البحث والتطوير. وهذا يسرع من التقدم العلمي والتكنولوجي، ويفتح آفاقاً جديدة للنمو، معززاً مرونة الاقتصاد وقدرته على التكيف مع التغيرات العالمية السريعة (Dinh et al.,2019).

## ٤.٢.٢ أبعاد النمو الاقتصادي

يُعدّ النمو الاقتصادي مفهوماً متعدد الأبعاد، إذ لا يقتصر على زيادة الناتج المحلي الإجمالي فقط، بل يشمل مجموعة من المؤشرات التي تعكس قدرة الاقتصاد على تحقيق التوسع المستدام وتحسين كفاءة الأداء الاقتصادي. وتبرز أهمية دراسة أبعاد النمو الاقتصادي في كونها تساعد على فهم العوامل التي تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي ورفع مستوى التنافسية وتحقيق التنمية الشاملة (Shen et al., 2021). وانطلاقاً من طبيعة الدراسة الحالية، فقد تم تناول النمو الاقتصادي من خلال أربعة أبعاد رئيسية هي: الإنتاجية، والربحية، والنمو، والتوسع في الأسواق.

يُشير بُعد الإنتاجية إلى كفاءة استخدام الموارد المتاحة، سواء كانت بشرية أو مادية أو تكنولوجية، في عملية الإنتاج. ويُعد هذا البعد من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي، إذ إن ارتفاع

الإنتاجية يعكس قدرة المؤسسات والاقتصادات على إنتاج كميات أكبر بجودة أعلى وتكلفة أقل، مما يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي ورفع مستوى التنافسية وتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل (Dinh et al., 2019). كما أن تحسين الإنتاجية يرتبط عادة بتبني الابتكار والتكنولوجيا الحديثة، وهو ما يعزز من قدرة الاقتصاد على التطور ومواكبة التغيرات العالمية.

أما بُعد الربحية فيعكس قدرة المؤسسات والقطاعات الاقتصادية على تحقيق عوائد مالية مناسبة من أنشطتها الإنتاجية والاستثمارية، حيث تمثل الربحية مؤشراً مهماً على كفاءة الأداء الاقتصادي واستدامته. فارتفاع مستويات الربحية يُسهم في تشجيع الاستثمار، وزيادة قدرة المؤسسات على التوسع، ودعم الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام (Sergi et al., 2019).

ويُعبّر بُعد النمو عن التوسع المستمر في النشاط الاقتصادي وزيادة حجم الإنتاج والدخل، بما يعكس تحسن الأداء الاقتصادي العام. ويشمل هذا البُعد زيادة الطاقة الإنتاجية وتطور الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهو ما يُعد مؤشراً مباشراً على قدرة الاقتصاد على تحقيق تقدم اقتصادي مستدام وتحسين مستوى المعيشة (Pradhan et al., 2020).

في حين يشير بُعد التوسع في الأسواق إلى قدرة المؤسسات والاقتصاد على اختراق أسواق جديدة وزيادة الحصة السوقية محلياً ودولياً، وهو ما يسهم في تعزيز الصادرات وتنويع مصادر الدخل الاقتصادي. ويُعد هذا البعد عنصراً مهماً في دعم استمرارية النمو الاقتصادي، إذ يساعد على تقليل الاعتماد على أسواق محددة وزيادة القدرة التنافسية في بيئة اقتصادية عالمية متغيرة (Zhang et al., 2021).

وبناءً على ما سبق، فإن أبعاد النمو الاقتصادي الأربعة تمثل إطاراً متكاملًا لقياس الأداء الاقتصادي بصورة شاملة، حيث تعكس التفاعل بين الكفاءة الإنتاجية، والعوائد المالية، والتوسع الاقتصادي، والانفتاح على الأسواق، بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتوازن (Hasanov, 2022).

## ٥.٢.٢ التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي

على الرغم من الأهمية الكبيرة للنمو الاقتصادي في تحقيق التنمية ورفع مستويات المعيشة، إلا أن الاقتصادات المعاصرة تواجه العديد من التحديات التي قد تحد من استمرارية النمو أو تؤثر في قدرته على تحقيق نتائج مستدامة. وتُعد هذه التحديات ذات طبيعة اقتصادية وتكنولوجية ومؤسسية متداخلة، حيث يؤثر كل منها بصورة مباشرة في كفاءة الأداء الاقتصادي وقدرته على التوسع (Pradhan et al., 2020).

ومن أبرز التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي ضعف الاستثمار في الابتكار والبحث والتطوير، إذ إن الاقتصادات التي لا تستثمر في المعرفة والتكنولوجيا غالباً ما تعاني من انخفاض الإنتاجية وتراجع قدرتها التنافسية. وفي هذا السياق، تبرز الملكية الفكرية كعامل أساسي في تحفيز الابتكار، حيث يسهم ضعف أنظمة حماية الملكية الفكرية أو محدودية استثمارها في تقليل الحوافز لدى الأفراد والمؤسسات لتطوير الأفكار والابتكارات، مما ينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي (Granstrand, 2020).

كما تمثل التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية تحدياً مهماً للنمو الاقتصادي، إذ تؤدي إلى تراجع الاستثمارات وانخفاض الإنتاج والتوظيف، وهو ما يضعف قدرة المؤسسات على الاستمرار والتوسع. وتزداد حدة هذه التحديات في الاقتصادات التي تعتمد بشكل محدود على الأصول غير الملموسة والابتكار، حيث تصبح أكثر عرضة للتقلبات السوقية وأقل قدرة على تحقيق قيمة مضافة مستدامة (Hasanov, 2022).

إضافة إلى ذلك، يفرض التطور التكنولوجي المتسارع تحديات متزايدة تتعلق بقدرة المؤسسات على مواكبة التحول الرقمي وتطوير رأس المال البشري القادر على التعامل مع التقنيات الحديثة. وفي هذا الإطار، تسهم إدارة الملكية الفكرية بصورة فعالة في دعم نقل المعرفة وتوظيف التكنولوجيا داخل المؤسسات، مما يعزز من قدرتها على تحسين الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام (WIPO, 2023).

ومن التحديات الأخرى كذلك محدودية الموارد، وارتفاع معدلات البطالة، وضعف البيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة للاستثمار والابتكار، حيث تؤثر هذه العوامل في قدرة الاقتصاد على

جذب الاستثمارات وتعزيز التوسع في الأسواق. كما أن ضعف الوعي بأهمية الملكية الفكرية داخل المؤسسات قد يؤدي إلى فقدان فرص استثمارية مهمة، نتيجة عدم حماية الابتكارات أو استغلالها اقتصادياً بالشكل الأمثل (Adler & Fromer, 2019).

وبناءً على ما سبق، فإن مواجهة تحديات النمو الاقتصادي تتطلب تبني سياسات اقتصادية ومؤسسية تُعنى بتعزيز الابتكار، وتحسين بيئة الأعمال، وتطوير الأطر التشريعية الداعمة لحماية واستثمار الملكية الفكرية، باعتبارها أحد الأصول غير الملموسة التي تسهم في رفع الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الاقتصاد القائم على المعرفة (World Bank, 2020).

### ٦.٢.٢ دور الملكية الفكرية في مواجهة تحديات النمو الاقتصادي

تُعدّ الملكية الفكرية أحد الأدوات الاستراتيجية التي تُسهم في مواجهة العديد من التحديات المرتبطة بالنمو الاقتصادي، لكونها تمثل إطاراً قانونياً واقتصادياً يهدف إلى حماية الابتكار وتحفيز الاستثمار في المعرفة والتكنولوجيا. ففي ظل التحديات المتزايدة التي تواجه الاقتصادات الحديثة، مثل ضعف الإنتاجية والمنافسة العالمية المتسارعة، تبرز الملكية الفكرية كعامل رئيس في تعزيز القدرة على الابتكار وتحقيق قيمة اقتصادية مستدامة (Granstrand, 2020).

وتسهم الملكية الفكرية في معالجة تحديات ضعف الاستثمار في البحث والتطوير من خلال توفير حماية قانونية للمبتكرين والمؤسسات، مما يزيد من الحوافز الاقتصادية للاستثمار في الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات الجديدة. كما أن حماية الحقوق الفكرية تقلل من مخاطر التقليد غير المشروع، الأمر الذي يشجع المؤسسات على توجيه المزيد من الموارد نحو الأنشطة الابتكارية التي تساعد في رفع الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي (Torremans, 2019).

إضافة إلى ذلك، تؤدي الملكية الفكرية دوراً مهماً في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات، إذ تتيح لها الاستفادة من أصولها غير الملموسة مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية والأسرار التجارية، مما يسهم في توسيع الأسواق وزيادة العوائد الاقتصادية. كما تساعد الإدارة الفعالة للملكية الفكرية في تحويل المعرفة إلى فرص استثمارية قابلة للتسويق، الأمر الذي يدعم استدامة النمو الاقتصادي ويعزز من قدرة المؤسسات على مواجهة التقلبات الاقتصادية (Adler & Fromer, 2019).

ومن جانب آخر، تسهم الملكية الفكرية في دعم التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، من خلال تشجيع نقل التكنولوجيا وتعزيز التعاون بين المؤسسات البحثية والقطاع الصناعي والتجاري. ويؤدي ذلك إلى تطوير بيئة اقتصادية أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات التكنولوجية وتحقيق نمو اقتصادي قائم على الابتكار والمعرفة (WIPO, 2023).

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الملكية الفكرية تمثل أداة فعالة في مواجهة تحديات النمو الاقتصادي، حيث تسهم في دعم الابتكار، وتعزيز الإنتاجية، وتحفيز الاستثمار، وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة، الأمر الذي يجعلها عنصراً محورياً في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الاقتصادات الحديثة (WIPO, 2023).

### ٣.٢ الاستدامة المؤسسية

#### ١.٣.٢ تمهيد

في ظل التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها العالم اليوم، أصبحت المؤسسات مطالبة بالتحول نحو نموذج عمل أكثر استدامة يراعي مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية. إذ لم تعد الاستدامة مفهوماً مقتصرًا على القطاع البيئي فحسب، بل أضحت إطاراً شاملاً يدمج بين الأبعاد البيئية، التكنولوجية، والمالية، لتحقيق استقرار وتطور مستدام للمؤسسات في بيئة متغيرة ومتسارعة. لذا، أصبح استيعاب مفهوم الاستدامة المؤسسية واستخدامها كأداة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ضرورة ملحة لمواجهة تحديات العصر (Eppinger et al., 2019).

#### ٢.٣.٢ مفهوم الاستدامة المؤسسية

تُعرف الاستدامة المؤسسية بأنها القدرة على إدارة الموارد وتحقيق الأهداف قصيرة وطويلة الأجل بشكل يوازن بين الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، لضمان استمرارية المؤسسة ونجاحها في بيئة متغيرة. من الناحية البيئية، يتمحور مفهوم الاستدامة حول تقليل الأثر السلبي على البيئة، مثل تقليل الانبعاثات والنفايات. أما من الناحية التكنولوجية، فتعني الاستدامة تبني الابتكار وتطوير أنظمة وتقنيات حديثة تساهم في تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف. ومن الناحية المالية، فهي تتعلق بالقدرة على تحقيق أرباح مستدامة وتوفير استثمارات فعالة تضمن استقرار المؤسسة المالي على المدى الطويل (Vimalnath et al., 2023).

تُعدّ الاستدامة المؤسسية مفهوماً شاملاً يعتمد على دمج الأهداف الاقتصادية مع الاعتبارات الاجتماعية والبيئية لضمان استمرارية المؤسسات ونجاحها على المدى الطويل. فهي تتطلب من المؤسسات تبني استراتيجيات توازن بين تحقيق الأرباح والحفاظ على الموارد الطبيعية، مع دعم المجتمعات التي تعمل فيها، بما يعزز التنمية المستدامة ويقلل من التأثير السلبي على البيئة (Dereń & Skonieczny,2022).

من ناحية أخرى، تُعدّ الاستدامة توجّهاً استراتيجياً يفرض على المؤسسات تبني سياسات بعيدة المدى تكفل استمرارية أدائها وتحافظ على توازنها مع المجتمع والبيئة، بالإضافة إلى تبني ممارسات مسؤولة لا يقتصر أثرها على الامتثال للمعايير فحسب، بل تسهم في تعزيز المكانة المؤسسية وترسيخ ثقة أصحاب المصلحة، إلى جانب بناء سمعة راسخة تدعم مسارات النمو المستدام وتحدّ من المخاطر الناجمة عن الاستغلال غير الرشيد للموارد (Orozco,2024).

وبالإضافة إلى ذلك، يُنظر إلى الاستدامة كمفهوم أخلاقي وإنساني، حيث تفرض على المؤسسات مسؤولية اجتماعية وأخلاقية في حماية البيئة ودعم التنمية المجتمعية. فهي تعبر عن التزام المؤسسة بتقديم قيمة مستدامة للمجتمع، من خلال ممارسات عادلة وشفافة، تساهم في بناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء والموظفين، وتحقق مصلحة جميع الأطراف المعنية (Sichel D. & de Oliveira,2023).

علاوة على ذلك، تُعدّ الاستدامة نموذجاً للأعمال يستند على خلق قيمة مستدامة عبر الأداء المالي والبيئي والاجتماعي معاً. فهي تتطلب من المؤسسات تطوير عملياتها ومنتجاتها بشكل يقلل من الأثر البيئي، ويعزز من رفاهية المجتمع، مع ضمان تحقيق الأرباح المستدامة، مما يضمن استمرارية المؤسسة في سوق تنافسي ومتغير (Man et a.,2025).

### ٣.٣.٢ أهمية الاستدامة المؤسسية

تلعب الاستدامة المؤسسية دوراً حيوياً في تعزيز سمعة المؤسسات وبناء صورة إيجابية لها في المجتمع، حيث يُنظر إلى المؤسسات المستدامة على أنها ملتزمة بالحفاظ على البيئة وتوفير بيئة عمل صحية، بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية المجتمعية. هذا الالتزام يعزز من ثقة العملاء، والشركاء، والمستثمرين، مما ينعكس إيجاباً على مكانة المؤسسة وأدائها السوقي. فالمؤسسات التي

تتبنى ممارسات مستدامة تكون أكثر جاذبية للمستهلكين الذين يضعون قيمة كبيرة للمنتجات والخدمات الصديقة للبيئة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة المبيعات وتحقيق أرباح مستدامة (Jain et al.,2024). إلى جانب ذلك، تعتبر الاستدامة أداة فعالة في تقليل المخاطر التي قد تواجه المؤسسات نتيجة للتغيرات البيئية والاقتصادية الكبرى. فاعتماد ممارسات إدارة مستدامة يساعد على تجنب العقوبات، وتقليل التكاليف الناتجة عن استهلاك الموارد، وتحسين مرونة المؤسسات في مواجهة التحديات. بالإضافة إلى ذلك، فإن استراتيجيات الاستدامة تساهم في تعزيز استقرار التدفقات المالية من خلال تنويع مصادر الدخل وتنفيذ استثمارات طويلة الأمد، مما يضمن استمرارية العمليات وتحقيق الأرباح على المدى الطويل (Meuer et al.,2020).

ومن ناحية أخرى، فإن مواكبة التطورات التكنولوجية والابتكار المستمر يُعدّ من العوامل الأساسية التي تميز المؤسسات المستدامة. إذ يؤدي الاعتماد على التقنيات الحديثة، مثل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، إلى تحسين الكفاءة التشغيلية، وخفض التكاليف، وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة تلبي احتياجات السوق المتغيرة بسرعة. كما أن التزام المؤسسات بمعايير الاستدامة يعزز من قدرتها على التكيف مع التغيرات السريعة، ويفتح أمامها آفاقاً جديدة للنمو، مما يمنحها ميزة تنافسية قوية على الصعيدين المحلي والدولي (Saunila et al.,2019).

وأخيراً، فإن الاستدامة تعزز من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، من خلال تنفيذ برامج ومبادرات تعنى بتنمية المجتمع والحفاظ على البيئة. هذا الالتزام يعكس القيم المؤسسية ويشجع على بناء علاقات طويلة الأمد مع المجتمع المحلي، كما يساهم في تحسين بيئة العمل وزيادة رضا الموظفين. إن تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية يساهم في استدامة القطاع الاقتصادي بشكل عام، ويضمن استمرار النمو والتنمية بشكل مسؤول ومستدام، مما يعزز من مكانة المؤسسة ونجاحها على المدى البعيد (Hernita et al.,2021).

### ٤.٣.٢ عناصر الاستدامة المؤسسية

تُعدّ الاستدامة المؤسسية مفهوماً استراتيجياً، يقوم على تحقيق التوازن بين الجوانب البيئية والتكنولوجية والمالية بما يضمن استمرارية المؤسسة وقدرتها على التكيف مع التغيرات المختلفة في

بيئة الأعمال. ويُسهّم التكامل بين هذه الأبعاد في تعزيز الأداء المؤسسي وتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل (United Nations, 2015).

إذ تشكل الاستدامة البيئية أحد الركائز الأساسية لأي استراتيجية مؤسسية مسؤولة، حيث تتعلق بحماية البيئة وتقليل الأثر السلبي الذي قد ينجم عن أنشطة المؤسسة على الموارد الطبيعية. يتطلب ذلك إدارة فعالة للنفايات من خلال إعادة التدوير وتقليل الفاقد، بالإضافة إلى تقليل الانبعاثات الضارة من خلال اعتماد تقنيات وأنظمة تقلل من انبعاث غازات الدفيئة. كما تسعى المؤسسات إلى تبني ممارسات صديقة للبيئة، مثل استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية والرياح، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، بهدف الحفاظ على التوازن البيئي ودعم التنمية المستدامة على المدى الطويل. إن الالتزام بالاستدامة البيئية يعزز من سمعة المؤسسة ويجعلها أكثر جاذبية للعملاء والمستثمرين الذين يولون اهتماماً كبيراً بالمسؤولية البيئية (Zhou & Cui, 2019).

أما بالنسبة للاستدامة التكنولوجية، فهي تركز على تبني التقنيات الحديثة والابتكار المستمر لتعزيز كفاءة العمليات وتقليل التكاليف التشغيلية. فمن خلال التحول الرقمي واعتماد أدوات تكنولوجية متقدمة، تستطيع المؤسسات تحسين أدائها وزيادة مرونتها في مواجهة التغيرات السريعة في السوق والتكنولوجيا. كما تساهم الابتكارات التكنولوجية في تحسين منتجات وخدمات المؤسسة، وتوفير حلول ذكية تلبي احتياجات العملاء بشكل أكثر فاعلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد على التقنيات الحديثة يساعدها المؤسسات على تحسين قدرتها على التكيف مع التحولات الرقمية، مما يضمن استدامة عملياتها وتفوقها على المنافسين في بيئة أعمال متغيرة باستمرار (Saunila et al., 2019).

وعلى الصعيد المالي، فالاستدامة المالية تعد ضرورة لضمان استقرار وربحية المؤسسة على المدى الطويل. يتطلب ذلك إدارة مالية فعالة تتسم بالشفافية والكفاءة، مع تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على مصدر واحد، مما يحد من المخاطر المالية المحتملة. كما تعمل المؤسسات على تنفيذ استراتيجيات مالية طويلة الأمد، من خلال إدارة المخاطر، وتخفيض التكاليف غير الضرورية، واستثمار الأرباح بشكل مستدام. والهدف الأساسي من ذلك هو الحفاظ على استقرار مالي يتيح للمؤسسة التوسع والنمو بشكل مسؤول، مع القدرة على مواجهة أي تقلبات اقتصادية أو سوقية، وتحقيق نمو مستدام يحقق قيمة مضافة للمؤسسة ولمساهميها على المدى البعيد (Rahi et al., 2024).

### ٥.٣.٢ التحديات التي تواجه تحقيق الاستدامة المؤسسية

على الرغم من أهمية الاستدامة المؤسسية في ضمان استمرارية المؤسسات وتعزيز قدرتها على تحقيق قيمة طويلة الأجل، إلا أن تطبيقها يواجه عدداً من التحديات التي قد تحد من فاعليتها. ومن أبرز هذه التحديات ارتفاع التكاليف الأولية المرتبطة بتبني ممارسات الاستدامة، مثل الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتطوير العمليات التشغيلية، مما قد يشكل عبئاً مالياً على المؤسسات في المراحل الأولى من التطبيق (Meuer et al., 2020).

كما يُعد ضعف الوعي المؤسسي بثقافة الاستدامة من التحديات الرئيسية، حيث تتعامل بعض المؤسسات مع الاستدامة كالتزام شكلي وليس كجزء من التوجه الاستراتيجي طويل الأمد، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل المؤسسة (Dereń & Skonieczny, 2022). إضافة إلى ذلك، تفرض التطورات التكنولوجية المتسارعة تحديات تتعلق بضرورة تطوير القدرات البشرية وتبني الابتكار المستمر، إذ إن عدم مواكبة هذه التطورات قد يؤثر في كفاءة الأداء المؤسسي واستدامته (Saunila et al., 2019).

ومن التحديات الأخرى كذلك صعوبة تحقيق التوازن بين الأهداف المالية قصيرة الأجل ومتطلبات الاستدامة طويلة الأجل، إضافة إلى محدودية الأطر التنظيمية الداعمة وصعوبة قياس العوائد المباشرة لممارسات الاستدامة. وعليه، فإن نجاح المؤسسات في تحقيق الاستدامة المؤسسية يتطلب وجود قيادة واعية، وثقافة تنظيمية داعمة، واستثماراً مستمراً في الابتكار والتطوير لضمان استمرارية الأداء المؤسسي في بيئة أعمال متغيرة (Rahi et al., 2024).

### ٤.٢ العلاقة بين متغيرات الدراسة

#### ١.٤.٢ العلاقة بين الملكية الفكرية كأصل غير ملموس والنمو الاقتصادي

تُعدّ الملكية الفكرية أحد أهم الأصول غير الملموسة التي تسهم بصورة مباشرة في دعم النمو الاقتصادي، إذ تمثل إطاراً قانونياً واقتصادياً يهدف إلى حماية المعرفة والابتكار وتحفيز الاستثمار في الأنشطة الإبداعية. وتشير الأدبيات الاقتصادية الحديثة إلى أن الاقتصادات التي تعتمد على المعرفة والابتكار تحقق معدلات نمو أعلى مقارنة بالاقتصادات التقليدية، وذلك نتيجة

للدور الذي تلعبه حقوق الملكية الفكرية في تشجيع البحث والتطوير وتحويل الأفكار إلى منتجات وخدمات ذات قيمة اقتصادية (Romer, 1990).

وتسهم الملكية الفكرية في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير بيئة آمنة للمستثمرين والمبتكرين، حيث تمنحهم حماية قانونية تضمن الاستفادة من العوائد الاقتصادية الناتجة عن الابتكار، الأمر الذي يزيد من حجم الاستثمار في الأنشطة المعرفية والتكنولوجية. كما تساعد حقوق الملكية الفكرية في رفع مستويات الإنتاجية وتحسين الكفاءة الاقتصادية، عبر تشجيع المؤسسات على تطوير تقنيات جديدة وتحسين عملياتها التشغيلية، مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي قائم على الابتكار والمعرفة (Granstrand, 2020).

إضافة إلى ذلك، تمثل الملكية الفكرية عاملاً مهماً في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والاقتصادات، حيث تسهم في تطوير منتجات جديدة وفتح أسواق إضافية، مما ينعكس إيجاباً على مؤشرات النمو الاقتصادي مثل الربحية والتوسع في الأسواق وزيادة الإنتاجية. كما أن استثمار الأصول الفكرية من خلال الترخيص أو نقل التكنولوجيا يسهم في خلق فرص اقتصادية جديدة وتحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة (Mezzanotti & Simcoe, 2023).

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الملكية الفكرية بوصفها أصلاً غير ملموس تمثل أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في الاقتصاد المعرفي، حيث تسهم في تعزيز الابتكار وزيادة الإنتاجية وتحقيق قيمة اقتصادية مستدامة، وهو ما يبرر دراسة أثرها المباشر في النمو الاقتصادي ضمن الإطار النظري للدراسة الحالية (Romer, 1990).

#### ٢.٤.٢ العلاقة بين الملكية الفكرية كأصل غير ملموس والاستدامة المؤسسية

تُعد الملكية الفكرية عنصراً استراتيجياً يسهم في دعم الاستدامة المؤسسية، نظراً لدورها في حماية المعرفة المؤسسية وتعزيز القدرة على الابتكار المستمر. فالمؤسسات التي تمتلك أنظمة فعّالة لإدارة الملكية الفكرية تكون أكثر قدرة على الحفاظ على مواردها المعرفية واستثمارها بصورة طويلة الأجل، مما يدعم استمرارية الأداء المؤسسي ويعزز من قدرتها على التكيف مع التغيرات البيئية والتكنولوجية (Vaid et al., 2023).

كما تسهم الملكية الفكرية في تعزيز الاستدامة المؤسسية من خلال دعم الاستدامة الاقتصادية للمؤسسة، إذ توفر حقوق الملكية الفكرية مصادر دخل مستدامة عبر الترخيص أو الاستثمار التجاري للابتكارات. إضافة إلى ذلك، فإن حماية المعرفة والابتكار تساعد المؤسسات على تقليل المخاطر المرتبطة بالتقليد أو فقدان الميزة التنافسية، مما يعزز من استقرارها على المدى الطويل (WIPO, 2023).

ومن منظور إداري، تمثل إدارة الملكية الفكرية جزءاً من إدارة رأس المال الفكري داخل المؤسسة، حيث تسهم في تعزيز الابتكار المؤسسي وتحسين كفاءة العمليات وتطوير المنتجات والخدمات. كما تساعد على دعم الاستدامة التكنولوجية من خلال تشجيع الاستثمار في البحث والتطوير، والاستدامة المالية عبر تحقيق عوائد اقتصادية طويلة الأجل، الأمر الذي يعزز قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن بين الأداء الاقتصادي والمسؤولية المؤسسية (Granstrand, 2020). وعليه، فإن العلاقة بين الملكية الفكرية والاستدامة المؤسسية تُعد علاقة تكاملية، حيث تسهم الملكية الفكرية في بناء قاعدة معرفية مستدامة تدعم استمرارية المؤسسة وتعزز قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية في بيئة أعمال متغيرة (WIPO, 2023).

### ٣.٤.٢ العلاقة بين الاستدامة المؤسسية والنمو الاقتصادي

تُعدّ الاستدامة المؤسسية من العوامل الرئيسية التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي على مستوى المؤسسات والاقتصادات، إذ توفر إطاراً استراتيجياً يضمن الاستخدام الكفؤ للموارد وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. فالمؤسسات التي تتبنى ممارسات استدامة فعالة تكون أكثر قدرة على تحسين أدائها التشغيلي وزيادة إنتاجيتها، مما ينعكس إيجاباً على مؤشرات النمو الاقتصادي (Saunila et al., 2019).

كما تسهم الاستدامة المؤسسية في دعم النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الاستقرار المالي وتقليل المخاطر التشغيلية، حيث تؤدي الإدارة المستدامة للموارد إلى تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف وزيادة الربحية على المدى الطويل. إضافة إلى ذلك، تساعد الاستدامة في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة، مما يزيد من فرص الاستثمار ويعزز القدرة على التوسع والنمو (Rahi et al., 2024).

ومن ناحية أخرى، ترتبط الاستدامة المؤسسية بالابتكار والتطوير المستمر، حيث تشجع المؤسسات على تبني تقنيات حديثة وتحسين عملياتها بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، الأمر الذي يسهم في تعزيز القدرة التنافسية وفتح أسواق جديدة. وبالتالي، فإن الاستدامة المؤسسية لا تقتصر على كونها توجهاً إدارياً، بل تمثل عاملاً داعماً للنمو الاقتصادي المستدام من خلال خلق قيمة اقتصادية طويلة الأجل (Meuer et al., 2020).

وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار الاستدامة المؤسسية عنصراً محورياً في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث تعمل على تعزيز الكفاءة المؤسسية وتحسين الأداء المالي ودعم الابتكار، بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتوازن (Saunila et al., 2019).

## ٥.٢ الدراسات السابقة

### ١.٥.٢ الدراسات السابقة المتعلقة بالملكية الفكرية كأصل غير ملموس

#### أولاً: دراسة (WIPO, 2023)

عنوان الدراسة: Understanding Intellectual Property (فهم الملكية الفكرية)

هدفت الدراسة إلى توضيح الدور الاستراتيجي للملكية الفكرية كأصل غير ملموس في دعم الابتكار وتحفيز النمو الاقتصادي، من خلال تحليل تطبيق نظم الملكية الفكرية في عدد من الدول على المستوى العالمي. وركزت الدراسة على المؤسسات العاملة في القطاعات الصناعية والتجارية والتكنولوجية التي تعتمد على المعرفة والابتكار كمصدر للقيمة الاقتصادية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى تقارير دولية وبيانات مؤسسية صادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية، حيث تم تحليل العلاقة بين فعالية نظم التسجيل والحماية وبين مستويات الابتكار والاستثمار.

وأظهرت النتائج أن وجود نظام فعال لتسجيل وحماية الملكية الفكرية يسهم في رفع معدلات الاستثمار في البحث والتطوير، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات، وتحقيق قيمة اقتصادية مستدامة. كما أكدت الدراسة أن الاستثمار في الأصول الفكرية يمثل أحد المحركات الرئيسة للنمو في الاقتصاد المعرفي.

### ثانياً: دراسة (Granstrand, O, 2020)

عنوان الدراسة: The Economics and Management of Intellectual Property (اقتصاديات وإدارة الملكية الفكرية)

هدفت الدراسة إلى تحليل الدور الاقتصادي للملكية الفكرية داخل المؤسسات باعتبارها أصلاً معرفياً غير ملموس يسهم في خلق قيمة اقتصادية طويلة الأجل. ركزت الدراسة على كيفية إدارة الأصول الفكرية داخل المؤسسات الصناعية والتجارية وتأثيرها في الأداء الاقتصادي المؤسسي.

اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي نظري قائم على مراجعة الأدبيات الاقتصادية ودراسات حالة مؤسسية في اقتصادات صناعية متقدمة.

أظهرت النتائج أن المؤسسات التي تتبنى استراتيجيات فعالة لإدارة الملكية الفكرية تحقق مستويات أعلى من الربحية والنمو، وأن دمج الملكية الفكرية ضمن الاستراتيجية المؤسسية يسهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية وتحقيق ميزة تنافسية يصعب تقليدها.

### ثالثاً: دراسة (Mezzanotti & Simcoe, 2023)

عنوان الدراسة: Patent Policy and Economic Growth (سياسات براءات الاختراع والنمو الاقتصادي)

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير سياسات براءات الاختراع على النمو الاقتصادي من خلال قياس أثر حماية الابتكار على الاستثمار والإنتاجية في المؤسسات الصناعية.

اعتمدت الدراسة منهجاً كمياً باستخدام بيانات اقتصادية على مستوى الشركات والقطاعات الصناعية، وتحليل العلاقة بين قوة نظام براءات الاختراع ومعدلات الابتكار.

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين فعالية نظام براءات الاختراع وزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، حيث تسهم الحماية القانونية في تشجيع الشركات على الاستثمار في الابتكار وتحقيق توسع اقتصادي مستدام.

#### رابعاً: دراسة (OECD, 2004)

عنوان الدراسة: Patents, Innovation and Economic Performance (براءات الاختراع، الابتكار والأداء الاقتصادي)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تسجيل براءات الاختراع في تعزيز الابتكار وتحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية، من خلال دراسة العلاقة بين التسجيل الرسمي للابتكارات ومستويات الإنتاجية. وقد ركزت الدراسة على شركات صناعية وتكنولوجية في دول متقدمة تعتمد على البحث والتطوير.

اعتمدت الدراسة المنهج الكمي التحليلي باستخدام بيانات اقتصادية ومؤشرات الابتكار، حيث تم قياس أثر تسجيل براءات الاختراع على الأداء المؤسسي.

وأظهرت النتائج أن ارتفاع معدلات التسجيل يسهم في تعزيز الابتكار وتحويل المعرفة إلى أصول اقتصادية قابلة للاستثمار، مما يدعم النمو الاقتصادي للمؤسسات.

#### خامساً: دراسة (Arora, Fosfuri, & Gambardella, 2001)

عنوان الدراسة: Markets for Technology: The Economics of Innovation and Corporate Strategy (أسواق التكنولوجيا: اقتصاديات الابتكار واستراتيجية الشركات)

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الاستثمار في حقوق الملكية الفكرية من خلال الترخيص ونقل التكنولوجيا، وأثر ذلك على النمو الاقتصادي للمؤسسات.

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي بالاستناد إلى بيانات مؤسسات صناعية وتكنولوجية في الولايات المتحدة وأوروبا.

وأظهرت النتائج أن الاستثمار في الملكية الفكرية يسهم في خلق مصادر دخل جديدة وتعزيز الأداء الاقتصادي والتوسع في الأسواق.

#### ٢.٥.٢ الدراسات السابقة المتعلقة بالنمو الاقتصادي

#### أولاً: دراسة (Romer, 1990)

عنوان الدراسة: Endogenous Technological Change (التغير التكنولوجي الداخلي)

هدفت الدراسة إلى تفسير النمو الاقتصادي من منظور نظرية النمو الداخلي، حيث أكدت أن المعرفة والابتكار يمثلان محركات أساسية للنمو الاقتصادي طويل الأجل. وقد ركزت الدراسة على الاقتصادات الصناعية التي تعتمد على البحث والتطوير بوصفه مصدراً رئيساً لزيادة الإنتاجية وتحقيق التوسع الاقتصادي.

اعتمدت الدراسة المنهج النظري التحليلي من خلال تطوير نموذج اقتصادي يوضح العلاقة بين تراكم المعرفة والنمو الاقتصادي.

وأظهرت النتائج أن الاستثمار في الابتكار والبحث والتطوير يسهم في رفع الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وأن الأصول المعرفية تمثل عنصراً أساسياً في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات والمؤسسات.

**ثانياً: دراسة (Crepon, Duguet, & Mairesse, 1998)**

عنوان الدراسة: Research, Innovation and Productivity: An Econometric Analysis at the

Firm Level (البحث، الابتكار والإنتاجية: تحليل اقتصادي قياسي على مستوى الشركات)

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين البحث والتطوير والابتكار والإنتاجية بوصفها أحد أهم أبعاد النمو الاقتصادي على مستوى المؤسسات. وقد ركزت الدراسة على الشركات الصناعية في فرنسا بهدف قياس أثر الابتكار على الأداء الاقتصادي.

اعتمدت الدراسة المنهج الكمي التحليلي باستخدام نماذج اقتصادية قياسية وتحليل بيانات الشركات.

وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار في البحث والتطوير وارتفاع الإنتاجية، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الأداء المؤسسي.

**ثالثاً: دراسة (Melitz, 2003)**

عنوان الدراسة: The Impact of Trade on Industry Productivity (أثر التجارة على إنتاجية

الصناعة)

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير انفتاح الأسواق والتجارة الدولية على النمو الاقتصادي من خلال دراسة العلاقة بين الإنتاجية والتوسع في الأسواق. وقد ركزت الدراسة على الشركات الصناعية والتجارية التي تعمل في بيئة تنافسية عالمية.

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي النظري باستخدام نموذج اقتصادي يفسر سلوك الشركات في الأسواق الدولية.

وأظهرت النتائج أن الشركات ذات الإنتاجية المرتفعة تمتلك قدرة أكبر على التوسع في الأسواق الخارجية، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق مزيد من التوسع الاقتصادي المستدام.

**رابعاً: دراسة (Fagerberg, 1994)**

عنوان الدراسة: Technology and International Differences in Growth Rates (التكنولوجيا والفروقات الدولية في معدلات النمو)

هدفت الدراسة إلى دراسة دور التكنولوجيا والابتكار في تفسير الفروقات بين الدول في معدلات النمو الاقتصادي، مشيرة إلى أن الابتكار يمثل محركاً رئيسياً للتفوق الاقتصادي طويل الأجل. وقد ركزت الدراسة على مقارنة الاقتصادات الصناعية المتقدمة مع الدول النامية لتحديد أثر الابتكار على النمو الاقتصادي.

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل بيانات اقتصادات مختلفة وتقييم دور التقدم التكنولوجي في الأداء الاقتصادي.

وأظهرت النتائج أن الدول التي تستثمر بكثافة في الابتكار والتكنولوجيا تحقق معدلات نمو أعلى، وأن الفجوة التكنولوجية بين الدول تعد أحد أهم العوامل المفسرة للاختلافات في الأداء الاقتصادي.

**خامساً: دراسة (Barro, 1991)**

عنوان الدراسة: Economic Growth in a Cross Section of Countries (النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول)

هدفت الدراسة إلى تحليل الفروق في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول باستخدام بيانات مجموعة واسعة من البلدان، مع التركيز على كيفية تأثير الاستثمار في رأس المال البشري، مستوى التعليم، السياسات الاقتصادية، والتقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي. وقد ركزت الدراسة على مقارنة الاقتصادات المتقدمة والنامية لفهم مصادر الفروقات في النمو.

اعتمدت الدراسة المنهج الكمي التحليلي من خلال نماذج انحدار متعددة المتغيرات تعتمد بيانات مشتقة من عدة دول لقياس تأثير المتغيرات الاقتصادية الأساسية على النمو.

وأظهرت النتائج أن الدول التي تستثمر في التعليم، رأس المال، وقدرات الابتكار تحقق معدلات نمو اقتصادي أعلى، وأن السياسات المؤسسية والتكنولوجية تلعب دوراً مهماً في تفسير التفاوت في نمو الناتج بين الدول على المدى الطويل.

٣.٥.٢ الدراسات السابقة المتعلقة بالاستدامة المؤسسية

أولاً: دراسة (Su & Chou, 2024)

عنوان الدراسة: Leveraging Innovation Capability and Organizational Resilience for Business Sustainability Among Small and Medium Enterprises: A PLS-SEM Approach (توظيف قدرات الابتكار والمرونة التنظيمية لتحقيق استدامة الأعمال في الشركات الصغيرة والمتوسطة: نهج تحليل المعادلات الهيكلية الجزئية PLS-SEM)

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الابتكار والتحول التكنولوجي في دعم الاستدامة المؤسسية، مع التركيز على كيفية مساهمة التكنولوجيا الحديثة في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحقيق الاستدامة طويلة الأجل.

اعتمدت الدراسة المنهج الكمي التحليلي من خلال تحليل بيانات مؤسسات صناعية وتكنولوجية، واستخدام نماذج إحصائية لقياس العلاقة بين الابتكار والاستدامة المؤسسية.

وأظهرت النتائج أن تبني التقنيات الحديثة يعزز الاستدامة المؤسسية من خلال تحسين الأداء التشغيلي وتقليل التكاليف، مما يساهم في تحقيق استمرارية المؤسسة في بيئة تنافسية متغيرة.

### ثانياً: دراسة (Neacșu & Georgescu, 2023)

عنوان الدراسة: Financial Performance - Organizational Sustainability Relationship.

Literature Review (العلاقة بين الأداء المالي والاستدامة التنظيمية: مراجعة أدبية)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الأداء المالي على استقرار المؤسسات وقدرتها على تحقيق النمو طويل الأجل، من خلال دراسة ممارسات الإدارة المالية المستدامة داخل المؤسسات. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بيانات مالية وتقارير أداء لمجموعة من الشركات الدولية.

وأظهرت النتائج أن الاستدامة المالية تمثل عنصراً أساسياً في دعم الاستقرار المؤسسي وتقليل المخاطر الاقتصادية، كما تسهم في تعزيز قدرة المؤسسات على الاستمرار وتحقيق النمو المستدام.

### ثالثاً: دراسة (Feng et al., 2024)

عنوان الدراسة: Bridging environmental sustainability and organizational performance:

The role of green supply chain management in the manufacturing industry (جسر

الاستدامة البيئية والأداء التنظيمي: دور إدارة سلسلة التوريد الخضراء في صناعة التصنيع)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تبني الممارسات البيئية داخل المؤسسات على تحقيق الاستدامة المؤسسية وتعزيز الأداء طويل الأجل، من خلال التركيز على إدارة الموارد وتقليل الأثر البيئي للعمليات الإنتاجية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على بيانات مؤسسية وتقارير الاستدامة البيئية لعدد من الشركات الصناعية، حيث تم تحليل العلاقة بين الممارسات البيئية ومستوى الأداء المؤسسي.

وأظهرت النتائج أن تطبيق استراتيجيات الاستدامة البيئية يسهم في خفض التكاليف التشغيلية وتحسين السمعة المؤسسية، كما يعزز القدرة التنافسية للمؤسسات على المدى الطويل.

#### رابعاً: دراسة (Alojail & Khan, 2023)

عنوان الدراسة: Impact of Digital Transformation toward Sustainable Development (أثر

التحول الرقمي على التنمية المستدامة)

هدفت الدراسة إلى توضيح دور التحول الرقمي والتكنولوجيا الحديثة في تحقيق الاستدامة المؤسسية، من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية ودعم الابتكار داخل المؤسسات.

اعتمدت الدراسة المنهج الكمي التحليلي باستخدام بيانات من مؤسسات تكنولوجيا وصناعية، وتم استخدام نماذج تحليل إحصائية لقياس أثر التكنولوجيا على الاستدامة المؤسسية. وأظهرت النتائج أن تبني التكنولوجيا الحديثة يسهم في رفع كفاءة العمليات وتقليل الهدر وتحسين القدرة على التكيف مع التغيرات السوقية، مما يعزز الاستدامة المؤسسية طويلة الأجل.

#### خامساً: دراسة (Qaim et al., 2023)

عنوان الدراسة: Financial Sustainability and Firm Performance Impact on Stock Prices:

An Evidence from an Emerging Economy (الاستدامة المالية وتأثير أداء الشركات على

أسعار الأسهم: دليل من اقتصاد ناشئ)

هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الاستدامة المالية والأداء المؤسسي طويل الأجل، مع التركيز على كيفية تأثير ممارسات الإدارة المالية المستدامة على استمرارية المؤسسات واستقرار أدائها على المدى الطويل.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بيانات مالية وتقارير أداء لشركات عاملة في اقتصاديات ناشئة، مع تحليل العلاقة بين الممارسات المالية المستدامة وعوائد المؤسسات على المدى الطويل.

وأظهرت النتائج أن الاستدامة المالية تشكل عاملاً حيوياً في تعزيز استمرارية المؤسسات وتقليل المخاطر الاقتصادية، كما تسهم في زيادة القدرة على الاستثمار وتحقيق نمو مستدام طويل الأجل، مما يؤكد أهميتها كركيزة استراتيجية لتحقيق الأداء المؤسسي المستدام.

## ٦.٢ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة (الفجوة البحثية والعملية)

بعد مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة الحالية، والمتمثلة في الملكية الفكرية كأصل غير ملموس، والنمو الاقتصادي، والاستدامة المؤسسية، تبين وجود عدد من الفجوات البحثية والعلمية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها والإسهام في سدّها. فعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت هذه المتغيرات بصورة منفصلة أو ثنائية، إلا أن هناك قصوراً واضحاً في تناولها ضمن إطار تكاملي يجمع بينها في نموذج بحثي واحد، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى إجراء هذه الدراسة.

### ١.٦.٢ الفجوة البحثية الأولى: النموذج التكاملي لمتغيرات الدراسة

أظهرت مراجعة الدراسات السابقة أن معظم الأبحاث ركزت على دراسة الملكية الفكرية من منظور قانوني أو اقتصادي منفصل، أو تناولت النمو الاقتصادي بوصفه مخرجاً اقتصادياً عاماً دون الربط المباشر بينه وبين الأصول غير الملموسة داخل المؤسسات. كما أن الدراسات التي تناولت الاستدامة المؤسسية غالباً ما عالجتها كمتغير مستقل أو إطار إداري عام، دون اختبار دورها كمتغير وسيط في تفسير العلاقة بين الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي.

وبناءً على ذلك، تبرز فجوة بحثية تتمثل في غياب نموذج تكاملي يجمع بين المتغيرات الثلاثة ضمن إطار تحليلي واحد، يختبر أثر الملكية الفكرية بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في تعزيز النمو الاقتصادي بأبعاده المختلفة، مع اختبار الدور الوسيط للاستدامة المؤسسية. ومن هنا، تُعد الدراسة الحالية من الدراسات القليلة - وفق ما توصلت إليه الباحثة - التي تسعى إلى تقديم نموذج بحثي متكامل يجمع هذه المتغيرات ضمن سياق واحد، بما يسهم في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالأصول غير الملموسة والنمو الاقتصادي.

### ٢.٦.٢ الفجوة البحثية الثانية: بيئة التطبيق ومجتمع الدراسة

يتضح من مراجعة الدراسات السابقة أن معظمها طُبّق في بيئات اقتصادية مختلفة، سواء في الدول المتقدمة أو في قطاعات محددة مثل التكنولوجيا، التعليم، أو المؤسسات المالية، بينما لا تزال الدراسات التي تناولت العلاقة بين الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي في إطار الاستدامة

المؤسسية داخل القطاعين الصناعي والتجاري في البيئة الأردنية محدودة. كما أن الأدبيات العربية عموماً تقتصر إلى دراسات ميدانية تختبر هذه العلاقات بصورة كمية باستخدام نماذج تحليل حديثة. ومن هنا، تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال تطبيق النموذج البحثي على العاملين في القطاعين الصناعي والتجاري في المملكة الأردنية الهاشمية، باعتبارهما من القطاعات الحيوية التي تعتمد بصورة متزايدة على المعرفة والابتكار، مما يمنح الدراسة بعداً تطبيقياً يسهم في تقديم نتائج أكثر ارتباطاً بواقع بيئة الأعمال الأردنية.

### ٣.٦.٢ الفجوة البحثية الثالثة: تحديد أبعاد المتغيرات وقياسها

أظهرت مراجعة الأدبيات وجود تباين واضح في تحديد أبعاد الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي والاستدامة المؤسسية، حيث ركزت بعض الدراسات على أبعاد جزئية دون تقديم إطار قياس متكامل يجمع بين الأبعاد الأكثر شيوعاً في الأدبيات الحديثة. ومن هذا المنطلق، اعتمدت الدراسة الحالية على بناء إطار قياس شامل يستند إلى الأدبيات الحديثة، من خلال اعتماد أبعاد الملكية الفكرية (التسجيل، الحماية، الاستثمار)، وأبعاد النمو الاقتصادي (الإنتاجية، الربحية، النمو، التوسع في الأسواق)، مع تضمين الاستدامة المؤسسية كمتغير وسيط، بما يضمن قياساً أكثر شمولية ودقة للعلاقات بين المتغيرات.

### ٤.٦.٢ الفجوة العملية (التطبيقية)

إلى جانب الفجوات العلمية، تظهر فجوة عملية تتمثل في الحاجة إلى توفير نموذج تطبيقي يساعد المؤسسات الصناعية والتجارية على فهم الدور الاقتصادي للملكية الفكرية وكيفية توظيفها كأصل غير ملموس يسهم في تحقيق النمو المستدام. فالكثير من المؤسسات ما تزال تنظر إلى الملكية الفكرية من منظور قانوني بحت، دون إدراك دورها الاستراتيجي في دعم الاستدامة المؤسسية وتعزيز الأداء الاقتصادي، الأمر الذي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته من خلال تقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات المؤسسية والاستراتيجيات القائمة على المعرفة.

## الفصل الثالث

### المنهجية والتصميم

#### ١.٣ تمهيد

يتناول هذا الفصل منهج الدراسة بشكل شامل، حيث يبدأ بتحديد المجتمع المستهدف الذي يركز عليه البحث، متضمناً السمات الأساسية والمميزات لفئات هذا المجتمع، ثم يوضح حجم العينة التي تم اختيارها، وكيفية اختيارها لضمان تمثيل كافٍ للمجتمع الأكبر، كما يتناول الفصل طرق جمع البيانات المستخدمة، بما في ذلك الأساليب الكمية والنوعية، مع التركيز على أداة الدراسة التي تم تطويرها لجمع البيانات والمعلومات المطلوبة، ثم يتطرق إلى تقييم صدق الأداة من خلال فحص ميزات الظاهرة والمحتوى، وتوضيح كيفية تحقيق الثبات في القياسات من خلال إجراء اختبارات متعددة، ويبرز أيضاً صلاحية أنموذج القياس الذي تم استخدامه للتحليل الإحصائي، بما في ذلك الأدوات والنماذج المعتمدة، فضلاً عن توضيح الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات وتفسير النتائج، مما يضمن دقة الدراسة وموثوقيتها.

#### ٢.٣ منهج الدراسة

اتّبعَت الدراسة لتحقيق أهدافها، والإجابة عن تساؤلاتها، المنهج الوصفي التحليلي. واعتمد تصميم الدراسة على المنهج الوصفي في البحوث الإنسانية؛ بغرض وصف الخصائص، والمتغيرات المتعلقة بمشكلة الدراسة، كما استخدمت الدراسة المنهج التحليلي؛ لربط السبب بالأثر للتعرف إلى "أثر الملكية الفكرية كأصل غير ملموس في تعزيز النمو الاقتصادي: الاستدامة المؤسسية كمتغير وسيط".

#### ٣.٣ مجتمع الدراسة

اشتمل مجتمع الدراسة على العاملين في القطاعين الصناعي والتجاري في المملكة الأردنية الهاشمية، ضمن المستويات الإدارية المختلفة، والتي تشمل: الإدارة العليا، والإدارة الوسطى، والإدارة التنفيذية، والموظف المتخصص، وذلك لارتباط هذه المستويات بطبيعة متغيرات الدراسة، وبخاصة

الملكية الفكرية بوصفها أصلاً غير ملموس ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي في ظل الاستدامة المؤسسية.

وقد تم الاستناد في تحديد مجتمع الدراسة إلى البيانات الإحصائية الرسمية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، ونتائج مسح قوة العمل والكتاب الإحصائي السنوي، والتي توضح توزيع العاملين وفق الأنشطة الاقتصادية والمهن الرئيسية. وتشير هذه البيانات إلى أن حجم العاملين في القطاعين الصناعي والتجاري يُقدَّر بنحو ٦٢٠٠٠٠ عامل تقريباً.

وبالاعتماد على التوزيع الإحصائي للمهن والمستويات الوظيفية، تم تحديد المجتمع القابل للتطبيق ميدانياً بما يقارب ١٢٠٠٠ فرد يمثلون الفئات الإدارية المستهدفة في المؤسسات العاملة ضمن القطاعين الصناعي والتجاري، بما ينسجم مع متطلبات الدراسة وإمكانية قياس متغيراتها بصورة منهجية دقيقة. ويوضح الجدول (٣-١) الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة.

الجدول (٣-١): الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة

العدد	المستوى الإداري
١٢٠٠	الإدارة العليا
١٨٠٠	الإدارة الوسطى
٣٠٠٠	الإدارة التنفيذية
٦٠٠٠	الموظف المختص
١٢٠٠٠	المجموع

### ٤.٣ عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية التناسبية (Proportionate Stratified Random Sampling) من مجتمع الدراسة بمختلف مستوياته الإدارية، وذلك نظراً لملاءمة هذا الأسلوب لطبيعة المجتمع الذي يتسم بتعدد الفئات الوظيفية واختلاف خصائصها، الأمر الذي يسهم في تحقيق تمثيل إحصائي دقيق لكافة الفئات المستهدفة.

وبالاعتماد على الجداول الإحصائية المعتمدة لتحديد حجم العينة، كما أشار إليها المرجع (Sekaran & Bougie, 2016)، وبالنسبة لمجتمع الدراسة البالغ حوالي ١٢٠٠٠ فرد، فقد تم تحديد حجم العينة المناسبة للدراسة بواقع ٣٨٤ فرداً، عند مستوى ثقة (٩٥٪) وهامش خطأ (٥٪)، بما يضمن درجة مناسبة من الدقة الإحصائية وقابلية تعميم النتائج.

وقد تم تطبيق أسلوب العينة العشوائية الطبقية التناسبية من خلال تقسيم مجتمع الدراسة إلى طبقات وفقاً لفئات المسميات الوظيفية المختلفة، والتي تشمل: الإدارة العليا، والإدارة الوسطى، والإدارة التنفيذية، والموظف المتخصص، ثم تم توزيع أفراد العينة على هذه الطبقات بصورة تتناسب مع الحجم النسبي لكل طبقة ضمن المجتمع الكلي، بما يضمن الحفاظ على الأوزان النسبية الحقيقية للفئات الوظيفية داخل مجتمع الدراسة وتقليل احتمالية التحيز في التمثيل الإحصائي.

ويبين الجدول (٣-٢) آلية اختيار العينة وتوزيعها، حيث تهدف هذه الآلية إلى ضمان تمثيل متوازن ودقيق لمختلف فئات مجتمع الدراسة، بما يعزز من موثوقية النتائج المستخلصة ويدعم سلامة الاستنتاجات العلمية للدراسة.

الجدول (٣-٢): آلية اختيار العينة العشوائية الطبقية التناسبية من مجتمع الدراسة

المستوى الإداري	العدد الكلي	حجم العينة من كل فئة
الإدارة العليا	١٢٠٠	٣٨
الإدارة الوسطى	١٨٠٠	٥٦
الإدارة التنفيذية	٣٠٠٠	٩٤
الموظف المختص	٦٠٠٠	١٩٦
المجموع الكلي	١٢٠٠٠	٣٨٤

تم توزيع الاستبانة إلكترونياً على عينة الدراسة التي تضم (٣٨٤) فرداً، وتم استرداد (٣١٠) استبانة منها، مما يمثل نسبة استجابة بلغت (٨٠.٧٪)، ويوضح الجدول (٣-٣) عدد الاستبانات التي تم توزيعها مقابل تلك التي تم استردادها من عينة الدراسة.

الجدول (٣-٣): عدد الاستبانات الموزعة والمستردة

عدد الاستبانات المستردة	عدد الاستبانات الموزعة	المسمى الوظيفي
٣٠	٣٨	الإدارة العليا
٤٢	٥٦	الإدارة الوسطى
٧٥	٩٤	الإدارة التنفيذية
١٦٣	١٩٦	الموظف المختص
٣١٠	٣٨٤	المجموع الكلي

### ٥.٣ طرق جمع البيانات

اعتمدت الباحثة على مصدرين رئيسيين للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد الجانبين النظري والتطبيقي للدراسة الحالية، بما يساهم في تحقيق أهدافها بصورة علمية منهجية، وذلك على النحو الآتي:

#### أولاً: المصادر الأولية

تمثلت المصادر الأولية في البيانات التي جرى جمعها من خلال الاستبانة التي وُزعت على أفراد عينة الدراسة، حيث تم تطوير الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات، واشتملت على مجموعة من الفقرات التي تعكس متغيرات الدراسة وأبعادها، بما يساهم في الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها بصورة منهجية.

## ثانياً: المصادر الثانوية

اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر الثانوية بهدف بناء الإطار النظري وتعزيز الجانب العلمي للدراسة، وشملت الكتب والمراجع العربية والأجنبية، والدوريات العلمية المحكمة، والتقارير الصادرة عن الجهات الرسمية، بالإضافة إلى الدراسات والأبحاث السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، فضلاً عن المصادر العلمية المتاحة عبر شبكة الإنترنت. وقد استُخدمت هذه المصادر لتطوير الإطار النظري، وتحديد متغيرات الدراسة، والاطلاع على أحدث التطورات العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث.

### ٦.٣ أداة الدراسة

تُعدّ الاستبانة الأداة الرئيسة التي اعتمدت عليها الباحثة في جمع البيانات الميدانية المتعلقة بعينة الدراسة، بهدف الحصول على معلومات تعكس آراء المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة في بيئة التطبيق، بما يسهم في تفسير طبيعة العلاقة بينها وذلك ضمن إطار مشكلة البحث وأهدافه. وقد صُممت الاستبانة بصورة منهجية وشاملة، حيث اشتملت على ٤٠ فقرة موزعة على أربعة أقسام رئيسية على النحو الآتي:

#### القسم الأول:

يخص المعلومات الشخصية والوظيفية، عن مجتمع الدراسة، وتم إعداده في ضوء المعمول به من قبل الكتّاب والباحثين السابقين، وبالاستناد إلى المعرفة الإحصائية الموجودة في هذا الخصوص، واشتملت على: الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة.

#### القسم الثاني:

يخص قياس متغير الملكية الفكرية كأصل غير ملموس، بوصفه متغيراً مستقلاً، وقد تم قياس هذا المتغير بثلاثة أبعاد، هي: التسجيل، الحماية، والاستثمار.

#### القسم الثالث:

يخص قياس المتغير التابع النمو الاقتصادي، وقد تم قياس هذا المتغير من خلال أربعة أبعاد، وهي: الإنتاجية، الربحية، النمو، والتوسع في الأسواق.

## القسم الرابع:

يخص قياس الاستدامة المؤسسية، متغيراً بسيطاً، وقد تم اعتماد هذا المتغير، كمتغير أحادي البعد.

ويوضح الجدول (٣-٤) تركيبة الاستبانة وفق متغيراتها وأبعادها الرئيسية، مع بيان عدد الفقرات لكل بُعد.

الجدول (٣-٤): تركيبة الاستبانة بحسب متغيراتها وأبعادها الرئيسية، وعدد فقراتها

عدد الفقرات	الأبعاد	المتغير الرئيسي
٤	التسجيل	الملكية الفكرية كأصل غير ملموس
٤	الحماية	
٤	الاستثمار	
٤	الإنتاجية	النمو الاقتصادي
٤	الربحية	
٤	النمو	
٤	التوسع في الاسواق	
١٢	أحادي البعد	الاستدامة المؤسسية

ولقياس تقديرات أفراد عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة، فقد اتبعت الاستبانة أسلوب القياس الإدراكي المستند على مقياس ليكرت (Likert) الخماسي، حيث تم تحديد أوزان الإجابات على الفقرات المخصصة لقياس كل بعد (Creswell & Creswell, 2018)، وذلك كما في الجدول (٣-٥):

الجدول (٣-٥): مقياس ليكرت الخماسي

التقدير	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	٥	٤	٣	٢	١

### ٧.٣ اختبار صلاحية أداة الدراسة

يهدف اختبار صلاحية أداة الدراسة إلى قياس قدرة الاستبانة على تحقيق الأهداف التي طورت من أجلها، والتأكد من إمكانية استخدامها للحصول على بيانات ومعلومات دقيقة متعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة. وللتحقق من ذلك تم إجراء اختبارات صدق المحتوى (الصدق الظاهري) واختبار الثبات، وذلك على النحو الآتي:

#### ١.٧.٣ اختبار صدق المحتوى (Content Validity Test)

لغايات التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين الأكاديميين من ذوي الاختصاص في عدد من الجامعات الأردنية، من حملة رتبة أستاذ وأستاذ مشارك، وذلك بهدف التأكد من مدى ملاءمة الأداة لأهداف الدراسة وسلامة صياغتها اللغوية والعلمية. وقد بلغ عدد المحكمين ١١ محكماً، حيث طُلب منهم إبداء آرائهم وملاحظاتهم حول وضوح الفقرات، ودقة صياغتها اللغوية، ومدى ارتباطها بمتغيرات الدراسة، وشموليتها وتغطيتها لمجالات القياس، بالإضافة إلى تقديم أي مقترحات تتعلق بالحذف أو الإضافة أو التعديل.

وفي ضوء ملاحظات المحكمين، تم إجراء التعديلات اللازمة على فقرات الاستبانة، والتي شملت إعادة الصياغة اللغوية، والإضافة والحذف، ودمج بعض الفقرات أو تعديلها بما يحقق الانسجام مع أهداف الدراسة ويعزز من وضوح الأداة ودقتها. وبعد إجراء التعديلات المقترحة، تم اعتماد الصيغة النهائية للأداة، كما هو موضح في (الملحق أ).

#### ٢.٧.٣ اختبار ثبات أداة الدراسة

يُعَدُّ ثبات أداة الدراسة أحد المؤشرات الخاصة بالتحقق من دقتها، والتناسق بين أجزائها، ويُشير أيضاً إلى الموضوعية، كما يجب أن تكون الأداة على درجة عالية من الدقة، والإتقان، والاتساق؛ لما تَمَدَّنَا به من معلومات، وقد قام الباحث باستخدام اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، لقياس مدى التناسق في إجابات المبحوثين عن كل الفقرات الموجودة في المقياس، وعليه فإن قيمة ( $\text{Alpha} \geq 0.70$ ) من الناحية التطبيقية تعد مقبولة في البحوث المتعلقة بالعلوم الإدارية، والإنسانية (Sekaran & Bougie, 2022)، والجدول (٣-٦) يبين نتائج ثبات أداة الدراسة.

الجدول (٦-٣): تقييم درجة معامل ثبات الاتساق الداخلي بين محتويات المقاييس المستخدمة في الدراسة

الفقرات	البُعد	عدد الفقرات	قيمة معامل الثبات
٤-١	التسجيل	٤	٠.٧٤٦
٨-٥	الحماية	٤	٠.٧٥١
١٢-٩	الاستثمار	٤	٠.٧٩٣
١٦-١٣	الإنتاجية	٤	٠.٨٦٢
٢٠-١٧	الربحية	٤	٠.٨٤٥
٢٤-٢١	النمو	٤	٠.٧٠٩
٢٨-٢٥	التوسع في الاسواق	٤	٠.٧٢٨
٤٠-٢٩	الاستدامة المؤسسية	١٢	٠.٨٩٣

وأظهرت نتائج التحليل أن قيمة معامل (كرونباخ ألفا)، لأبعاد متغير الملكية الفكرية كأصل غير ملموس، تراوحت بين (٠.٧٤٦-٠.٧٩٣)، ولأبعاد النمو الاقتصادي، تراوحت بين (٠.٧٠٩-٠.٨٦٢)، وأخيراً بلغت قيمة معامل (كرونباخ ألفا) لمتغير الاستدامة المؤسسية (٠.٨٩٣) وهو مؤشر إيجابي. وبناءً على نتائج التحليل السابق، فإن المقاييس المستخدمة في الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي بين محتوياتها، وبقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة، والاعتماد عليها في المراحل اللاحقة من التحليل (Sharpe, 2024).

### ٨.٣ صلاحية أنموذج الدراسة للأساليب الإحصائية

للتحقق من ملاءمة أنموذج الدراسة للأساليب الإحصائية، يتم التأكد من صلاحية بيانات الدراسة وملاءمتها لإجراء الاختبارات الإحصائية. وفيما يلي عرض لأهم الاختبارات الإحصائية المستخدمة للتأكد من ملاءمة البيانات للتحليل الإحصائي ومعايير القبول المعتمدة لكل منها.

أولاً: اختبار الصدق التقاربي باستخدام الثبات المركب (CR) ومعدل التباين المستخرج (AVE) يشير المرجع (Hair & Sarstedt, 2014)، إلى أن مؤشرات الصدق التقاربي تتمثل في الثبات المركب (CR) ومعدل التباين المستخرج (AVE)، حيث تُعد القيم مقبولة في بحوث العلوم الإدارية والإنسانية إذا تجاوزت قيمة (CR) نسبة ٧٠٪، وتخطت قيمة (AVE) نسبة ٥٠٪، بما يعكس اتساقاً داخلياً جيداً وقدرةً ملائمةً لل فقرات على تفسير البعد الكامن. ويعرض الجدول (٣-٧) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الصدق التقاربي وفقاً لهذه المعايير.

الجدول (٣-٧): قيمة الثبات المركب (CR) ومعدل التباين المستخرج (AVE)

الأبعاد	قيمة الثبات المركب (CR)	معدل التباين المستخرج (AVE)
التسجيل	٠.٧٩٥	٠.٧٢٤
الحماية	٠.٧٩٠	٠.٧١٩
الاستثمار	٠.٨٠١	٠.٧٢٩
الإنتاجية	٠.٨٠٧	٠.٧٣٤
الربحية	٠.٨١٩	٠.٧٤٥
النمو	٠.٨١٥	٠.٧٤٢
التوسع في الاسواق	٠.٨٠٧	٠.٧٣٥
الاستدامة المؤسسية	٠.٨٢١	٠.٧٤٧

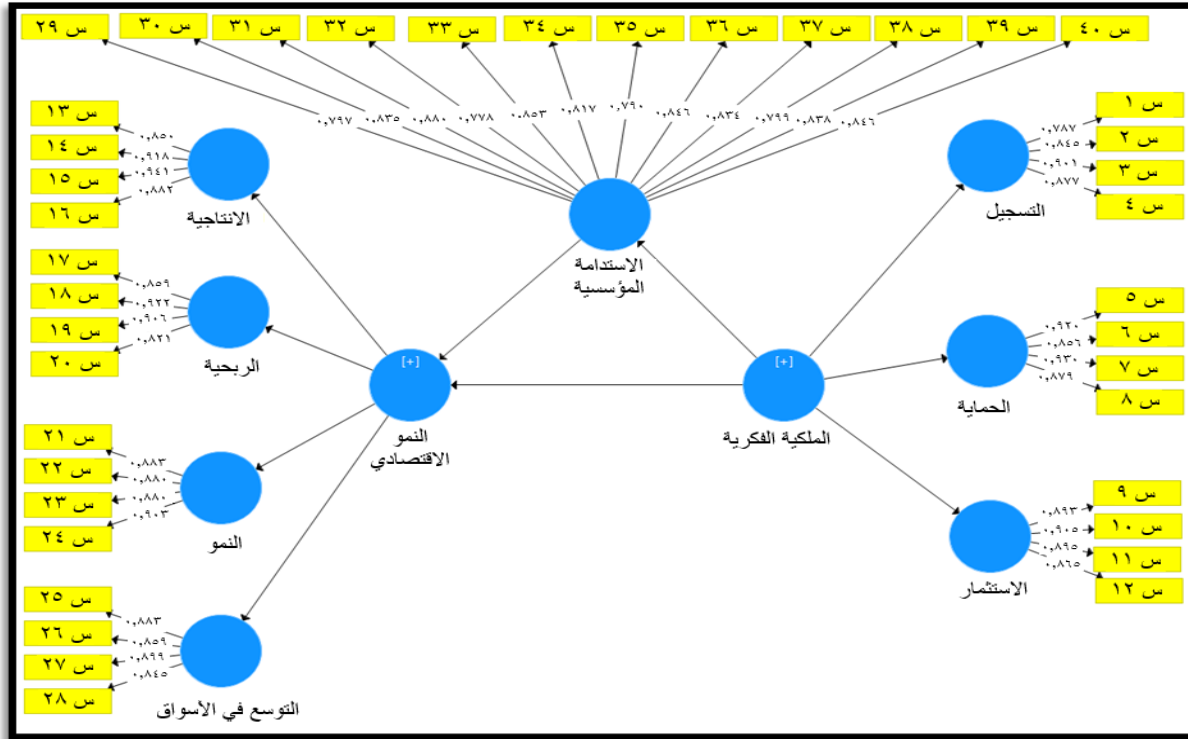
تشير النتائج المذكورة إلى أن قيم الثبات المركب (CR) لأبعاد البحث كانت جميعها أكبر من ٧٠٪، مما يدل على أن الأدوات المستخدمة لجمع البيانات تتمتع بمستوى عالٍ من الثبات، وهذه النسبة تدل على أن القياسات تعكس بموثوقية المفهوم المراد قياسه، أما بالنسبة لقيم معدل التباين المستخرج (AVE) التي تخطت ٥٠٪، فهي تشير إلى أن الجزء الأكبر من التباين في المتغيرات تم شرحه بواسطة الأبعاد المستخدمة، مما يزيد من قوة النتائج (Siegel & Castellan, 2020).

وعندما تكون هذه القيم، CR وAVE، متوافقة مع الحدود المعيارية، فإن ذلك يعزز من مصداقية نتائج البحث. وعلاوة على ذلك، توضح هذه المؤشرات قدرة الأدوات على تقييم المتغيرات بشكل دقيق، مما يعطي نتائج مفيدة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. وبشكل عام، تعكس هذه النتائج الجيدة جودة وأصالة البحث (Latan,2018).

### ثانياً: اختبار الصدق التقاربي باستخدام معاملات التحميل (Factor Loading)

للتحقق من الصدق التقاربي لأداة الدراسة، تم استخراج معاملات التحميل (Factor Loading) لجميع فقرات الدراسة، وذلك للتأكد من مدى ارتباط كل فقرة بالبُعد الذي تنتمي إليه. ووفقاً لما أشار إليه (Hair et al, 2022) فإن القيم المقبولة لمعاملات التحميل يجب أن تكون أكبر من (٠.٧٠) حتى تُعد الفقرات صالحة للإدخال في التحليل الإحصائي.

وقد أظهرت نتائج التحليل أن معاملات التحميل لجميع فقرات الدراسة جاءت أعلى من (٠.٧٠)، مما يشير إلى تمتع الأداة بدرجة مناسبة من الصدق التقاربي وقبولها من الناحية الإحصائية. وتوضح النتائج التفصيلية لمعاملات التحميل في الشكل (٣-١):



الشكل (٣-١): معاملات التحميل لفقرات الدراسة

### ثالثاً: اختبار الصدق التمييزي

يشير الصدق التمييزي إلى أن بنود المقياس التي تقيس بُعداً معيناً تقيس بالفعل المتغير ذاته وليس بُعداً آخر، ويتم التحقق منه عن طريق مقارنة بين الجذر التربيعي للتباين المفسر للبُعد مع معاملات الارتباط بين الأبعاد الأخرى، أي يجب أن يكون الجذر التربيعي للتباين المفسر للبُعد أكبر من معامل ارتباطه مع الأبعاد الأخرى (Ratner,2022)، ويوضح الجدول (٣-٨) مصفوفة الصدق التمييزي لأبعاد ومتغيرات الدراسة مقارنة بالجذر التربيعي للتباين المفسر.

الجدول (٣-٨): مصفوفة الصدق التمييزي لأبعاد ومتغيرات الدراسة مقارنة بالجذر التربيعي للتباين المفسر

الاستدامة المؤسسية	التوسع في الأسواق	النمو	الربحية	الإنتاجية	الاستثمار	الحماية	التسجيل	-----
							٠.٩٣٤	التسجيل
						٠.٨٣٨	٠.٥٨٢	الحماية
					٠.٨٨٩	٠.٧١٥	٠.٧٤٦	الاستثمار
				٠.٩١١	٠.٧١٦	٠.٦٢٥	٠.٨٨٢	الإنتاجية
			٠.٨٤٢	٠.٧١٥	٠.٥٤٦	٠.٤٥٦	٠.٨٥٦	الربحية
		٠.٧١٥	٠.٥٨١	٠.٧٢٥	٠.٤٢٦	٠.٢٥٨	٠.٦١٤	النمو
	٠.٨٤٥	٠.٦٥١	٠.٤٥٨	٠.٧٣٥	٠.٥١٤	٠.٦١٤	٠.٦٥٢	التوسع في الأسواق
٠.٩١١	٠.٦٥١	٠.٤٥٩	٠.٤٢٩	٠.٧١١	٠.٤٢٦	٠.٥٢٥	٠.٥٤٦	الاستدامة المؤسسية

ويَتَّصَح من خلال الجدول أعلاه، أن جميع معاملات الصِّدْق التَّمييزي مقبولة إحصائياً؛ إذ كانت قيمة تقاطع كل بُعد مع نفسه، أكبر من تقاطعه مع أي بُعد آخر في المصفوفة؛ ممَّا يدل على عدم التداخل والتشابك بين أبعاد الدِّراسة ومتغيِّراتها.

رابعاً: اختبار الارتباط الخطي المتعدد باستخدام معامل تضخم التباين والتباين المسموح به

تم التحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) بين أبعاد المتغير المستقل من خلال استخدام معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF)) واختبار التباين المسموح به (Tolerance) لكل بُعد من أبعاد المتغير المستقل في الدراسة. وقد تم اعتماد المعايير الإحصائية التي تشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد في حال كانت قيمة معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (٥)، وقيمة التباين المسموح به قيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من (٠.٠٥) وفقاً للمرجع (Owsky & Dean,2021).

الجدول (٩-٣): نتائج اختبار الارتباط الخطي

الأبعاد	التباين المسموح به (Tolerance)	معامل تضخم التباين (VIF)
التسجيل	٠.٢٥٤	٣.٩٤
الحماية	٠.٣٧٥	٢.٦٦
الاستثمار	٠.٣٩٥	٢.٥٣

يُظهر الجدول (٩-٣) أن قيمة (VIF) لجميع أبعاد المتغير المستقل (التسجيل، الحماية والاستثمار) كانت أقل من (٥) وتتراوح ما بين (٣.٩٤-٢.٥٣)، كما يلاحظ أن قيمة التباين المسموح به (Tolerance) لجميع تلك الأبعاد كانت أكبر من (٠.٠٥)، وتتراوح ما بين (٠.٢٥٤-٠.٣٩٥)؛ مما يؤكد خلو البيانات من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، ويعزز من ملاءمتها لإجراء التحليلات الإحصائية اللاحقة واختبار فرضيات الدراسة بدرجة موثوقية عالية (Latan,2018).

### خامساً: اختبار جودة أنموذج الدراسة (Goodness of Fit GoF)

يُعرّف مؤشر جودة الأنموذج (GoF) بأنه أحد مقاييس التوافق الشاملة، ويُحسب باعتباره الوسط الهندسي لكلٍ من متوسط التباين المستخرج (AVE) ومتوسط معامل التحديد ( $R^2$ ) للمتغيرات التابعة. ويهدف هذا المؤشر إلى تقييم ملاءمة أنموذج الدراسة على مستويين معاً: مستوى نموذج القياس ومستوى النموذج الهيكلي، مع التركيز بصورة أكبر على الأداء الكلي للأنموذج. إذ يوفّر معامل (GoF) معياراً كمياً للحكم على جودة الأنموذج المستخدم في الدراسة وتحديد مدى قوته النفسية، كما أشار إلى ذلك المرجع (Camarrone, 2018).

وتتمثل معادلة حساب (GoF) في الجذر التربيعي لحاصل ضرب متوسط ( $R^2$ ) في متوسط (AVE)، وذلك وفق الصيغة الآتية:

$$GoF = \sqrt{R^2 * AVE}$$

ويعرض الجدول (١٠-٣) نتائج العمليات الحسابية الخاصة باختبار جودة الأنموذج، حيث بلغ متوسط ( $R^2$ ) قيمة (٠.٧٠٨)، ومتوسط (AVE) قيمة (٠.٧٣٤)، ليكون حاصل ضربيهما (٠.٥١٩)، بينما بلغت قيمة (GoF) النهائية (٠.٧٢٠).

الجدول (١٠-٣): نتائج العمليات الحسابية لاختبار GoF

$\sqrt{R^2 * AVE}$	متوسط $R^2$	متوسط AVE	متوسط $R^2 * AVE$
٠.٧٢٠	٠.٧٠٨	٠.٧٣٤	٠.٥١٩

يلاحظ من الجدول (١٠-٣) أن قيمة (GoF) قد بلغت (٠.٧٢٠)، وهي ضمن الحدود المقبولة إحصائياً.

وتُفسّر قيم (GoF) وفق المعايير الآتية: من (٠.١٠) إلى أقل من (٠.٢٥) تشير إلى جودة منخفضة، ومن (٠.٢٥) إلى أقل من (٠.٣٦) تعكس جودة متوسطة، أما القيم التي تزيد على (٠.٣٦) فتدل على جودة مرتفعة للأنموذج. وبناءً على ذلك، يتضح أن قيمة (٠.٧٢٠) تقع ضمن مستوى الجودة المرتفعة، مما يؤكد تمتع أنموذج الدراسة بدرجة ملاءمة قوية ومقبولة إحصائياً.

### ٩.٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة

تستخدم الدراسة برنامج الرزم الإحصائية (4 - PLS - SMART) بالاعتماد على أسلوب المربعات الصغرى الجزئية (PLS) لتحليل الأثرين المباشر وغير المباشر لمتغيرات الدراسة وأبعادها. وقد اعتمدت الباحثة على أسلوب نمذجة المعادلات البنائية بوصفها إطاراً تحليلياً لقياس العلاقات الخطية المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات الدراسة، مع توظيف تحليل المسار لما يتميز به من المزايا الإحصائية.

وشملت الأساليب الإحصائية المستخدمة ما يأتي:

١- حساب التكرارات، والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، وحساب الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية؛ للإجابة عن أسئلة الدراسة.

٢- تحليل المسار باستخدام برنامج (4 - PLS - SMART)؛ لاختبار الفرضيات، ولا سيما الأثر غير المباشر بين المتغيرات.

٣- اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor VIF)، واختبار التباين المسموح (Tolerance)؛ للتحقق من عدم وجود مشكلة تعدد ارتباط خطي مرتفع بين أبعاد المتغير المستقل.

٤- اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لقياس ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) ومدى اتساقها الداخلي وموثوقية الإجابات لفقرات الاستبانة.

٥- اختبار معامل التحديد ويرمز له ( $R^2$ ) لقياس نسبة التباين المفسر في المتغير التابع نتيجة تأثير المتغير المستقل.

٦- اختبار (Blindfolding) لتقييم الأهمية التنبؤية للنموذج، والتي يُعبّر عنها بالمعامل ( $Q^2$ )، الذي يعكس مدى كفاءة النموذج في التنبؤ بالقيم المستقبلية (كما سيظهر ذلك في الفصل الرابع).

٧- اختبار معامل التأثير ( $F^2$ ) الذي يُستخدم لقياس حجم تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع ضمن النماذج الإحصائية (كما سيظهر ذلك في الفصل الرابع).

وبذلك توفّر هذه الحزمة من الاختبارات إطاراً متكاملًا لتقييم جودة أنموذج القياس والنموذج

البنائي، والتحقق من صلاحية النتائج ودقتها الإحصائية.

## الفصل الرابع

### عرض النتائج وتحليلها

#### ١.٤ تمهيد

يعرض هذا الفصل النتائج التي أسفرت عنها الدراسة بصورة منهجية ومنظمة، حيث يتناول وصف خصائص مجتمع الدراسة، وتحليل البيانات إحصائياً، ثم عرض النتائج في ضوء التساؤلات المطروحة، إلى جانب اختبار الفرضيات والتحقق منها، ومناقشة دلالاتها وتفسيرها بشكل معمق.

#### ٢.٤ الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

يقدم هذا الجزء من الدراسة وصفاً للخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة، حيث تم تناول مجموعة من المتغيرات الديموغرافية التي تعكس تنوع المشاركين وخلفياتهم. وتتضمن هذه الخصائص الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والمركز الوظيفي، بالإضافة إلى المستوى الإداري. وتُسهّم هذه البيانات في إيضاح الفئات المختلفة التي يتكون منها مجتمع الدراسة، الأمر الذي يساعد على فهم خصائص المشاركين وتفسير اتجاهاتهم وآرائهم بصورة أدق في ضوء هذه المتغيرات.

ولتحقيق ذلك، تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية المتمثلة في التكرارات والنسب المئوية، وذلك بهدف وصف المتغيرات الديموغرافية لأفراد العينة وتحليل توزيعها. ويبين الجدول (١-٤) الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لهذه المتغيرات الديموغرافية.

الجدول (١-٤): الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

المقياس	الخصائص	التكرار	النسبة
الجنس	نكر	٢٦٨	٪٨٦
	أنثى	٤٢	٪١٤
المجموع		٣١٠	٪١٠٠

١١%	٣٣	أقل من ٢٥ سنة	الفئة العمرية
١٦%	٥١	٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة	
١٢%	٣٨	من ٣٥ سنة - إلى أقل من ٤٥ سنة	
٢٧%	٨٥	من ٤٥ إلى أقل من ٥٥ سنة	
٣٣%	١٠٣	٥٥ سنة فأكثر	
١٠٠%	٣١٠		المجموع
١٤%	٤٢	دبلوم كلية مجتمع فأقل	المؤهل العلمي
٥٩%	١٨٣	بكالوريوس	
٢٠%	٦١	ماجستير	
٨%	٢٤	دكتوراه	
١٠٠%	٣١٠		المجموع
١٢%	٣٨	أقل من ٥ سنوات	عدد سنوات الخبرة
١٤%	٤٢	٥ - أقل من ١٠ سنوات	
١١%	٣٣	١٠ - أقل من ١٥ سنة	
٦٤%	١٩٧	١٥ سنة فأكثر	
١٠٠%	٣١٠		المجموع
٥٠%	١٥٥	الإدارة العليا	المستوى الإداري
٢٣%	٧٠	الإدارة الوسطى	
١٢%	٣٨	الإدارة التنفيذية	
١٥%	٤٧	موظف متخصص	
١٠٠%	٣١٠		المجموع

\* المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج (Smart.PLS.4)

وفيما يلي وصف المتغيرات الديموغرافية لأفراد العينة وتحليل توزيعها:

### أولاً: الجنس

يتبين من الجدول (٤-١) أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، حيث بلغ عددهم (٢٦٨) فرداً، وبنسبة (٨٦٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، في حين بلغ عدد الإناث (٤٢) فرداً، وبنسبة (١٤٪). ويشير ذلك إلى ارتفاع نسبة مشاركة الذكور في الوظائف والمناصب الإدارية مقارنة بالإناث، وهو ما قد يرتبط بطبيعة الهيكل الإداري في المؤسسات محل الدراسة أو بخصائص سوق العمل.

### ثانياً: الفئة العمرية

يظهر الجدول (٤-١) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة تقع في الفئة العمرية (٥٥ سنة فأكثر)، حيث بلغ عددهم (١٠٣) أفراد وبنسبة (٣٣٪) من إجمالي العينة، تلتها الفئة العمرية (٤٥ إلى أقل من ٥٥ سنة) بعدد (٨٥) فرداً وبنسبة (٢٧٪). في حين جاءت الفئة العمرية (٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة) بنسبة (١٦٪)، ثم الفئة العمرية (٣٥ إلى أقل من ٤٥ سنة) بنسبة (١٢٪)، بينما شكلت الفئة العمرية (أقل من ٢٥ سنة) النسبة الأقل والتي بلغت (١١٪). ويشير ذلك إلى أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بأعمار متقدمة نسبياً، الأمر الذي يعكس تراكم الخبرات المهنية اللازمة لشغل المناصب الإدارية.

### ثالثاً: المؤهل العلمي

يوضح الجدول (٤-١) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة يحملون درجة البكالوريوس، حيث بلغ عددهم (١٨٣) فرداً وبنسبة (٥٩٪) من إجمالي أفراد العينة، تلاهم الحاصلون على درجة الماجستير بعدد (٦١) فرداً وبنسبة (٢٠٪). في حين بلغ عدد الحاصلين على دبلوم كلية مجتمع فأقل (٤٢) فرداً بنسبة (١٤٪)، بينما شكل الحاصلون على درجة الدكتوراه النسبة الأقل بعدد (٢٤) فرداً وبنسبة (٨٪). ويشير ذلك إلى ارتفاع المستوى العلمي لدى أفراد العينة، الأمر الذي يعكس امتلاكهم خلفية علمية مناسبة لشغل مواقعهم الوظيفية.

#### رابعاً: عدد سنوات الخبرة

يتبين من الجدول (٤-١) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة عملية تبلغ ١٥ سنة فأكثر، حيث بلغ عددهم (١٩٧) فرداً وبنسبة (٦٤٪) من إجمالي أفراد العينة، تلتها فئة الخبرة ٥- أقل من ١٠ سنوات بعدد (٤٢) فرداً وبنسبة (١٤٪). في حين بلغ عدد الأفراد الذين لديهم خبرة أقل من ٥ سنوات (٣٨) فرداً وبنسبة (١٢٪)، بينما بلغ عدد الأفراد الذين لديهم سنوات خبرة ١٠ - أقل من ١٥ سنة (٣٣) فرداً وبنسبة (١١٪). ويشير ذلك إلى أن غالبية أفراد العينة يمتلكون خبرة عملية طويلة، مما يعزز قدرتهم على أداء مهامهم الوظيفية بكفاءة.

#### خامساً: المستوى الإداري

يوضح الجدول (٤-١) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى الإدارة العليا، حيث بلغ عددهم (١٥٥) فرداً وبنسبة (٥٠٪) من إجمالي أفراد العينة، تلتها الإدارة الوسطى بعدد (٧٠) فرداً وبنسبة (٢٣٪). في حين بلغ عدد أفراد العينة في فئة الموظف المتخصص (٤٧) فرداً وبنسبة (١٥٪)، بينما جاءت الإدارة التنفيذية في المرتبة الأخيرة بعدد (٣٨) فرداً وبنسبة (١٢٪). ويعكس هذا التوزيع تمركز أفراد العينة في المستويات الإدارية العليا والوسطى، الأمر الذي يعزز من موثوقية إجاباتهم نظراً لخبرتهم ومعرفتهم بطبيعة العمل المؤسسي.

يتضح من تحليل الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة في الجدول (٤-١) أن العينة تتسم بخصائص تعكس مستوى مناسباً من الخبرة والمعرفة المهنية، حيث تركزت غالبية المشاركين في الفئات العمرية الأعلى نسبياً، مع ارتفاع نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس، إضافة إلى امتلاك نسبة كبيرة منهم خبرة عملية تزيد عن (١٥) سنة، فضلاً عن تمركز عدد كبير منهم في المستويات الإدارية العليا والوسطى. وتشير هذه النتائج إلى أن أفراد العينة يمتلكون خبرات علمية وعملية كافية تمكنهم من تقديم آراء دقيقة وموضوعية حول متغيرات الدراسة، الأمر الذي يعزز موثوقية البيانات ويسهم في تفسير العلاقة بين متغيرات البحث والمتمثلة في الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي والاستدامة المؤسسية.

### ٣.٤ الأهمية النسبية

للإجابة عن فقرات الاستبانة، تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي (Likert's Scale) الذي يُعد من أكثر المقاييس شيوعاً في البحوث الاجتماعية والإدارية لقياس الاتجاهات والآراء (Creswell & Creswell, 2018)، حيث خُصص لكل فقرة خمس بدائل للإجابة وذلك على النحو الآتي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٥	٤	٣	٢	١

ولأغراض تفسير قيم الأوساط الحسابية، تم اعتماد المقياس التطبيقي الآتي استناداً إلى مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الاستبانة. ولغايات التصنيف، فقد جرى تقسيم المتوسطات إلى ثلاثة مستويات هي: منخفض، متوسط، مرتفع، وبالتالي بلغ عدد المستويات (٣)، وعدد فئات الاستجابة (٥)، وتم احتساب طول الفئة وفق المعادلة الآتية (Sekaran&Bougie,2016):

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى للبديل} - \text{الحد الأدنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{١ - ٥}{٣} = ١.٣٣$$

الفئة الأولى: طول الفئة + الحد الأدنى للمقياس = (٢.٣٣ = ١ + ١.٣٣).

الفئة الثانية: (٣.٦٧ = ١.٣٣ + ٢.٣٤).

الفئة الثالثة: (٥ = ١.٣٣ + ٣.٦٧).

وبناءً على ذلك، يكون تفسير الأوساط الحسابية على النحو الآتي:

- إذا تراوح الوسط الحسابي من (١.٠٠) إلى أقل من (٢.٣٤) يكون المستوى منخفضاً.
- إذا تراوح الوسط الحسابي من (٢.٣٤) إلى أقل من (٣.٦٧) يكون المستوى متوسطاً.
- إذا تراوح الوسط الحسابي من (٣.٦٧) إلى (٥.٠٠) يكون المستوى مرتفعاً.

#### ٤.٤ نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات وأبعاد الدراسة

١.٤.٤ الإجابة عن السؤال الأول الذي ينص على: ما مستوى تطبيق الملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار)، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن ؟

في هذا السياق، يبيّن الجدول (٤-٢) أدناه نتائج التحليل الوصفي لآراء المبحوثين بشأن مستوى تطبيق الملكية الفكرية بصفحتها أحد الأصول غير الملموسة.

الجدول (٤-٢): نتائج الإحصاء الوصفي لتصورات المبحوثين حول مستوى تطبيق الملكية الفكرية كأصل غير ملموس

أبعاد الملكية الفكرية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
التسجيل	٣.٦١٧	٠.٧١٥	٣	متوسطة
الحماية	٣.٨٠٧	٠.٦٥٤	١	مرتفعة
الاستثمار	٣.٦٤	٠.٦٨٣	٢	متوسطة
الوسط الحسابي الكلي	٣.٦٨٨			مرتفعة

يظهر من الجدول (٤-٢)، أن الوسط الكلي لمتغير الملكية الفكرية كأصل غير ملموس، حسب تصورات المبحوثين في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن، جاء بدرجة مرتفعة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي (٣.٦٨٨)، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣.٦١٧-٣.٨٠٧)، واحتل بُعد (الحماية) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٣.٨٠٧)، وانحراف معياري (٠.٦٥٤)، في حين جاء بُعد (التسجيل) في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (٣.٦١٧)، وانحراف معياري (٠.٧١٥).

هذا وقد تم احتساب الإحصاء الوصفي لأبعاد الملكية الفكرية كأصل غير ملموس، وكانت على النحو الآتي:

## أولاً: الإحصاء الوصفي لبُعد التسجيل

الجدول (٤-٣): نتائج الإحصاء الوصفي لتصورات المبحوثين نحو بُعد التسجيل

التسلسل	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
١	توفر الشركة إجراءات واضحة لتسجيل حقوق الملكية الفكرية (مثل براءات الاختراع، العلامات التجارية) لدى الجهات المختصة في الأردن.	٣.٧٢٣	٠.٧٩٢	١	مرتفعة
٢	تحرص الشركة على تنفيذ برامج تدريبية للموظفين حول كيفية تسجيل حقوق الملكية الفكرية.	٣.٥٢٨	٠.٨٦٢	٤	متوسطة
٣	تعتمد الشركة نظاماً إلكترونياً لتتبع طلبات تسجيل الملكية الفكرية داخلياً.	٣.٥٤٥	٠.٨٤٥	٣	متوسطة
٤	تطبق الشركة مراجعات دورية لضمان اكتمال جميع إجراءات التسجيل القانونية.	٣.٦٧٢	٠.٨٠١	٢	مرتفعة
	الوسط الحسابي الكلي	٣.٦١٧			متوسطة

يظهر الجدول (٤-٣) أن الوسط الكلي لبُعد التسجيل، حسب تصورات المبحوثين في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن جاء بدرجة متوسطة؛ إذ بلغ الوسط الكلي (٣.٦١٧)، وقد احتلت الفقرة (١)، التي تنص على "توفر الشركة إجراءات واضحة لتسجيل حقوق الملكية الفكرية (مثل براءات الاختراع، العلامات التجارية) لدى الجهات المختصة في الأردن"، المرتبة الأولى بوسط حسابي قدره (٣.٧٢٣) وانحراف معياري قدره (٠.٧٩٢)، في المقابل، سجلت الفقرة (٢)، التي تنص على "تحرص الشركة على تنفيذ برامج تدريبية للموظفين حول كيفية تسجيل حقوق الملكية الفكرية"، متوسطاً حسابياً بلغ (٣.٥٢٨) وانحرافاً معيارياً قدره (٠.٨٦٢).

وهذا قد يعكس اهتمام الشركات بالجوانب القانونية للتسجيل أكثر من اهتمامها ببناء قدرات العاملين في مجال إدارة الملكية الفكرية.

## ثانياً: الإحصاء الوصفي لُبُعد الحماية

الجدول (٤-٤): نتائج الإحصاء الوصفي لتصورات المبحوثين نحو بُعد الحماية

التسلسل	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
٥	توفر الشركة سياسات واضحة لحماية حقوق الملكية الفكرية من الانتهاكات (مثل خطابات التوقف والإجراءات القضائية).	٣.٨٧٢	٠.٧٢٥	١	مرتفعة
٦	تقدم الشركة تدريبات على مراقبة الانتهاكات للملكية الفكرية في الأسواق المحلية والدولية.	٣.٧٤٧	٠.٨٩١	٤	مرتفعة
٧	تُحرر الشركة عقوداً تحمي حقوق الملكية الفكرية مع الشركاء والموردين.	٣.٧٩١	٠.٨٥١	٣	مرتفعة
٨	تمارس الشركة تعاوناً مع الجهات الحكومية لتعزيز حماية الملكية الفكرية.	٣.٨١٨	٠.٧٣٩	٢	مرتفعة
	الوسط الحسابي الكلي	٣.٨٠٧			مرتفعة

يظهر الجدول (٤-٤) أن الوسط الكلي لُبُعد الحماية، حسب تصورات المبحوثين في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن جاء بدرجة مرتفعة؛ إذ بلغ الوسط الكلي (٣.٨٠٧)، وقد احتلت الفقرة (٥)، التي تنص على "توفر الشركة سياسات واضحة لحماية حقوق الملكية الفكرية من الانتهاكات (مثل خطابات التوقف والإجراءات القضائية)"، المرتبة الأولى بوسط حسابي قدره (٣.٨٧٢) وانحراف معياري قدره (٠.٧٢٥)، في المقابل، سجلت الفقرة (٦)، التي تنص على "تقدم الشركة تدريبات على مراقبة الانتهاكات للملكية الفكرية في الأسواق المحلية والدولية"، متوسطاً حسابياً بلغ (٣.٧٤٧) وانحرافاً معيارياً قدره (٠.٨٩١). مما يشير إلى إدراك المؤسسات لأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية كأداة لتعزيز القدرة التنافسية وتقليل مخاطر الانتهاكات في الأسواق.

## ثالثاً: الإحصاء الوصفي لبُعد الاستثمار

الجدول (٤-٥): نتائج الإحصاء الوصفي لتصورات المبحوثين نحو بُعد الاستثمار

التسلسل	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
٩	توفر الشركة ميزانية مخصصة لاستثمار الملكية الفكرية في البحث والتطوير.	٣.٧١١	٠.٩١٤	١	مرتفعة
١٠	تقدم الشركة فرص ترخيص وبيع الحقوق الفكرية لتحقيق عوائد مالية.	٣.٦٠٥	٠.٩٨٥	٤	متوسطة
١١	تطبق الشركة استراتيجيات لجذب مستثمرين من خلال قيمة الملكية الفكرية.	٣.٦١٣	٠.٩٦٣	٣	متوسطة
١٢	تعقد الشركة شراكات مع الجامعات أو مراكز البحث لاستثمار الابتكارات الفكرية.	٣.٦٣١	٠.٩٥٢	٢	متوسطة
	الوسط الحسابي الكلي	٣.٦٤			متوسطة

يظهر الجدول (٤-٥) أن الوسط الكلي لبُعد الاستثمار، حسب تصورات المبحوثين في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن جاء بدرجة متوسطة؛ إذ بلغ الوسط الكلي (٣.٦٤)، وقد احتلت الفقرة (٩)، التي تنص على "توفر الشركة ميزانية مخصصة لاستثمار الملكية الفكرية في البحث والتطوير"، المرتبة الأولى بوسط حسابي قدره (٣.٧١١) وانحراف معياري قدره (٠.٩١٤)، في المقابل، سجلت الفقرة (١٠)، التي تنص على "تقدم الشركة فرص ترخيص وبيع الحقوق الفكرية لتحقيق عوائد مالية"، متوسطاً حسابياً بلغ (٣.٦٠٥) وانحرافاً معيارياً قدره (٠.٩٨٥). ويشير ذلك إلى أن المؤسسات قد تركز على حماية الملكية الفكرية أكثر من استثمارها اقتصادياً.

٢.٤.٤ الإجابة عن السؤال الثاني الذي ينص على: ما مستوى النمو الاقتصادي بأبعاده (الإنتاجية، الربحية، النمو، التوسع في الأسواق)، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن؟  
في هذا السياق، يوضّح الجدول (٤-٦) أبرز نتائج التحليل الوصفي المرتبطة بآراء المبحوثين.

الجدول (٤-٦): نتائج الإحصاء الوصفي لتصورات المبحوثين حول النمو الاقتصادي وأبعاده

أبعاد النمو الاقتصادي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
الإنتاجية	٤.٢٨	٠.٦٤١	١	مرتفعة
الربحية	٤.٢٧٥	٠.٦٨٢	٢	مرتفعة
النمو	٣.٨٠٧	٠.٨٥٩	٤	مرتفعة
التوسع في الأسواق	٤.٢٢٨	٠.٧٠٩	٣	مرتفعة
الوسط الحسابي الكلي	٤.١٤٧			مرتفعة

يظهر من الجدول (٤-٦)، أن الوسط الكلي لمتغير النمو الاقتصادي، حسب تصورات المبحوثين في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن، جاء بدرجة مرتفعة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي (٤.١٤٧)، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣.٨٠٧-٤.٢٨)، واحتل بُعد (الإنتاجية) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٤.٢٨)، وانحراف معياري قدره (٠.٦٤١)، في حين جاء بُعد (النمو) في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (٣.٨٠٧)، وانحراف معياري (٠.٨٥٩). ويعكس ذلك إدراك المؤسسات لأهمية تحسين الإنتاجية والربحية كعوامل رئيسية في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.

هذا وقد تم احتساب الإحصاء الوصفي لأبعاد النمو الاقتصادي، وكانت على النحو الآتي:

## أولاً: الإحصاء الوصفي لبُعد الإنتاجية

الجدول (٤-٧): نتائج الإحصاء الوصفي لتصورات المبحوثين نحو بُعد الإنتاجية

التسلسل	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
١٣	توفر الشركة برامج تدريبية لرفع إنتاجية العاملين وتحسين العمليات التشغيلية.	٤.١٠	٠.٥٩٣	٤	مرتفعة
١٤	تعتمد الشركة أنظمة تكنولوجية حديثة لقياس وتعزيز الإنتاجية يومياً.	٤.٣٣	٠.٥٣٩	٣	مرتفعة
١٥	تطبق الشركة معايير واضحة لتقييم الأداء الإنتاجي في جميع الأقسام.	٤.٣٠	٠.٥٢٣	٢	مرتفعة
١٦	تجري الشركة تحليلات دورية لتحديد العوامل المؤثرة على الإنتاجية.	٤.٣٩	٠.٥١٢	١	مرتفعة
	الوسط الحسابي الكلي	٤.٢٨			مرتفعة

يظهر الجدول (٤-٧) أن الوسط الكلي لبُعد الإنتاجية، حسب تصورات المبحوثين في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن، جاء بدرجة مرتفعة؛ إذ بلغ الوسط الكلي (٤.٢٨)، وقد احتلت الفقرة (١٦)، التي تنص على "تجري الشركة تحليلات دورية لتحديد العوامل المؤثرة على الإنتاجية"، المرتبة الأولى بوسط حسابي قدره (٤.٣٩) وانحراف معياري قدره (٠.٥١٢)، في المقابل، سجلت الفقرة (١٣)، التي تنص على "توفر الشركة برامج تدريبية لرفع إنتاجية العاملين وتحسين العمليات التشغيلية"، متوسطاً حسابياً بلغ (٤.١٠) وانحرافاً معيارياً قدره (٠.٥٩٣). وتعكس هذه النتائج إدراكاً مرتفعاً لدى المبحوثين لأهمية ممارسات تعزيز الإنتاجية، غير أنه لا يزال من الضروري تعزيز الجوانب التدريبية لضمان استدامة الأداء والارتقاء به.

## ثانياً: الإحصاء الوصفي لُبُعد الربحية

الجدول (٤-٨): نتائج الإحصاء الوصفي لتصورات المبحوثين نحو بُعد الربحية

التسلسل	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
١٧	توفر الشركة استراتيجيات تسعير تنافسية لتعزيز هوامش الربح.	٤.٢٩	٠.٥٦٣	٣	مرتفعة
١٨	تعتمد الشركة تحليلات مالية دقيقة لمراقبة الربحية في كل مشروع.	٤.٠١	٠.٦١٤	٤	مرتفعة
١٩	تطبق الشركة سياسات ترشيد التكاليف دون التأثير على الجودة.	٤.٣٨	٠.٥١٤	٢	مرتفعة
٢٠	تمارس الشركة استثمارات في المنتجات ذات العائد الربحي العالي.	٤.٤٢	٠.٤٥٨	١	مرتفعة
	الوسط الحسابي الكلي	٤.٢٧٥			مرتفعة

يظهر الجدول (٤-٨) أن الوسط الكلي لُبُعد الربحية، حسب تصورات المبحوثين في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن، جاء بدرجة مرتفعة؛ إذ بلغ الوسط الكلي (٤.٢٧٥)، وقد احتلت الفقرة (٢٠)، التي تنص على "تمارس الشركة استثمارات في المنتجات ذات العائد الربحي العالي"، المرتبة الأولى بوسط حسابي قدره (٤.٤٢) وانحراف معياري قدره (٠.٤٥٨)، في المقابل، سجلت الفقرة (١٨)، التي تنص على "تعتمد الشركة تحليلات مالية دقيقة لمراقبة الربحية في كل مشروع"، متوسطاً حسابياً بلغ (٤.٠١) وانحرافاً معيارياً قدره (٠.٦١٤). وبوجه عام، تشير النتائج إلى ارتفاع مستوى الربحية، مع الحاجة إلى تطوير آليات التحليل المالي لتعزيز كفاءة متابعة الأداء الربحي.

## ثالثاً: الإحصاء الوصفي لُبُعد النمو

الجدول (٩-٤): نتائج الإحصاء الوصفي لتصورات المبحوثين نحو بُعد النمو

التسلسل	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
٢١	تعتمد الشركة خطأً استراتيجية طويلة الأمد لتحقيق نمو مستدام.	٣.٨٧٠	٠.٨٥١	٢	مرتفعة
٢٢	تعتمد الشركة سياسات إدارية وتنظيمية لتحسين معدلات النمو الاقتصادي.	٣.٩١٥	٠.٨٤٦	١	مرتفعة
٢٣	تطبق الشركة مؤشرات أداء رئيسية لقياس معدلات النمو السنوية.	٣.٧١٦	٠.٩٨٤	٤	مرتفعة
٢٤	تعمل الشركة على تطوير قدراتها الداخلية لدعم النمو المستقبلي.	٣.٧٢٦	٠.٩٥٦	٣	مرتفعة
	الوسط الحسابي الكلي	٣.٨٠٧			مرتفعة

يظهر الجدول (٩-٤) أن الوسط الكلي لُبُعد النمو، حسب تصورات المبحوثين في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن، جاء بدرجة مرتفعة؛ إذ بلغ الوسط الكلي (٣.٨٠٧)، وقد احتلت الفقرة (٢٢)، التي تنص على "تعتمد الشركة سياسات إدارية وتنظيمية لتحسين معدلات النمو الاقتصادي"، المرتبة الأولى بوسط حسابي قدره (٣.٩١٥) وانحراف معياري قدره (٠.٨٤٦)، في المقابل، سجلت الفقرة (٢٣)، التي تنص على "تطبق الشركة مؤشرات أداء رئيسية لقياس معدلات النمو السنوية"، متوسطاً حسابياً بلغ (٣.٧١٦) وانحرافاً معيارياً قدره (٠.٩٨٤). وتشير النتائج بوجه عام إلى ارتفاع مستوى النمو، مع اعتماد واضح على السياسات الإدارية والتنظيمية الداعمة له، غير أنه لا يزال من الضروري تعزيز استخدام مؤشرات الأداء لقياسه ومتابعته بشكل أدق.

### رابعاً: الإحصاء الوصفي لُبعد التوسع في الأسواق

الجدول (٤-١٠): نتائج الإحصاء الوصفي لتصورات المبحوثين نحو بعد التوسع في الأسواق

التسلسل	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
٢٥	تُجري الشركة دراسات سوقية لتحديد فرص التوسع الجديدة.	٤.٢٧	٠.٥٣٥	٢	مرتفعة
٢٦	تعقد الشركة شراكات دولية لدخول الأسواق الخارجية.	٤.١٤	٠.٥٧١	٤	مرتفعة
٢٧	تطبق الشركة حملات تسويقية مستهدفة لتوسيع الحصة السوقية.	٤.١٩	٠.٥٦١	٣	مرتفعة
٢٨	تعتمد الشركة تنويع المنتجات لتلبية احتياجات أسواق متنوعة.	٤.٣١	٠.٥١١	١	مرتفعة
	الوسط الحسابي الكلي	٤.٢٢٨			مرتفعة

يظهر الجدول (٤-١٠) أن الوسط الكلي لُبعد التوسع في الاسواق، حسب تصورات المبحوثين في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن، جاء بدرجة مرتفعة؛ إذ بلغ الوسط الكلي (٤.٢٢٨)، وقد احتلت الفقرة (٢٨)، التي تنص على "تعتمد الشركة تنويع المنتجات لتلبية احتياجات أسواق متنوعة"، المرتبة الأولى بوسط حسابي قدره (٤.٣١) وانحراف معياري قدره (٠.٥١١)، في المقابل، سجلت الفقرة (٢٦)، التي تنص على "تعقد الشركة شراكات دولية لدخول الأسواق الخارجية"، متوسطاً حسابياً بلغ (٤.١٤) وانحرافاً معيارياً قدره (٠.٥٧١). وتعكس النتائج مستوى مرتفعاً من التوسع في الأسواق، مع اعتماد واضح على تنويع المنتجات، غير أنه لا يزال من المهم تعزيز الشراكات الدولية لدعم دخول الأسواق الخارجية.

٣.٤.٤ الإجابة عن السؤال الثالث الذي ينص على: ما مستوى ممارسة الاستدامة المؤسسية، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن؟

في هذا السياق، يوضّح الجدول (٤-١١) أبرز نتائج التحليل الوصفي المرتبطة بآراء المبحوثين عن الاستدامة المؤسسية.

الجدول (٤-١١): نتائج الإحصاء الوصفي لتصورات المبحوثين حول مستوى ممارسة الاستدامة المؤسسية

التسلسل	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
٢٩	توفر الشركة خطاً مالياً طويلة الأمد لضمان الاستقرار والاستدامة المالية.	٣.٦٨٧	٠.٨٨١	٧	مرتفعة
٣٠	تقدم الشركة استراتيجيات تنويع مصادر الإيرادات لتقليل المخاطر المالية.	٣.٨٠٠	٠.٨٢٤	٢	مرتفعة
٣١	تطبق الشركة أنظمة رقابة مالية متقدمة لمراقبة التدفقات النقدية بانتظام.	٣.٦٢٦	٠.٩٣٤	١٠	متوسطة
٣٢	تمارس الشركة استثمارات مستدامة في المشاريع ذات العائد الاقتصادي المرتفع.	٣.٥٧٤	٠.٩٣٨	١١	متوسطة
٣٣	توفر الشركة بنية تحتية تكنولوجية حديثة تدعم التحول الرقمي المستدام.	٣.٦٩٥	٠.٨٧١	٥	مرتفعة
٣٤	تقدم الشركة برامج تطوير تكنولوجي مستمرة للموظفين.	٣.٥٥٦	٠.٩٦٣	١٢	متوسطة
٣٥	تطبق الشركة معايير أمن سيبراني لحماية البيانات على المدى الطويل.	٣.٦٨٨	٠.٨٧٥	٦	مرتفعة

التسلسل	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
٣٦	تُجري الشركة تحديثات دورية للتقنيات لمواكبة التطورات العالمية.	٣.٦٥٠	٠.٨٧٩	٨	متوسطة
٣٧	تتبنى الشركة سياسات خفض الانبعاثات الكربونية واستخدام الطاقة المتجددة في عملياتها التشغيلية.	٣.٧٤١	٠.٨٣٦	٣	مرتفعة
٣٨	تطبق الشركة برامج إعادة تدوير وتقليل النفايات في العمليات التشغيلية.	٣.٨٢٨	٠.٨٠١	١	مرتفعة
٣٩	تلتزم الشركة بمعايير بيئية معتمدة لتقييم الأثر البيئي للأنشطة.	٣.٦٤٨	٠.٨٨٩	٩	متوسطة
٤٠	تنفذ الشركة مبادرات مجتمعية تركز على الحفاظ على الموارد الطبيعية.	٣.٧١٥	٠.٨٦٩	٤	مرتفعة
	الوسط الحسابي الكلي	٣.٦٨٤			مرتفعة

يظهر الجدول (٤-١١) أن الوسط الكلي لمتغير الاستدامة المؤسسية، حسب تصورات المبحوثين في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن، جاء بدرجة مرتفعة؛ إذ بلغ الوسط الكلي (٣.٦٨٤)، وقد احتلت الفقرة (٣٨)، التي تنص على "تطبيق الشركة برامج إعادة تدوير وتقليل النفايات في العمليات التشغيلية"، المرتبة الأولى بوسط حسابي قدره (٣.٨٢٨) وانحراف معياري قدره (٠.٨٠١)، في المقابل، سجلت الفقرة (٣٤)، التي تنص على "تقدم الشركة برامج تطوير تكنولوجي مستمرة للموظفين"، متوسطاً حسابياً بلغ (٣.٥٥٦) وانحرافاً معيارياً قدره (٠.٩٦٣). وتشير النتائج إلى مستوى مرتفع من الاستدامة المؤسسية، مع تركيز على ممارسات إعادة التدوير وتقليل النفايات، غير أنه لا يزال من الضروري تعزيز برامج التطوير التكنولوجي للموظفين.

## ٥.٤ اختبار فرضيات الدراسة

### ١.٥.٤ نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (H01) والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها

تنص الفرضية الرئيسية الأولى (H01) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في تعزيز النمو الاقتصادي بأبعاده (الإنتاجية، الربحية، النمو، التوسع في الأسواق) في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

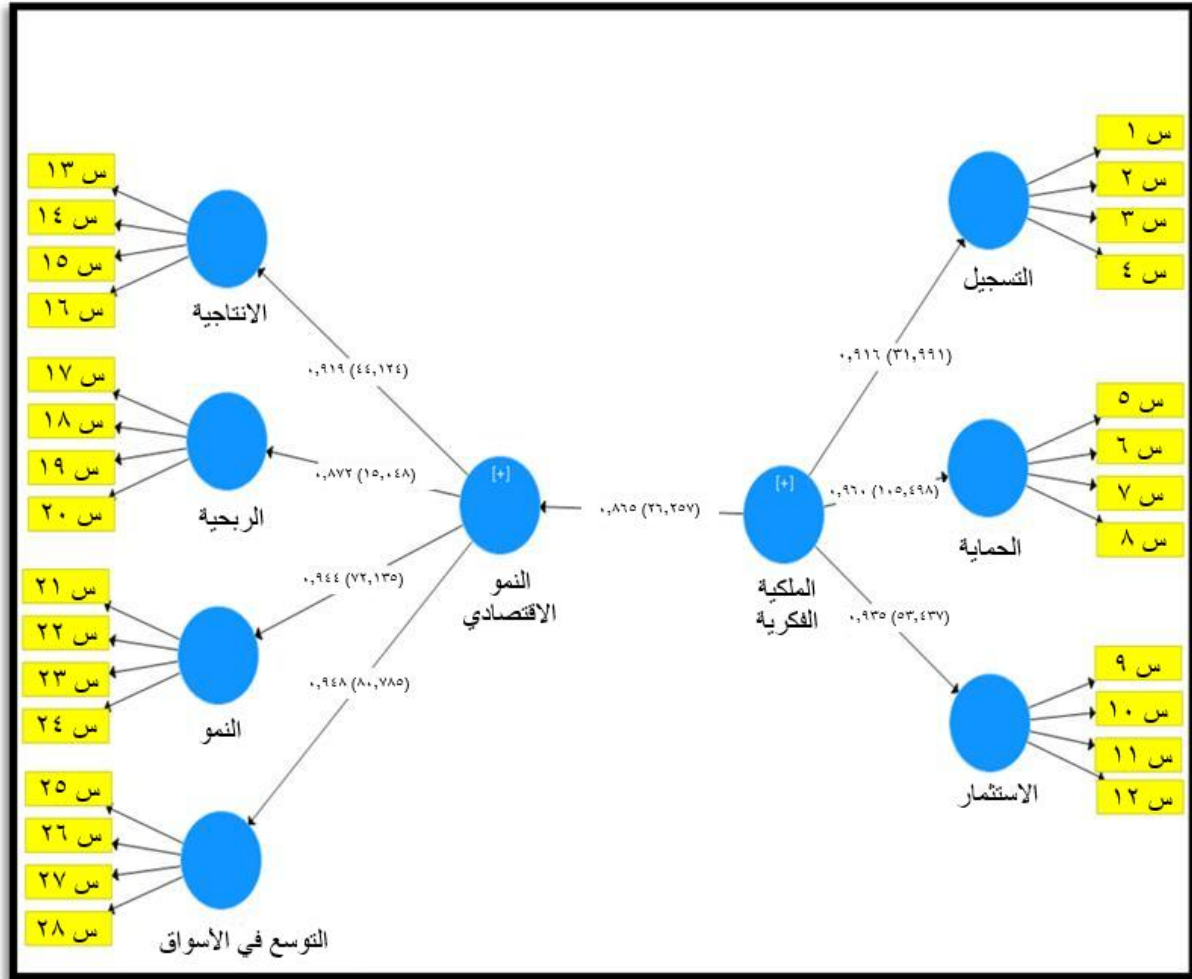
الجدول (٤-١٢): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (H01)

المسار	معامل المسار	الخطأ المعياري	T	Sig
الملكية الفكرية كأصل غير ملموس ← النمو الاقتصادي	٠.٨٦٥	٠.٠٣٢٩	٢٦.٢٥٧	٠.٠٠٠٠
		$Q^2=0.292$	$F^2=0.467$	$R^2=0.748$

\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ .

دلت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (٤-١٢)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الفكرية كأصل غير ملموس في النمو الاقتصادي، حسب تصورات الباحثين، في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن؛ إذ بلغ معامل المسار (٠.٨٦٥)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (٢٦.٢٥٧)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$ ؛ كما دلت النتائج أن الملكية الفكرية كأصل غير ملموس قد فسّرت ما مقداره (٧٤.٨٪) من التباين في النمو الاقتصادي، وقيمة ( $F^2$ ) قد بلغت (٠.٤٦٧)، وهذه النتيجة تدل أن حجم تأثير الملكية الفكرية كأصل غير ملموس في النمو الاقتصادي، جاء بدرجة قوية، كما دلت النتائج أن معامل ( $Q^2$ )، قد بلغ (٠.٢٩٢)، وتدلل هذه النتيجة أن للمتغير المستقل القدرة بالتنبؤ في تغييرات المتغير التابع، ويؤكد هذا عدم صحة الفرضية الرئيسية الأولى (H01)، وقبول فرضية الإثبات التي تنصّ على أنه:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في تعزيز النمو الاقتصادي بأبعاده (الإنتاجية، الربحية، النمو، التوسع في الأسواق) في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.



الشكل (٤-١): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (H01)

ويظهر الجدول (٤-١٣) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الأولى، المتعلقة ببيان أثر الملكية الفكرية كأصل غير ملموس، في أبعاد النمو الاقتصادي المتمثلة في (الإنتاجية، الربحية، النمو، التوسع في الأسواق).

الجدول (٤-١٣): نتائج اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الأولى

Sig	R <sup>2</sup>	T	الخطأ المعياري	معامل المسار	المسار
٠.٠٠٠٠	٠.٧٢٥	٢١.٠٤١	٠.٠٤٠٤	٠.٨٥٢	الملكية الفكرية كأصل غير ملموس ← الإنتاجية
٠.٠٠٠٠	٠.٤٥٩	٧.٤٩٥	٠.٠٩٠٤	٠.٦٧٨	الملكية الفكرية كأصل غير ملموس ← الربحية
٠.٠٠٠٠	٠.٦٧٤	١٦.١٦٥	٠.٠٥٠٧	٠.٨٢١	الملكية الفكرية كأصل غير ملموس ← النمو
٠.٠٠٠٠	٠.٦٩٧	٢١.٦٧٨	٠.٠٣٨٥	٠.٨٣٥	الملكية الفكرية كأصل غير ملموس ← التوسع في الأسواق

\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ .

وتنص الفرضية الفرعية الأولى H01.1 أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في الإنتاجية، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

دلت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (٤-١٣)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الفكرية كأصل غير ملموس في الإنتاجية، حسب تصورات المبحوثين، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن؛ إذ بلغ معامل المسار (٠.٨٥٢)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (٢١.٠٤١)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$ ؛ كما دلت النتائج أن الملكية الفكرية كأصل غير ملموس قد فسّرت ما مقداره (٧٢.٥٪) من التباين في الإنتاجية، ويؤكد هذا عدم صحة الفرضية الفرعية الأولى (H01-1)، وقبول فرضية الإثبات التي تنصّ على أنه:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في الإنتاجية، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

وتتنص الفرضية الفرعية الثانية H01.2 أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في الربحية، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

دلت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (٤-١٣)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الفكرية كأصل غير ملموس في الربحية، حسب تصورات المبحوثين، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن؛ إذ بلغ معامل المسار (٠.٦٧٨)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (٧.٤٩٥)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$ ؛ كما دلت النتائج أن الملكية الفكرية كأصل غير ملموس قد فسّرت ما مقداره (٤٥.٩٪) من التباين في الربحية، ويؤكد هذا عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية (H01.2)، وقبول فرضية الإثبات التي تنصّ على أنه:

يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في الربحية، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

وتتنص الفرضية الفرعية الثالثة H01.3 أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في النمو، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

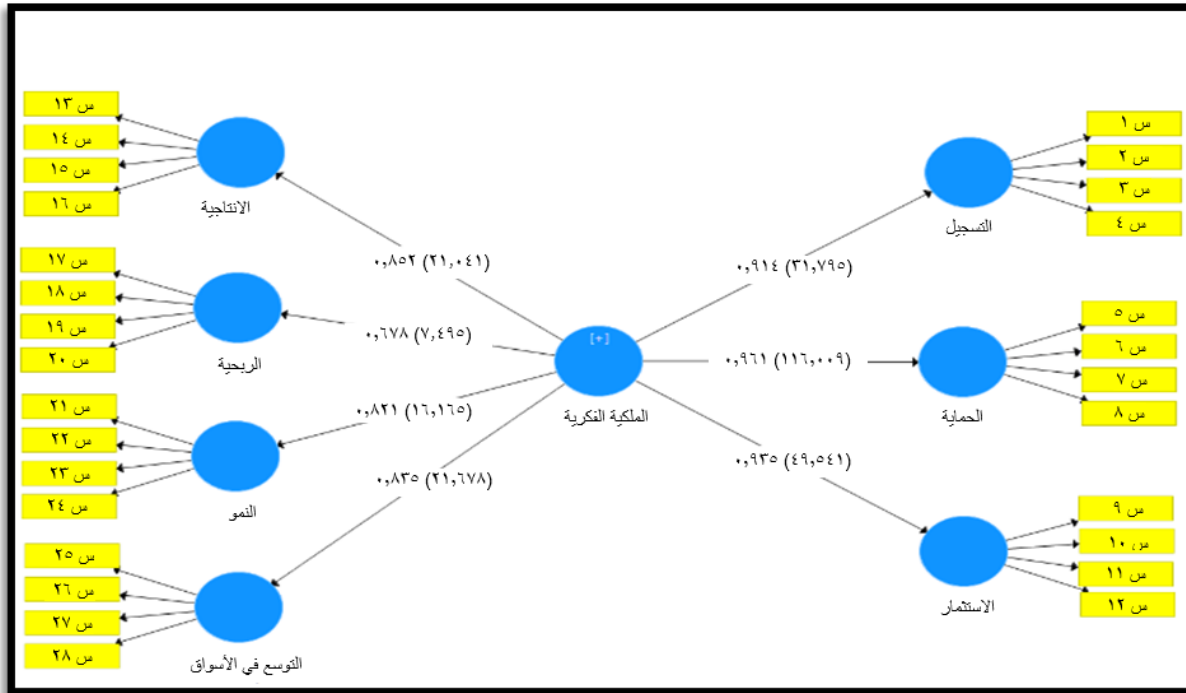
دلت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (٤-١٣)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الفكرية كأصل غير ملموس في النمو، حسب تصورات المبحوثين، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن؛ إذ بلغ معامل المسار (٠.٨٢١)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (١٦.١٦٥)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$ ؛ كما دلت النتائج أن الملكية الفكرية كأصل غير ملموس قد فسّرت ما مقداره (٦٧.٤٪) من التباين في النمو، ويؤكد هذا عدم صحة الفرضية الفرعية الثالثة (H01.3)، وقبول فرضية الإثبات التي تنصّ على أنه:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في النمو، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

وتتنص الفرضية الفرعية الرابعة H01.4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في التوسع في الأسواق، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

دلت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (٤-١٣)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الفكرية كأصل غير ملموس في التوسع في الاسواق، حسب تصورات الباحثين، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن؛ إذ بلغ معامل المسار (٠.٨٣٥)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (٢١.٦٧٨)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$ ؛ كما دلت النتائج أن الملكية الفكرية كأصل غير ملموس قد فسّرت ما مقداره (٦٩.٧٪) من التباين في التوسع في الأسواق، ويؤكد هذا عدم صحة الفرضية الفرعية الرابعة (H01.4)، وقبول فرضية الإثبات التي تنصّ على أنه:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في التوسع في الأسواق، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.



الشكل (٤-٢): نتائج اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الأولى

#### ٢.٥.٤ نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية (H02)

تنص الفرضية الرئيسية الثانية H02 أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في الاستدامة المؤسسية، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

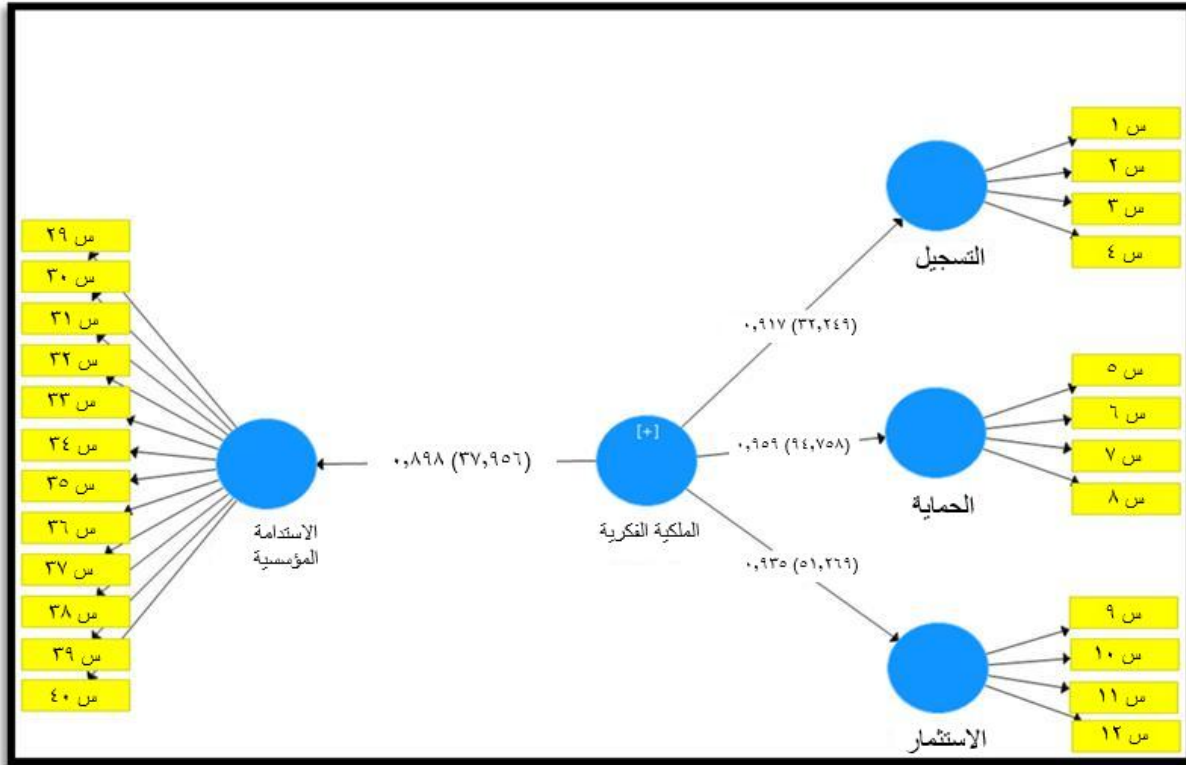
الجدول (٤-١٤): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية (H02)

Sig	T	الخطأ المعياري	معامل المسار	المسار
٠.٠٠٠٠	٣٧.٩٥٦	٠.٠٢٣٦	٠.٨٩٨	الملكية الفكرية كأصل غير ملموس ← الاستدامة المؤسسية.
R <sup>2</sup> =0.806	F <sup>2</sup> =0.504	Q <sup>2</sup> =0.315		

\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ .

دلت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (٤-١٤)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الفكرية كأصل غير ملموس في الاستدامة المؤسسية، حسب تصورات المبحوثين، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن؛ إذ بلغ معامل المسار (٠.٨٩٨)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (٣٧.٩٥٦)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$ ؛ كما دلت النتائج أن الملكية الفكرية كأصل غير ملموس قد فسّرت ما مقداره (٨٠.٦٪) من التباين في الاستدامة المؤسسية، وقيمة (F<sup>2</sup>) قد بلغت (٠.٥٠٤) وهذه النتيجة تدل أن حجم تأثير الملكية الفكرية كأصل غير ملموس في الاستدامة المؤسسية، جاء بدرجة قوية، كما دلت النتائج أن معامل (Q<sup>2</sup>)، قد بلغ (٠.٣١٥)، مما يدل على وجود قدرة تنبؤية جيدة للملكية الفكرية في تفسير الاستدامة المؤسسية، ويؤكد هذا عدم صحة الفرضية الرئيسية الثانية (H02)، وقبول فرضية الإثبات التي تنصّ على أنه:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في الاستدامة المؤسسية، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.



الشكل (٤-٣): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية (H02)

#### ٣.٥.٤ نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة (H03) والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها

تنص الفرضية الرئيسية الثالثة H03 أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للاستدامة المؤسسية في النمو الاقتصادي بأبعاده (الإنتاجية، الربحية، النمو، التوسع في الأسواق) في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

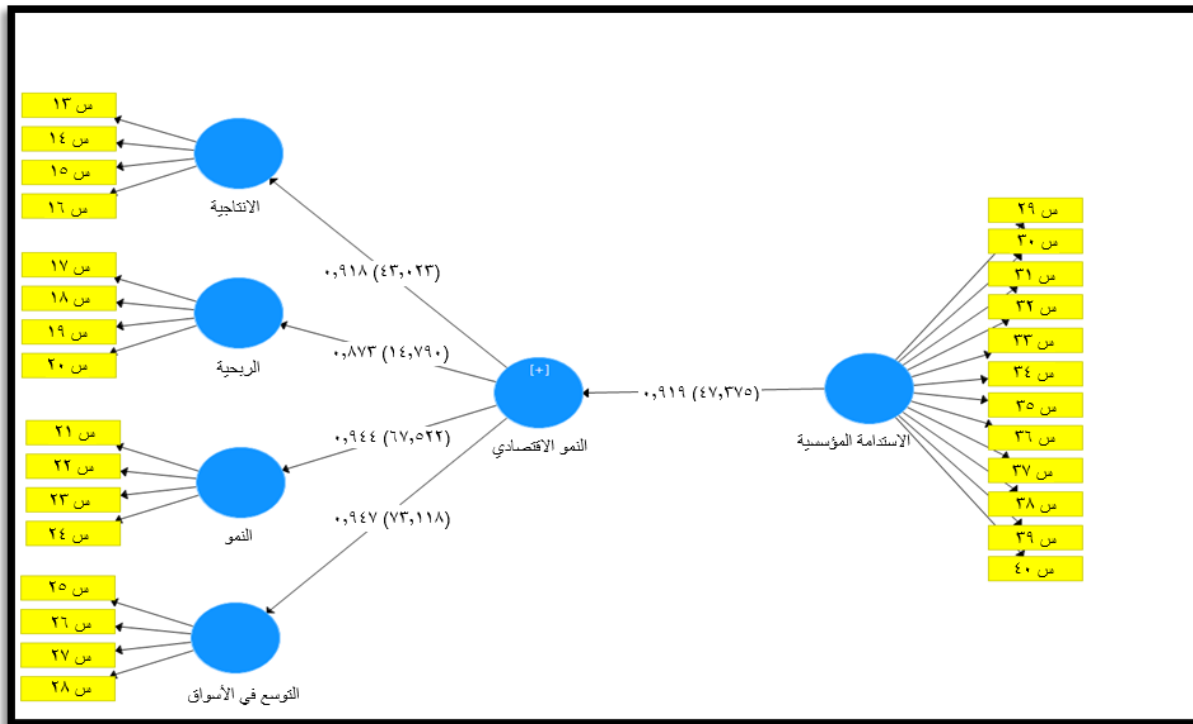
الجدول (٤-١٥): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة (H03)

المسار	معامل المسار	الخطأ المعياري	T	Sig
الاستدامة المؤسسية ← النمو الاقتصادي	٠.٩١٩	٠.٠١٩٣	٤٧.٣٧٥	٠.٠٠٠٠
		Q <sup>2</sup> =0.329	F <sup>2</sup> =0.527	R <sup>2</sup> =0.844

\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$ .

دلت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (٤-١٥)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستدامة المؤسسية في النمو الاقتصادي، حسب تصورات المبحوثين، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن؛ إذ بلغ معامل المسار (٠.٩١٩)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (٤٧.٣٧٥)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ )؛ كما دلت النتائج أن الاستدامة المؤسسية قد فسّرت ما مقداره (٨٤.٤٪) من التباين في النمو الاقتصادي، وقيمة ( $F^2$ ) قد بلغت (٠.٥٢٧)، وهذه النتيجة تدل أن حجم تأثير الاستدامة المؤسسية في النمو الاقتصادي، جاء بدرجة قوية، كما دلت النتائج أن معامل ( $Q^2$ )، قد بلغ (٠.٣٢٩)، مما يدل على وجود قدرة تنبؤية جيدة للاستدامة المؤسسية في تفسير النمو الاقتصادي، ويؤكد هذا عدم صحة الفرضية الرئيسية الثالثة (H03)، وقبول فرضية الإثبات التي تنصّ على أنه:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، للاستدامة المؤسسية في النمو الاقتصادي بأبعاده (الإنتاجية، الربحية، النمو، التوسع في الأسواق) في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.



الشكل (٤-٤): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة (H03)

ويظهر الجدول (٤-١٦) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثالثة، المتعلقة ببيان أثر الاستدامة المؤسسية، في أبعاد النمو الاقتصادي المتمثلة في (الإنتاجية، الربحية، النمو، التوسع في الأسواق).

الجدول (٤-١٦): نتائج اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثالثة

المسار	معامل المسار	الخطأ المعياري	T	R <sup>2</sup>	Sig
الاستدامة المؤسسية ← الإنتاجية	٠.٨٨٣	٠.٠٢٨١	٣١.٣٤٨	٠.٧٧٩	٠.٠٠٠٠
الاستدامة المؤسسية ← الربحية	٠.٧٨٨	٠.٠٥٠٥	١٥.٥٧٩	٠.٦٢٠	٠.٠٠٠٠
الاستدامة المؤسسية ← النمو	٠.٨٦٠	٠.٠٤١٥	٢٠.٦٧٦	٠.٧٣٩	٠.٠٠٠٠
الاستدامة المؤسسية ← التوسع في الأسواق	٠.٨٥٢	٠.٠٣٩٤	٢٥.٥٨٩	٠.٧٢٥	٠.٠٠٠٠

\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ .

تنص الفرضية الفرعية الأولى H03.1 أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للاستدامة المؤسسية في الإنتاجية، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن. دلت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (٤-١٦)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستدامة المؤسسية في الإنتاجية، حسب تصورات الباحثين، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن؛ إذ بلغ معامل المسار (٠.٨٨٣)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (٣١.٣٤٨)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$ ؛ كما دلت النتائج أن الاستدامة المؤسسية قد فسّرت ما مقداره (٧٧.٩٪) من التباين في الإنتاجية، ويؤكد هذا عدم صحة الفرضية الفرعية الأولى (H03.1)، وقبول فرضية الإثبات التي تنصّ على أنه:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للاستدامة المؤسسية في الإنتاجية، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

وتتنص الفرضية الفرعية الثانية H03.2 أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للاستدامة المؤسسية في الربحية، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

دلت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (٤-١٦)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستدامة المؤسسية في الربحية، حسب تصورات المبحوثين، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن؛ إذ بلغ معامل المسار (٠.٧٨٨)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (١٥.٥٧٩)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$ ؛ كما دلت النتائج أن الاستدامة المؤسسية قد فسّرت ما مقداره (٦٢٪) من التباين في الربحية، ويؤكد هذا عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية (H03.2)، وقبول فرضية الإثبات التي تنصّ على أنه:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للاستدامة المؤسسية في الربحية، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

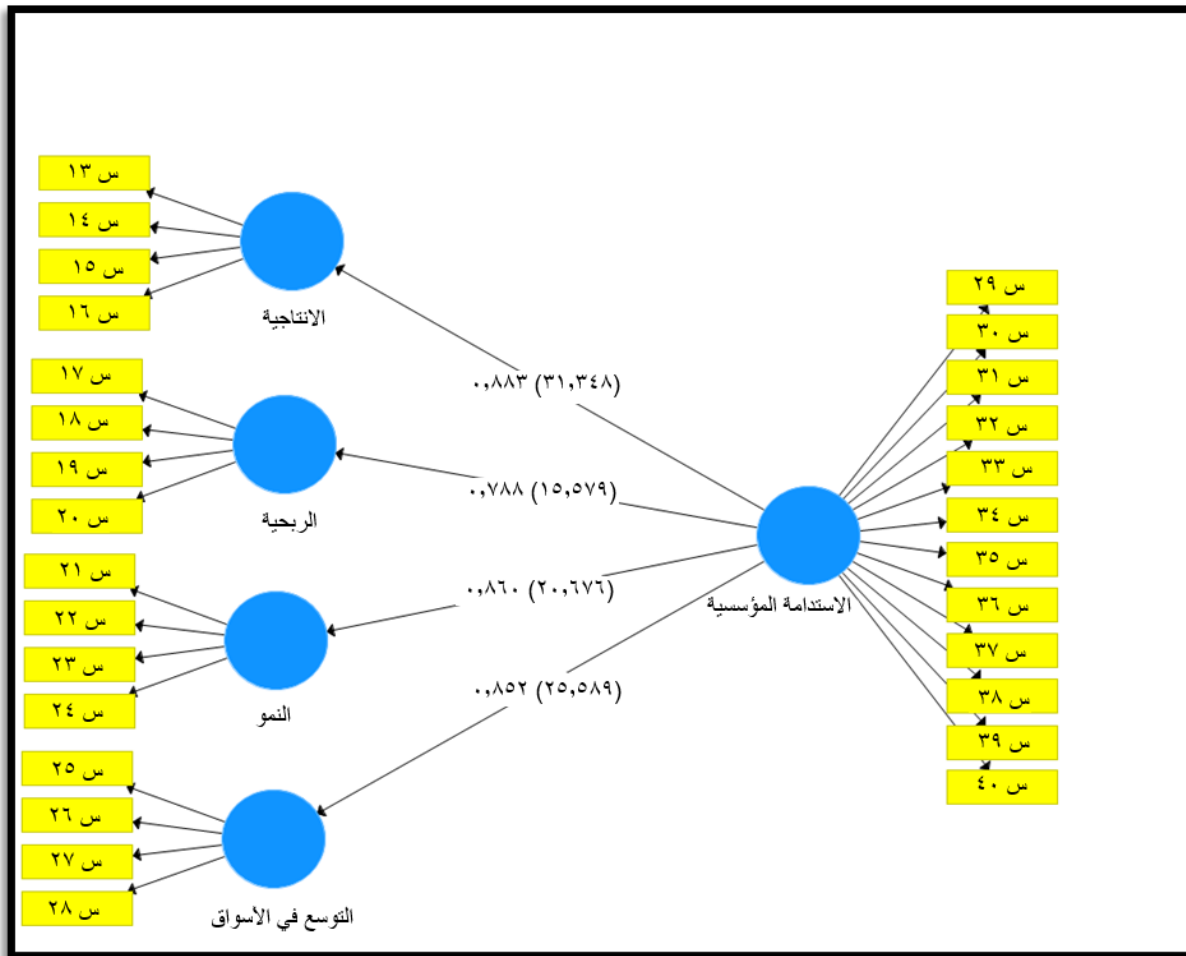
وتتنص الفرضية الفرعية الثالثة H03.3 أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للاستدامة المؤسسية في النمو، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

دلت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (٤-١٦)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستدامة المؤسسية في النمو، حسب تصورات المبحوثين، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن؛ إذ بلغ معامل المسار (٠.٨٦٠)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (٢٠.٦٧٦)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$ ؛ كما دلت النتائج أن الاستدامة المؤسسية قد فسّرت ما مقداره (٧٣.٩٪) من التباين في النمو، ويؤكد هذا عدم صحة الفرضية الفرعية الثالثة (H03.3)، وقبول فرضية الإثبات التي تنصّ على أنه:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للاستدامة المؤسسية في النمو، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

وتتنص الفرضية الفرعية الرابعة H03.4 أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للاستدامة المؤسسية في التوسع في الأسواق، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

دلت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (٤-١٦)، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستدامة المؤسسية في التوسع في الأسواق، حسب تصورات المبحوثين، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن؛ إذ بلغ معامل المسار (٠.٨٥٢)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (٢٥.٥٨٩)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ )؛ كما دلت النتائج أن الاستدامة المؤسسية قد فسّرت ما مقداره (٧٢.٥٪) من التباين في التوسع في الأسواق، ويؤكد هذا عدم صحة الفرضية الفرعية الرابعة (H03.4)، وقبول فرضية الإثبات التي تنصّ على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، للاستدامة المؤسسية في التوسع في الأسواق، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.



الشكل (٤-٥): نتائج اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثالثة

#### ٤.٥.٤ نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة (H04)

تنص الفرضية الرئيسية الرابعة H04 أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعادها (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في تعزيز النمو الاقتصادي بأبعاده (الإنتاجية، الربحية، النمو، التوسع في الأسواق)، بوجود الاستدامة المؤسسية، متغيراً وسيطاً، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.

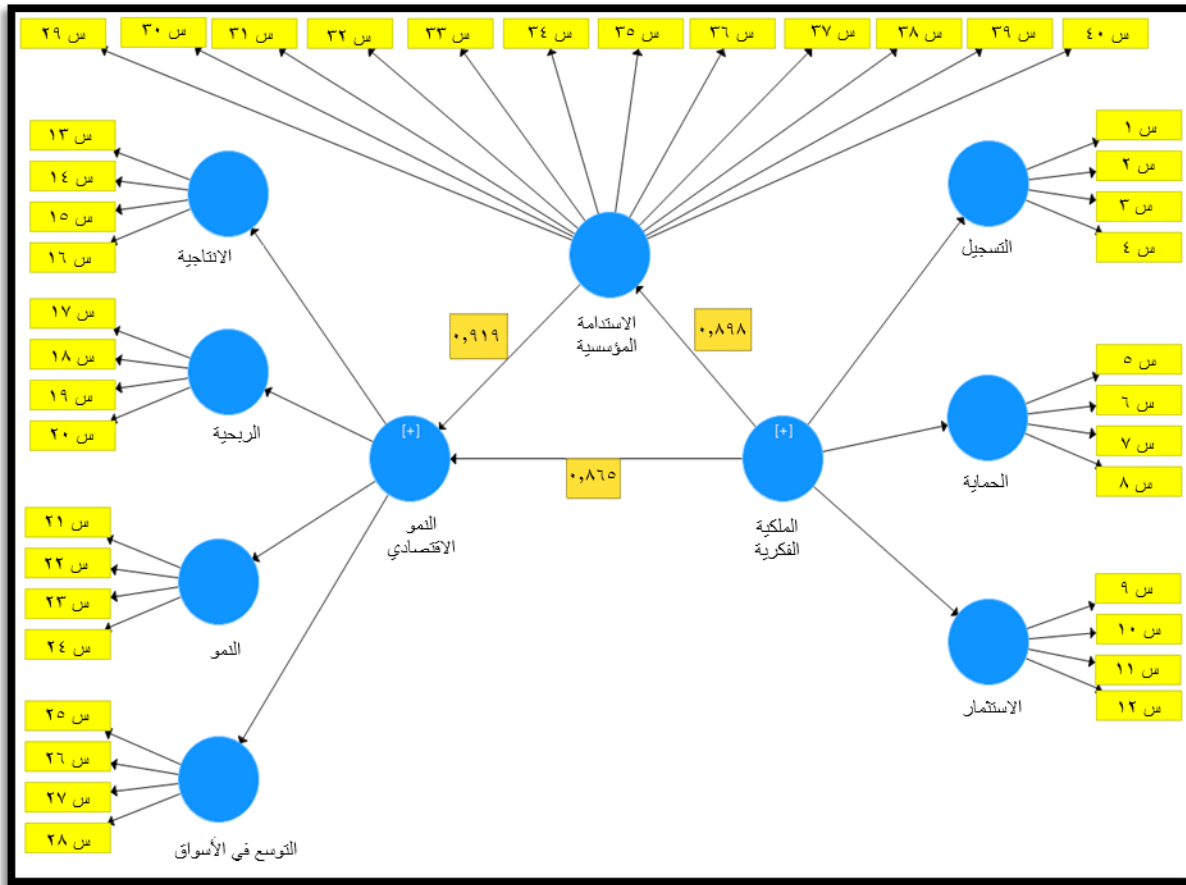
الجدول (٤-١٧): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة (H04)

المسار	الأثر المباشر	الأثر غير المباشر	قيمة (T) المحسوبة
الملكية الفكرية كأصل غير ملموس ← النمو الاقتصادي	٠.٨٦٥	-----	-----
الملكية الفكرية كأصل غير ملموس ← الاستدامة المؤسسية	٠.٨٩٨	-----	-----
الاستدامة المؤسسية ← النمو الاقتصادي	٠.٩١٩	٠.٨٢٥	٣٣.٤١٥
الملكية الفكرية كأصل غير ملموس ← الاستدامة المؤسسية ← النمو الاقتصادي	-----	-----	R <sup>2</sup> =0.680

\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ .

دللت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (٤-١٧)، وجود أثر مباشر ذو دلالة إحصائية للملكية الفكرية كأصل غير ملموس في النمو الاقتصادي؛ إذ بلغ معامل المسار (٠.٨٦٥)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$ ، كما دللت النتائج وجود أثر مباشر للملكية الفكرية كأصل غير ملموس في الاستدامة المؤسسية، إذ بلغ معامل المسار (٠.٨٩٨)، كذلك وجود أثر مباشر للاستدامة المؤسسية في النمو الاقتصادي؛ إذ بلغ معامل المسار (٠.٩١٩)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$  كما أشارت النتائج إلى وجود أثر غير مباشر للملكية الفكرية كأصل غير ملموس في النمو الاقتصادي، بوجود الاستدامة المؤسسية، إذ بلغ معامل المسار (٠.٨٢٥)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (٣٣.٤١٥)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$ ، كما أن الملكية الفكرية كأصل غير ملموس قد فسّرت ما مقداره

(٦٨٪) من التباين في النمو الاقتصادي، بوجود الاستدامة المؤسسية، ويؤكد هذا عدم صحة الفرضية الرئيسية الرابعة (H04)، وقبول فرضية الإثبات التي تنصّ على أن: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ ، للملكية الفكرية كأصل غير ملموس بأبعاده (التسجيل، الحماية، الاستثمار) في تعزيز النمو الاقتصادي بأبعاده (الإنتاجية، الربحية، النمو، التوسع في الأسواق)، بوجود الاستدامة المؤسسية، متغيراً وسيطاً، في القطاع الصناعي والتجاري، في الأردن.



الشكل (٤-٦): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة (H04)

## الفصل الخامس

### مناقشة النتائج والتوصيات

#### ١.٥ تمهيد

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الملكية الفكرية كأصل غير ملموس في تعزيز النمو الاقتصادي، ودور الاستدامة المؤسسية كمتغير وسيط في هذه العلاقة في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن. ولتحقيق ذلك تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة وتفسير العلاقات بين متغيراتها. وقد أظهرت نتائج التحليل الوصفي والاستدلالي مجموعة من المؤشرات المهمة التي تعكس واقع إدارة الأصول غير الملموسة داخل المؤسسات. كما أسهمت النتائج في توضيح طبيعة العلاقة بين الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي ودور الاستدامة المؤسسية في تعزيز هذه العلاقة. وفي ضوء ذلك، يعرض هذا الجزء من الدراسة مناقشة النتائج وتفسيرها وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة.

#### ٢.٥ النتائج المتعلقة بمستوى الملكية الفكرية كأصل غير ملموس

دلت نتائج الدراسة أن مستوى الملكية الفكرية كأصل غير ملموس في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن جاء بدرجة مرتفعة، ما يشير إلى تزايد اعتماد المنشآت على الأصول غير الملموسة في بناء ميزتها التنافسية بدل الاعتماد التقليدي على الأصول المادية وحدها. ويرتبط هذا الارتفاع بتعزيز التشريعات الوطنية الخاصة بالملكية الصناعية والتجارية وانضمام الأردن إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مما شجع الشركات على تسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية. كما تعكس النتائج اتجاه القطاع الصناعي والتجاري نحو الاستثمار والمنافسة الإقليمية والدولية، حيث أصبحت حماية العلامة التجارية والابتكار ضرورة لتفادي التقليد والتزييف. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يُفسر ارتفاع المستوى أيضاً بزيادة وعي المؤسسات بأهمية توثيق حقوق الملكية الفكرية كضمان للتمويل أو كأداة لقياس الأداء الاستثماري. ومع ذلك، يبقى من الضروري مناقشة ما إذا كان هذا الارتفاع ينعكس فعلياً في زيادة الإنتاجية أو تحسين العائدات، أم أنه يقتصر على الجانب التسجيلي دون استغلال تجاري فاعل. كما أن تمركز حقوق الملكية الفكرية في الشركات الكبرى قد يحدّ من انعكاس هذه النتيجة بصورة عادلة على المنشآت الصغيرة

والمتوسطة، التي لا تزال تعاني فجوة في تبني أدوات الحماية واستثمارها. وعليه، فإن هذه النتيجة تمثل دلالة إيجابية على تطور بيئة الابتكار، إلا أنها تتطلب متابعة تطبيقية منهجية لقياس أثرها الفعلي في تعزيز الأداء الصناعي والتجاري في الأردن.

وعلى مستوى أبعاد الملكية الفكرية بوصفها أصلاً غير ملموس في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن، تُفسر النتائج على النحو الآتي:

### البُعد الأول: التسجيل

دلّت النتائج أن مستوى التسجيل في الملكية الفكرية في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن جاء بدرجة متوسطة، مما يشير إلى وجود وعي متزايد بأهمية حماية العلامات التجارية والبراءات، لكنه لا يزال دون المستوى المثالي الذي يعكس استغلالاً كاملاً للملكية الفكرية كأصل استراتيجي. ويرتبط هذا المستوى المتوسط بارتفاع عدد طلبات تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع في السنوات الأخيرة، نتيجة جهود الوزارة في تسهيل الإجراءات وحملات التوعية، لكنه يظل محدوداً مقارنة بحجم القطاع الصناعي والتجاري وقدرته على الابتكار. كما يعكس الواقع أن كثيراً من الشركات تكتفي بتسجيل العلامات التجارية دون الاستثمار في براءات الاختراع أو التصاميم الصناعية، ما يقلل من دور التسجيل وتأثيره التنافسي. من ناحية أخرى، يُمكن تبرير الدرجة المتوسطة بوجود عوائق مثل تكلفة التسجيل، وتعقيد الإجراءات، ونقص الوعي القانوني والإداري لدى بعض المنشآت، خاصة الصغيرة والمتوسطة. بالتالي، يمكن القول إن النتيجة تعكس تقدماً نسبياً في ثقافة التسجيل، لكنها تستدعي تعميق البرامج التدريبية، وتبسيط الإجراءات، وتشجيع الشركات على تحويل الابتكار إلى أصول مسجلة وقابلة للتسويق والترخيص.

### البُعد الثاني: الحماية

دلّت النتائج أن مستوى الحماية في الملكية الفكرية في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن جاء بدرجة مرتفعة، مما يعكس وجود بيئة تشريعية وتنظيمية قوية تتيح للشركات حماية حقوقها بكفاءة، إضافة إلى توجه متزايد نحو تبني ممارسات داخلية فاعلة للتصدي للانتهاكات. ويرتبط هذا المستوى المرتفع بتحديث القوانين الوطنية بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية، وتعزيز دور الجهات الحكومية مثل مديرية حماية الملكية الصناعية في مكافحة التقليد والتزيف وتنظيم

حملات توعوية ورقابية. كما تعكس النتائج اعتماد الشركات على آليات قانونية متنوعة مثل الإجراءات القضائية، وخطابات التوقف، ومراقبة الأسواق، وعقد شراكات مع الجهات الرقابية لحماية العلامات التجارية والبراءات. ومع ذلك، لا يزال من الضروري مناقشة مدى تعميم هذه الممارسات على جميع المنشآت، خاصة الصغيرة والمتوسطة، وما إذا كانت الحماية المرتفعة تترجم إلى تقليل فعلي للانتهاكات وزيادة الثقة في الاستثمار في الابتكار. بالتالي، يمكن القول إن النتيجة تعكس تقدماً ملموساً في بناء منظومة حماية فعالة، لكنها تستدعي متابعة مستمرة لقياس الأثر الحقيقي على الأداء الصناعي والتجاري في الأردن.

### البُعد الثالث: الاستثمار

دلّت النتائج أن مستوى الاستثمار في الملكية الفكرية في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن جاء بدرجة متوسطة، ما يشير إلى وجود وعي متزايد بأهمية تحويل حقوق الملكية الفكرية إلى أصول مالية واستثمارية، لكنه لا يزال دون المستوى المثالي الذي يعكس استغلالاً واسعاً للترخيص والبيع والشراكات البحثية. ويرتبط هذا المستوى المتوسط بارتفاع تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع، ووجود برامج توعوية ومبادرات حكومية لتعزيز الاستثمار في الملكية الفكرية، لكنه يظل محدوداً مقارنة بحجم القطاع الصناعي والتجاري وقدرته على الابتكار. كما يعكس الواقع أن كثيراً من الشركات تكتفي بحماية حقوقها دون تحويلها إلى مصادر دخل حقيقية عبر الترخيص أو البيع أو الشراكات البحثية. من ناحية أخرى، يُمكن تبرير الدرجة المتوسطة بوجود عوائق مثل نقص الخبرة في إدارة الملكية الفكرية كأصل استثماري، وصعوبة تقييم حقوق الملكية الفكرية، وقلة الشراكات الفعالة مع الجامعات ومراكز البحث. بالتالي، يمكن القول إن النتيجة تعكس تقدماً نسبياً في ثقافة الاستثمار في الملكية الفكرية، لكنها تستدعي تعميق البرامج التدريبية، وتبسيط الإجراءات، وتشجيع الشركات على تحويل الابتكار إلى أصول مالية قابلة للتسويق والترخيص.

### ٣.٥ النتائج المتعلقة بمستوى النمو الاقتصادي

دلّت النتائج أن مستوى النمو الاقتصادي في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن جاء بدرجة مرتفعة، ما يعكس دوراً متزايداً لهذا القطاع كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي ومحفزاً لخلق

فرص العمل والصادرات. ويرتبط هذا الارتفاع بتحسين أداء الصناعات التحويلية وزيادة الصادرات الصناعية، التي سجلت نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة مدفوعة بزيادة الطلب في الأسواق الإقليمية والدولية. كما ساهمت السياسات الحكومية الداعمة، مثل رؤية التحديث الاقتصادي وتسهيلات بيئة الأعمال، في تعزيز الاستثمار وتحفيز المنشآت الصناعية والتجارية على التوسع والتحديث. من ناحية أخرى، يعكس ارتفاع مستوى النمو أيضاً تحسناً نسبياً في البنية اللوجستية والربط التجاري، ما يعزز قدرة المنتجات الأردنية على المنافسة خارجياً. ومع ذلك، لا يزال هذا النمو مرهوناً بتحديات هيكلية مثل تكلفة الطاقة، والبيئة التنظيمية، وضيق حجم السوق المحلي، التي قد تحد من استدامة وتعميق هذا الزخم. كما أن تركز النمو في بعض القطاعات الصناعية (كالغذائية والكيميائية والبناء) قد يقلل من قدرة الاقتصاد على التوزيع المتوازن للفرص بين مختلف الأقاليم والصناعات. بالتالي، يمكن القول إن النتيجة تُعد مؤشراً إيجابياً على صلابة القطاع الصناعي والتجاري، لكنها تستدعي تعميق الإصلاحات ودعم الابتكار والتصدير لتحويل هذا النمو إلى نمو شامل ومستدام.

وعلى مستوى أبعاد النمو الاقتصادي في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن، تُفسر النتائج على النحو الآتي:

### **البُعد الأول: الإنتاجية**

دلّت النتائج أن مستوى الإنتاجية كأحد أبعاد النمو الاقتصادي في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن جاء بدرجة مرتفعة، ما يشير إلى تحسن نسبي في كفاءة استخدام الموارد البشرية والمالية والتقنية داخل المنشآت، وانعكاس ذلك في زيادة القيمة المضافة والقدرة التنافسية. ويرتبط هذا المستوى المرتفع بجهود الشركات في رفع كفاءة العمليات التشغيلية، واعتماد أدوات حديثة لقياس الأداء، وربط الإنتاجية بمؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس. كما تعكس النتائج توجه المؤسسات نحو الاستثمار في رأس المال البشري من خلال برامج تدريبية موجهة، واستخدام التكنولوجيا لتحسين سرعة وجودة الإنتاج، ما يعزز قدرة القطاع الصناعي والتجاري على تحقيق نمو اقتصادي مستدام. ومع ذلك، لا يزال من الضروري مناقشة مدى تعميم هذه الممارسات على جميع المنشآت، خاصة الصغيرة والمتوسطة، وما إذا كانت الزيادة في الإنتاجية تترجم إلى تحسين حقيقي في الأجور والظروف الوظيفية أم أنها تقتصر على زيادة الأرباح دون إنصاف العاملين.

كما أظهرت النتائج أن الشركات توفر برامج تدريبية لرفع إنتاجية العاملين وتحسين العمليات التشغيلية، وهذا يدل على وعي إداري بدور الاستثمار في رأس المال البشري في تعزيز الكفاءة وجودة الإنتاج، لكن فاعلية هذه البرامج تعتمد على مدى ارتباطها باحتياجات العمل الفعلية، وقياس أثرها على الأداء، وليس فقط على عدد الساعات التدريبية. وكذلك أظهرت النتائج أن الشركات تعتمد أنظمة تكنولوجية حديثة لقياس وتعزيز الإنتاجية يومياً، مما يعكس توجه نحو الإدارة القائمة على البيانات، ويسهم في اتخاذ قرارات سريعة لمعالجة الانخفاضات في الأداء، لكن هذه الأنظمة تحتاج إلى كادر مؤهل لإدارتها وتحليل النتائج بشكل فعال. وتطبق الشركات معايير واضحة لتقييم الأداء الإنتاجي في جميع الأقسام، وهذا يعزز الشفافية والمساءلة داخل المنظومة، لكنه يتطلب أن تكون هذه المعايير عادلة ومرنة بما يكفي لعكس الاختلافات بين الأقسام والوظائف. كما تجري الشركات تحليلات دورية لتحديد العوامل المؤثرة على الإنتاجية، مما يدل على نهج استباقي لتحسين الأداء، لكن فاعلية هذه التحليلات تظهر فقط إذا ترتب عليها خطط تحسين عملية وتنفيذية وليست مجرد تقارير ورقية.

بالتالي، يمكن القول إن النتيجة تعكس تقدماً ملموساً في بناء ثقافة إنتاجية داخل القطاع الصناعي والتجاري في الأردن، لكنها تستدعي متابعة مستمرة لقياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي للإنتاجية، وضمان أن تعود فوائدها على جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك العاملون والمجتمع المحلي.

### البُعد الثاني: الربحية

دلت النتائج أن مستوى الربحية كأحد أبعاد النمو الاقتصادي في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن جاء بدرجة مرتفعة، ما يشير إلى قدرة المنشآت على تحقيق عوائد مالية جيدة من أنشطتها، ويعكس تحسناً في كفاءة إدارة التكاليف وتحسين الهيكل الإنتاجي والتسويقي. ويرتبط هذا المستوى المرتفع بتبني الشركات لاستراتيجيات تسعير ذكية، واعتماد نظم مالية دقيقة لرصد الربحية، واستهداف المنتجات ذات العائد المرتفع، ما يعزز قدرتها على التوسع والاستثمار في الابتكار والتطوير. كما تعكس النتائج توجه المؤسسات نحو التوازن بين ترشيد التكاليف والحفاظ على الجودة، بما يسهم في تعزيز ولاء العملاء وزيادة الحصة السوقية. ومع ذلك، لا يزال من

الضروري مناقشة مدى استدامة هذه الربحية في ظل تقلبات الأسعار وتكاليف الطاقة وضغوط المنافسة، وما إذا كانت تركز على مزايا تنافسية حقيقية أم على ظروف سوقية مؤقتة.

كما أظهرت النتائج أن الشركات توفر استراتيجيات تسعير تنافسية لتعزيز هامش الربح، وهذا يدل على وعي إداري بدور التسعير في تحقيق التوازن بين جذب العملاء وتحقيق عوائد مرضية، لكن فاعلية هذه الاستراتيجيات تعتمد على دقة دراسة السوق وسلوك المنافسين، وإلا قد تتحول إلى حرب أسعار تضر بالربحية على المدى الطويل. وتعتمد الشركات تحليلات مالية دقيقة لمراقبة الربحية في كل مشروع، مما يعكس نهجاً قائماً على البيانات في اتخاذ القرارات، ويسهم في تحديد المشاريع المربحة وتقليل الخسائر، لكن هذه التحليلات تحتاج إلى تحديث مستمر وربطها بمؤشرات أداء شاملة لضمان دقة القرارات. وتطبق الشركات سياسات ترشيد التكاليف دون التأثير على الجودة، وهذا يدل على نضج في الإدارة التشغيلية، ويساعد في تعزيز الربحية مع الحفاظ على سمعة المنتج، لكنه يتطلب مراقبة دقيقة لتجنب تقليل الجودة بشكل خفي يؤثر على رضا العملاء. وكذلك تنفذ الشركات استثمارات في المنتجات ذات العائد الربحي العالي، ما يعكس تركيزاً استراتيجياً على تحسين هيكل العائدات، لكن هذا التركيز يحتاج إلى إدارة مخاطر جيدة لتجنب الاعتماد المفرط على منتجات محدودة قد تتعرض لتقلبات السوق.

بالتالي، يمكن القول إن النتيجة تعكس تقدماً مهماً في بناء قدرات مالية واستراتيجية داخل القطاع الصناعي والتجاري في الأردن، لكنها تستدعي متابعة مستمرة لضمان استدامة الربحية وتحويلها إلى نمو اقتصادي شامل يشمل تحسين الأجور والخدمات والبنية التحتية.

### البُعد الثالث: النمو

دللت النتائج أن مستوى النمو كأحد أبعاد النمو الاقتصادي في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن جاء بدرجة مرتفعة، مما يشير إلى قدرة المنشآت على توسيع أنشطتها وزيادة حجم إنتاجها وخدماتها بشكل مستدام، ويعكس تحسناً في بيئة الأعمال وزيادة الثقة في الاستثمار. ويرتبط هذا المستوى المرتفع بتبني الشركات لخطط استراتيجية طويلة الأمد، واعتماد سياسات إدارية وتنظيمية فعّالة، واستخدام مؤشرات أداء رئيسية لقياس النمو، مما يسهم في تعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والتنافسية. كما تعكس النتائج توجه المؤسسات نحو تطوير

قدراتها الداخلية، بما في ذلك الكوادر والتقنيات، لدعم النمو المستقبلي وزيادة الإنتاجية والربحية. ومع ذلك، لا يزال من الضروري مناقشة مدى استدامة هذا النمو في ظل التحديات الهيكلية مثل تكلفة الطاقة وضيق حجم السوق المحلي، وما إذا كانت الشركات تحقق نمواً شاملاً يشمل جميع القطاعات والفئات الاجتماعية.

كما أظهرت النتائج أن الشركات تضع خطاً استراتيجياً طويلة الأمد لتحقيق نمو مستدام، وهذا يدل على وعي إداري بضرورة التخطيط الاستباقي لمواجهة التحديات والفرص المستقبلية، لكن فاعلية هذه الخطط تعتمد على مدى مرونتها في التكيف مع التغيرات السريعة في السوق والتكنولوجيا. وتعتمد الشركات سياسات إدارية وتنظيمية لتحسين معدلات النمو الاقتصادي، مما يعكس نهجاً منظماً في إدارة العمليات والموارد، ويساعد في تعزيز الكفاءة والشفافية، لكن هذه السياسات تحتاج إلى متابعة مستمرة وتحديث دوري لضمان فعاليتها. وتطبق الشركات مؤشرات أداء رئيسية لقياس معدلات النمو السنوية، وهذا يدل على نهج قائم على البيانات في تقييم الأداء، ويساهم في تحديد نقاط القوة والضعف، لكنه يتطلب دقة في اختيار المؤشرات وربطها بأهداف استراتيجية شاملة. وكذلك تعمل الشركات على تطوير قدراتها الداخلية لدعم النمو المستقبلي، مما يعكس استثماراً في رأس المال البشري والتقني، ويساعد في بناء ميزة تنافسية مستدامة، لكن هذا التطوير يحتاج إلى تمويل مستمر وشراكات فعالة مع المؤسسات التعليمية والبحثية.

بالتالي، يمكن القول إن النتيجة تعكس تقدماً مهماً في بناء قدرات نمو داخل القطاع الصناعي والتجاري في الأردن، لكنها تستدعي متابعة مستمرة لضمان استدامة النمو وتحويله إلى تنمية اقتصادية شاملة تشمل تحسين مستوى المعيشة والخدمات العامة.

#### البُعد الرابع: التوسع في الأسواق

دلت النتائج أن مستوى التوسع في الأسواق كأحد أبعاد النمو الاقتصادي في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن جاء بدرجة مرتفعة، ما يشير إلى قدرة المنشآت على تجاوز السوق المحلي والدخول في أسواق إقليمية ودولية، ويعكس تحسناً في القدرة التنافسية وجودة المنتجات والخدمات. ويرتبط هذا المستوى المرتفع بتبني الشركات لاستراتيجيات تسويقية موجهة، وعقد شراكات دولية، وتنويع المنتجات لتلبية احتياجات أسواق متنوعة، مما يساهم في زيادة الصادرات

وتعزيز النمو الاقتصادي. كما تعكس النتائج توجه المؤسسات نحو دراسة الأسواق بدقة لتحديد الفرص الجديدة، وتطوير قدراتها التسويقية واللوجستية لدعم التوسع. ومع ذلك، لا يزال من الضروري مناقشة مدى استدامة هذا التوسع في ظل التحديات التنافسية واللوائح التجارية الدولية، وما إذا كانت الشركات تحقق توازناً بين التوسع السريع وضمان الجودة والخدمة.

كما أظهرت النتائج أن الشركات تجري دراسات سوقية لتحديد فرص التوسع الجديدة، وهذا يدل على وعي إداري بضرورة فهم احتياجات العملاء والمنافسين في الأسواق المستهدفة، لكن فاعلية هذه الدراسات تعتمد على دقتها وتحديثها المستمر لضمان اتخاذ قرارات صحيحة. وتعتقد الشركات شركات دولية لدخول الأسواق الخارجية، مما يعكس نهجاً تعاونياً في التوسع، ويساعد في تقليل المخاطر وزيادة الوصول إلى الأسواق، لكن هذه الشركات تحتاج إلى إدارة قانونية ومالية دقيقة لضمان المصالح المشتركة. وتطبق الشركة حملات تسويقية مستهدفة لتوسيع الحصة السوقية، وهذا يدل على استخدام أدوات تسويقية حديثة مثل وسائل التواصل الاجتماعي والتحليلات الرقمية، لكن فاعلية هذه الحملات تعتمد على ملاءمتها للثقافات واللغات المختلفة. وتعتمد الشركات تنويع المنتجات لتلبية احتياجات أسواق متنوعة، مما يعكس مرونة في التصميم والإنتاج، ويساعد في تقليل الاعتماد على منتجات محدودة، لكن هذا التنويع يحتاج إلى إدارة سلسلة توريد فعالة وفهم عميق للاختلافات الثقافية والاقتصادية.

بالتالي، يمكن القول إن النتيجة تعكس تقدماً مهماً في بناء قدرات توسعية داخل القطاع الصناعي والتجاري في الأردن، لكنها تستدعي متابعة مستمرة لضمان استدامة التوسع وتحويله إلى نمو اقتصادي شامل يشمل تحسين مستوى المعيشة والخدمات العامة.

#### ٤.٥ النتائج المتعلقة بمستوى الاستدامة المؤسسية

دلت النتائج أن مستوى الاستدامة المؤسسية في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن جاء بدرجة مرتفعة، مما يشير إلى تزايد اهتمام المنشآت بالبعد البيئي والاجتماعي والحوكمة إلى جانب البعد المالي في إدارة أعمالها. ويرتبط هذا الارتفاع بتعزيز رؤية التحديث الاقتصادي والسياسات الحكومية التي تربط النمو الصناعي بالاستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى توجه المؤسسات نحو تبني ممارسات أكثر صداقة للبيئة وموفرة للطاقة. كما تعكس النتائج انتشار برامج

التحول الرقمي، وتحسين كفاءة الموارد، واعتماد تقارير الاستدامة أو المسؤولية الاجتماعية لدى عدد متزايد من الشركات الصناعية والتجارية. من ناحية أخرى، يُمكن تبرير هذه الدرجة المرتفعة بزيادة الضغوط التنظيمية والمجتمعية والدولية على الشركات لتحسين أدائها البيئي والاجتماعي، فضلاً عن رغبتها في تحسين صورتها وتعزيز تنافسيتها في الأسواق الإقليمية والدولية. ومع ذلك، لا يزال من الضروري مناقشة ما إذا كانت هذه الاستدامة حقيقية وعميقة أم أنها تقتصر على الجانب التصوري أو الإعلامي دون تغيير جوهري في الممارسات التشغيلية. كما أن استمرار التحديات المتعلقة بالتمويل، والبنية التحتية، وتوفير الكوادر المؤهلة في مجال الاستدامة قد يحد من قدرة بعض المنشآت على ترجمة هذا المستوى المرتفع إلى نتائج ملموسة على المدى الطويل. بالتالي، يمكن القول إن النتيجة تعكس خطوة إيجابية نحو بناء مؤسسات صناعية وتجارية أكثر مسؤولية وقادرة على البقاء، لكنها تستدعي متابعة عملية وقياس أثر الاستدامة على الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي في الأردن.

#### ٥.٥ النتائج المتعلقة بأثر الملكية الفكرية كأصل غير ملموس في تعزيز النمو الاقتصادي

دلت نتائج الدراسة على وجود أثر إيجابي للملكية الفكرية كأصل غير ملموس في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تساهم حقوق الملكية الفكرية (كالبراءات، العلامات التجارية، التصاميم الصناعية، والأسرار التجارية) في تحفيز الابتكار، وزيادة الاستثمارات، ورفع القدرة التنافسية للشركات في الأسواق المحلية والدولية. ويمكن تبرير هذا الأثر من خلال كون الملكية الفكرية تمنح صاحبها احتكاراً مؤقتاً على استخدام الابتكار أو العلامة التجارية، مما يشجع على تخصيص موارد مالية وبشرية للبحث والتطوير، ويعزز الثقة لدى المستثمرين في دعم المشاريع القائمة على المعرفة. كما أن تحويل الابتكار إلى أصول مسجلة يتيح للشركات الترخيص، والبيع، ورهن حقوق الملكية الفكرية كضمان للتمويل، مما يساهم في تدفق رؤوس الأموال إلى القطاعات الصناعية والتجارية ويدفع عجلة النمو الاقتصادي. من ناحية أخرى، يُمكن التعليق بأن هذا الأثر الإيجابي لا يتحقق تلقائياً إلا إذا ارتبط ببيئة مؤسسية وتشريعية فعّالة لإنفاذ الحقوق، وجودة في إدارة الملكية الفكرية داخل الشركات، وإلا قد تظل حقوق الملكية مجرد سجلات قانونية لا تترجم إلى نمو حقيقي في الإنتاجية أو الربحية أو التوسع في الأسواق.

إن النتائج المذكورة أعلاه تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Granstrand, 2020) التي أكدت أن إدارة الملكية الفكرية تمثل أحد الأصول غير الملموسة التي تسهم في تعزيز الأداء الاقتصادي للمؤسسات وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة. كما تتوافق مع ما أشارت إليه تقارير المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO, 2023) التي بينت أن الأصول الفكرية أصبحت أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي في الاقتصاد القائم على المعرفة. كذلك تتفق هذه النتائج مع دراسة (Mezzanotti & Simcoe, 2023) التي أظهرت وجود علاقة إيجابية بين حماية الابتكار وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية والاستثمار في البحث والتطوير.

### ٦.٥ النتائج المتعلقة بأثر الملكية الفكرية كأصل غير ملموس في الاستدامة المؤسسية

دلّت نتائج الدراسة على وجود أثر إيجابي للملكية الفكرية كأصل غير ملموس في تعزيز الاستدامة المؤسسية، حيث تسهم حقوق الملكية الفكرية في بناء قدرات تنافسية مستدامة تعتمد على الابتكار والعلامة التجارية والكفاءة التشغيلية بدلاً من الاعتماد على الموارد المادية التقليدية فقط. ويمكن تبرير هذا الأثر من خلال كون الملكية الفكرية تدعم الابتكار المستمر في المنتجات والعمليات، وتحمي العلامة التجارية والسمعة المؤسسية، وتشجع على الاستثمار في البحث والتطوير والتحول الرقمي، مما يعزز قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. كما أن توثيق حقوق الملكية الفكرية ودمجها في استراتيجيات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية يسهم في تحسين الشفافية وثقة المتعاملين مع المؤسسة، ويُعد جزءاً من بناء نموذج عمل مستدام يراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية إلى جانب البعد المالي. من ناحية أخرى، يُمكن القول أن هذا الأثر الإيجابي يظل محدوداً ما لم تكن هناك ثقافة حقيقية للاستدامة داخل المؤسسة، وآليات فعّالة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وإلا قد تتحول الملكية الفكرية إلى أداة للتسويق دون أن ترافقها ممارسات حقيقية في حماية البيئة وحقوق العاملين والمجتمعات المحلية.

إن النتائج المذكورة أعلاه تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Su & Chou, 2024) التي أكدت أن الابتكار والقدرات التنظيمية المرتبطة به يسهمان في تعزيز الاستدامة المؤسسية من خلال رفع الكفاءة التشغيلية وتحسين القدرة على التكيف والاستمرارية. كما تتوافق هذه النتائج مع دراسة (Feng et al., 2024) التي بينت أن تبني ممارسات مستدامة قائمة على الابتكار وإدارة الموارد بكفاءة يؤدي إلى تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الاستدامة طويلة الأجل.

## ٧.٥ النتائج المتعلقة بأثر الاستدامة المؤسسية في تعزيز النمو الاقتصادي

دلت النتائج على وجود أثر إيجابي للاستدامة المؤسسية في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تسهم ممارسات الاستدامة في تحسين كفاءة استخدام الموارد، وخفض التكاليف التشغيلية، وزيادة الإنتاجية على المدى المتوسط والطويل. ويمكن تبرير هذا الأثر من خلال كون الاستدامة المؤسسية تعزز الابتكار والتحول الرقمي، وتحسن صورة المؤسسة أمام العملاء والمستثمرين، مما ينعكس في زيادة الثقة، وجذب الاستثمارات، وتوسيع الحصة السوقية. كما أن الالتزام بالبعد البيئي والاجتماعي يقلل من المخاطر القانونية والتنظيمية، ويحسن بيئة العمل ويرفع مستوى الولاء والانتماء لدى العاملين، مما ينعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي للمنشآت. من ناحية أخرى، يُلاحظ أن هذا الأثر الإيجابي لا يتحقق بشكل كامل إلا إذا كانت الاستدامة جزءاً حقيقياً من الاستراتيجية المؤسسية وليس مجرد إعلانات إعلامية، وأنه يتطلب دعماً تشريعياً ومالياً مستمراً لتحويل الممارسات المستدامة إلى نمو اقتصادي شامل ومستدام.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Romer, 1990) في نظرية النمو الداخلي التي أكدت أن الابتكار والمعرفة يمثلان أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي طويل الأجل. كما تتوافق هذه النتائج مع دراسة (Neacșu & Georgescu, 2023) التي بينت أن الاستدامة المؤسسية، وخاصة الاستدامة المالية والإدارية، تُعد عاملاً محورياً في دعم استقرار المؤسسات وتحسين قدرتها على الاستمرار وتحقيق أداء اقتصادي أكثر كفاءة واستدامة.

## ٨.٥ النتائج المتعلقة بأثر الملكية الفكرية كأصل غير ملموس في النمو الاقتصادي، بوجود الاستدامة المؤسسية

دلت النتائج على وجود أثر إيجابي للملكية الفكرية كأصل غير ملموس في النمو الاقتصادي، في وجود الاستدامة المؤسسية، في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن، حيث تتفاعل الملكية الفكرية مع ممارسات الاستدامة لتعزيز الابتكار، ورفع الكفاءة، وتحسين القدرة التنافسية على المدى الطويل. ويمكن تبرير هذا الأثر من خلال كون الملكية الفكرية تدعم تطوير منتجات وعمليات أكثر كفاءة واستدامة، بينما تضمن ممارسات الاستدامة المؤسسية حماية الموارد، وتحسين بيئة العمل، وتعزيز السمعة، مما يجذب الاستثمارات ويفتح أسواقاً جديدة محلية وخارجية.

كما أن توثيق حقوق الملكية الفكرية ودمجها في سياسات الاستدامة يعزز ثقة المتعاملين مع المؤسسة، ويحفّز على الاستثمار في البحث والتطوير والتحول الرقمي، مما ينعكس في زيادة الإنتاجية والربحية وحجم النشاط الاقتصادي. من ناحية أخرى، يمكن القول بأن هذا الأثر الإيجابي يظل محدوداً ما لم تكن هناك بيئة تشريعية ورقابية فعّالة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وثقافة حقيقية للاستدامة داخل المؤسسات، وإلا قد تظل الملكية الفكرية مجرد سجلات قانونية لا تترجم إلى نمو اقتصادي شامل ومستدام في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه الأدبيات الاقتصادية الحديثة التي تؤكد أن الأصول غير الملموسة مثل الملكية الفكرية تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي بصورة أكبر عندما يتم دمجها ضمن ممارسات الاستدامة المؤسسية. حيث تشير الدراسات إلى أن الجمع بين الابتكار وإدارة الموارد المستدامة يعزز القدرة التنافسية ويزيد من فرص التوسع في الأسواق وتحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل.

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يستعرض هذا الجزء، أهم التوصيات التي خلّصت إليها الدراسة، مرتبة حسب متغيرات الدراسة الرئيسية، على النحو التالي:

#### ٩.٥ التوصيات المتعلقة بمستوى الملكية الفكرية كأصل غير ملموس

يمكن توظيف النتائج المتعلقة بمستوى الملكية الفكرية كأصل غير ملموس كفرصة لتحسين بيئة الملكية الفكرية في الأردن من خلال تعزيز دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تسجيل وحماية براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية. كما يمكن تطوير برامج تدريبية متخصصة لرفع وعي هذه المنشآت بأهمية الملكية الفكرية كأداة لجذب التمويل وزيادة القدرة التنافسية. وينبغي تشجيع التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي لتحويل الأبحاث العلمية إلى منتجات قابلة للتسجيل والتسويق. كما يمكن إنشاء منصات رقمية متكاملة تسهل إجراءات التسجيل والاستشارة القانونية في مجال الملكية الفكرية. وينبغي تعزيز الحوافز الضريبية والمالية للشركات التي تستثمر في الابتكار وتوثيق حقوق الملكية الفكرية. وأخيراً، يمكن تطوير مؤشرات أداء محددة لقياس أثر الملكية الفكرية على الإنتاجية والعائدات، بما يضمن تحويل التسجيلات إلى قيمة اقتصادية فعلية.

كما ينبغي على الشركات توسيع نطاق البرامج التدريبية بحيث لا يقتصر على آليات تسجيل حقوق الملكية الفكرية، بل يمتد ليشمل أساليب حمايتها واستثمارها تجارياً، مع إدراج أمثلة عملية من واقع القطاع الصناعي والتجاري في الأردن؛ كما يُستحسن ربط هذه البرامج بحوافز وظيفية تشجع الموظفين على تقديم أفكار يمكن حمايتها ببراءة اختراع أو علامات تجارية، بما يعزز ثقافة الابتكار داخل المؤسسة ويحول التدريب إلى أثر ملموس على الأداء والقدرة التنافسية.

ويتعين على الشركات تطوير النظام الإلكتروني ليشمل ليس فقط تتبع الطلبات، بل أيضاً إدارة دورة حياة حقوق الملكية الفكرية من الفكرة الأولية حتى التسجيل والتجديد والانتهاء. كما يُستحسن ربط النظام بقواعد بيانات وطنية ودولية للتحقق من التوافر والتشابه قبل التقديم، للحد من رفض الطلبات وتوفير الوقت والتكلفة. وينبغي إتاحة واجهة بسيطة للموظفين مع تقارير دورية توضح عدد الطلبات، ومراحل التنفيذ، وأي تأخيرات أو مخاطر قانونية. وأخيراً، يُنصح بدمج النظام مع سياسات الحماية الداخلية للسرية والملكية الفكرية لضمان حفظ المعلومات الحساسة وتوثيق الحقوق بشكل آمن.

كما يتوجب على القطاع الصناعي والتجاري في الأردن تبني نماذج تجارية تستثمر بشكل منهجي في ترخيص وبيع الحقوق الفكرية، مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية، كمصدر دخل إضافي يعزز الربحية ويقلل الاعتماد على المبيعات التقليدية فقط. كما يُستحسن إنشاء وحدات متخصصة داخل الشركات أو عبر تجمعات صناعية لدراسة فرص الترخيص محلياً وإقليمياً، وتحديد المنتجات أو التقنيات ذات القيمة العالية للترخيص. وينبغي تعزيز التعاون مع مكاتب محاماة ومستشارين في الملكية الفكرية لصياغة عقود ترخيص واضحة وآمنة تحمي حقوق المالك وتضمن عوائد عادلة. وأخيراً، يُنصح بتطوير برامج توعوية للشركات الصغيرة والمتوسطة توضح كيفية تحويل براءاتها وعلاماتها إلى عقود ترخيص مربحة، بما يساهم في تحويل الملكية الفكرية من مجرد سجل قانوني إلى أصل اقتصادي فاعل.

ويتعين على القطاع الصناعي والتجاري في الأردن تعزيز استخدام قيمة الملكية الفكرية كأداة رئيسية لجذب المستثمرين، من خلال توثيق وعرض براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية في العروض الاستثمارية والتقارير السنوية. كما يُستحسن تدريب إدارات الاستثمار والعلاقات العامة على كيفية قياس وتسويق هذه القيمة غير الملموسة للشريك المحلي

والأجنبي. وينبغي تشجيع الشركات على بناء محافظ ملكية فكرية قوية ترتبط مباشرة بمنتجاتها أو تقنياتها، ما يعزز مصداقية المشروع ويزيد من قابليته للتمويل أو الشراكة. وأخيراً، يُنصح بتطوير إطار وطني يشجع المستثمرين على الاعتماد على الملكية الفكرية كضمان أو كمؤشر على الابتكار، بما يعزز ثقة السوق ويحفز الاستثمار في المشاريع القائمة على المعرفة.

وينبغي للقطاع الصناعي والتجاري في الأردن تعزيز الشراكات مع الجامعات ومراكز البحث لتحويل الابتكارات الفكرية إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق، من خلال وضع آليات واضحة لتقاسم الملكية الفكرية وعوائد الابتكار بين الطرفين. كما يُستحسن إنشاء منصات تعاون مشتركة تربط الشركات بالمراكز البحثية لتحديد أولويات البحوث التي تلبي احتياجات السوق الصناعي والتجاري. وينبغي تشجيع تمويل مشترك للمشاريع البحثية التي تنتهي ببراءات اختراع أو تصاميم صناعية قابلة للتسجيل والاستثمار. وأخيراً، يُنصح بتطوير برامج تدريبية مشتركة تتيح لطلبة الجامعات والباحثين التعرف على متطلبات السوق، بما يضمن أن الابتكارات الناتجة تمتلك قيمة تجارية حقيقية وتسهم في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع.

### ١٠.٥ التوصيات المتعلقة بمستوى النمو الاقتصادي

يمكن للقطاع الصناعي والتجاري في الأردن توظيف النتائج المتعلقة بمستوى النمو الاقتصادي كفرص للتحسين من خلال تعميم برامج تدريبية موحدة لرفع إنتاجية العاملين وتحسين العمليات التشغيلية في جميع المنشآت، مع التركيز على المهارات الرقمية وتقنيات إدارة الجودة. كما يمكن تعزيز اعتماد الأنظمة التكنولوجية الحديثة لقياس الإنتاجية في الوقت الفعلي وربطها بتقارير أداء تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات سريعة وفعالة. وينبغي توحيد معايير تقييم الأداء الإنتاجي على مستوى القطاع بما يضمن الشفافية والمقارنة العادلة بين الشركات. وأخيراً، يمكن تطوير ثقافة تحليلية داخل المنشآت تقوم على إجراء تحليلات دورية لتحديد العوامل المؤثرة على الإنتاجية، واستخدام النتائج لتحسين العمليات وزيادة الكفاءة التشغيلية.

ويمكن للقطاع الصناعي والتجاري في الأردن توظيف هذه الممارسات كفرص للتحسين من خلال تطوير استراتيجيات تسعير تنافسية مبنية على دراسات سوقية دقيقة تعكس تكلفة الإنتاج وقيمة العميل، بما يعزز هامش الربح دون فقدان الحصة السوقية. كما يمكن تعزيز الاعتماد على

التحليلات المالية المتقدمة لمراقبة الربحية لكل مشروع أو خط إنتاج، واتخاذ قرارات سريعة لإيقاف أو تعديل المشاريع غير المربحة. وينبغي تعميم سياسات ترشيد التكاليف عبر القطاع، مع الحفاظ على معايير الجودة العالية لضمان استدامة السمعة التنافسية. وأخيراً، يمكن توجيه الاستثمارات نحو المنتجات والخدمات ذات العائد الربحي العالي، مع تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على تنويع محفظة منتجاتها وفقاً لتحليلات الربحية والطلب السوقي.

كما يمكن للقطاع الصناعي والتجاري في الأردن توظيف هذه الممارسات كفرص للتحسين من خلال تبني خطط استراتيجية طويلة الأمد تربط النمو بالابتكار والتصدير وتنويع الأسواق، بما يعزز الاستدامة بعيدة المدى. كما يمكن تعزيز السياسات الإدارية والتنظيمية لتحسين كفاءة العمليات ورفع معدلات النمو الاقتصادي عبر تبسيط الإجراءات وتبني أفضل الممارسات المؤسسية. وينبغي تعميم استخدام مؤشرات أداء رئيسية موحدة لقياس النمو السنوي ومقارنة الأداء بين المنشآت، بما يساعد على تحديد الفجوات واتخاذ إجراءات تصحيحية. وأخيراً، يمكن التركيز على تطوير القدرات الداخلية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية التكنولوجية، لضمان قدرة الشركات على مواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق نمو مستدام.

ويمكن للقطاع الصناعي والتجاري في الأردن توظيف هذه الممارسات كفرص للتحسين من خلال تعميم إجراء دراسات سوقية منتظمة لتحديد فرص التوسع المحلية والإقليمية والدولية وتحليل اتجاهات الطلب والمنافسة. كما يمكن تشجيع الشركات على عقد شراكات دولية مع مستثمرين وتجار أجنبي لتسهيل دخول الأسواق الخارجية وتقليل المخاطر المرتبطة بها. وينبغي تطوير حملات تسويقية مستهدفة تستخدم وسائل رقمية وتقليدية معاً لتوسيع الحصة السوقية وبناء علامة تجارية قوية. وأخيراً، يمكن تعزيز تنويع المنتجات بما يتناسب مع احتياجات أسواق متنوعة، مع الحفاظ على الجودة والقدرة التنافسية في الأسعار لتعزيز القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

## ١١.٥ التوصيات المتعلقة بمستوى الاستدامة المؤسسية

ينبغي على الشركات الصناعية والتجارية في الأردن رفع مستوى تطبيق أنظمة الرقابة المالية المتقدمة من خلال تبني أدوات رقمية متكاملة لمراقبة التدفقات النقدية بشكل يومي وآني، لا

سيما في ظل تقييم الممارسة بدرجة متوسطة دون الطموح. كما يُستحسن تدريب الكوادر المالية على استخدام نماذج تنبؤية وتحليلات مالية تساعد في إدارة السيولة وتقليل المخاطر النقدية. وينبغي تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على تبني أنظمة رقابة مبسطة لكن فعالة، مع دعمها ببرامج توعية وحوافز تقنية من الجهات المعنية. وأخيراً، يمكن تطوير إطار وطني يشجع على توحيد معايير الرقابة المالية وقياس الأداء النقدي، بما يساهم في رفع مستوى الممارسة في القطاع إلى مستوى أفضل يتناسب مع أهداف النمو والاستدامة.

ويتعين على الشركات الصناعية والتجارية في الأردن رفع مستوى استثماراتها المستدامة في المشاريع ذات العائد الاقتصادي المرتفع من خلال وضع معايير واضحة لاختيار المشاريع القائمة على تحليل مالي واقتصادي دقيق، لا سيما في ظل تقييم الممارسة بدرجة متوسطة دون الطموح. كما يُستحسن تعزيز قدرة الشركات على تقييم الجدوى الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للمشاريع قبل اتخاذ قرارات الاستثمار. وينبغي تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على الانخراط في مشاريع ذات عائد مرتفع من خلال توفير تمويل ميسر وبرامج إرشاد استثماري. وأخيراً، يمكن تطوير إطار وطني يشجع على تبني ممارسات استثمارية مستدامة، مع دعم الشركات بدراسات جدوى نموذجية ومؤشرات أداء تساعد في متابعة العائد الفعلي للمشاريع على المدى المتوسط والطويل.

ويتوجب على الشركات الصناعية والتجارية في الأردن رفع مستوى برامج التطوير التكنولوجي للموظفين من خلال تبني خطط تدريبية منتظمة وموجهة لأحدث التقنيات المستخدمة في القطاع، لا سيما في ظل تقييم الممارسة بدرجة متوسطة دون الطموح. كما يُستحسن ربط هذه البرامج باحتياجات الإنتاج والعمليات التشغيلية لضمان تطبيق المهارات المكتسبة مباشرة في العمل. وينبغي تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على التعاون مع الجامعات ومراكز التدريب لتقديم برامج تدريبية ميسرة وفعّالة. وأخيراً، يمكن تطوير إطار وطني يشجع على توثيق وقياس أثر البرامج التكنولوجية على الإنتاجية والأداء، بما يساهم في رفع مستوى الممارسة إلى مستوى أفضل يتماشى مع أهداف التحول الرقمي والتنافسية في السوق.

ويتعين على الشركات الصناعية والتجارية في الأردن رفع مستوى تحديث التقنيات من خلال وضع خطة استثمارية منتظمة لتحديث الأجهزة والبرمجيات بما يتماشى مع التطورات العالمية، لا سيما في ظل تقييم الممارسة بدرجة متوسطة دون الطموح. كما يُستحسن ربط عملية

التحديث بدراسات جدوى تقنية واقتصادية لضمان فعالية الاستثمار وتأثيره الإيجابي على الإنتاجية. وينبغي تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على الانضمام إلى برامج دعم تقني وتمويلي تساعد في تخفيف عبء التحديث. وأخيراً، يمكن تطوير إطار وطني يشجع على تبني معايير تحديث تقني دورية، مع توفير توجيهات وخبرات فنية من الجهات المعنية لضمان مواكبة الشركات للتطورات العالمية وتعزيز قدرتها التنافسية.

وينبغي للشركات الصناعية والتجارية في الأردن رفع مستوى التزامها بالمعايير البيئية المعتمدة من خلال تبني أنظمة تقييم الأثر البيئي بشكل دوري وشامل لجميع الأنشطة، لا سيما في ظل تقييم الممارسة بدرجة متوسطة دون الطموح. كما يُستحسن ربط هذه المعايير بخطط عمل واضحة للحد من الانبعاثات والنفايات واستهلاك الموارد. وينبغي تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على الالتزام بالمعايير البيئية من خلال برامج دعم وحوافز مالية وتقنية. وأخيراً، يمكن تطوير إطار وطني يشجع على توحيد معايير التقييم البيئي وربطها بمؤشرات أداء مستدامة، بما يسهم في رفع مستوى الممارسة إلى مستوى أفضل يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والتنافسية العالمية.

## ١٢.٥ التوصيات العملية وآليات تنفيذها

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فيما يلي مجموعة مقترحة من التوصيات العملية وآليات تنفيذها للإسهام في تعزيز الاستفادة من الملكية الفكرية كأصل غير ملموس ودعم النمو الاقتصادي والاستدامة المؤسسية في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن.

### أولاً: الملكية الفكرية كأصل غير ملموس

آليات التنفيذ	التوصية العملية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إنشاء وحدات دعم داخل الغرف التجارية والصناعية تقدم استشارات حول تسجيل البراءات والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية.</li> <li>- تقديم حوافز مالية أو خصومات على رسوم التسجيل للشركات الصغيرة والمتوسطة.</li> </ul>	<p>تعزيز دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تسجيل وحماية الملكية الفكرية.</p>

<p>- تنظيم دورات تدريبية ميدانية في المحافظات تشرح خطوات التسجيل وحماية حقوق الملكية الفكرية.</p>	
<p>- تشكيل وحدات ترخيص للملكية الفكرية داخل الشركات الكبرى أو عبر تجمعات صناعية لدراسة فرص الترخيص المحلي والإقليمي. - التعاون مع مكاتب محاماة متخصصة لصياغة نماذج عقود ترخيص واضحة وآمنة. - تنظيم ورش عمل تعرض أمثلة عملية لعقود ترخيص ناجحة وعوائدها المالية.</p>	<p>بناء ثقافة استثمارية في ترخيص وبيع حقوق الملكية الفكرية داخل الشركات.</p>
<p>- تشجيع الشركات على إدراج محافظ الملكية الفكرية (براءات، علامات، تصاميم) في العروض الاستثمارية والتقارير السنوية. - تدريب فرق الاستثمار والعلاقات العامة على قياس وتسويق القيمة غير الملموسة لحقوق الملكية الفكرية. - إصدار دليل إرشادي يوضح كيفية استخدام حقوق الملكية الفكرية كضمان أو كمؤشر على الابتكار في ملفات التمويل والشراكة.</p>	<p>استخدام الملكية الفكرية كأداة رئيسية لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي.</p>
<p>- إنشاء منصات تعاون مشتركة تربط الجامعات والشركات لتحديد أولويات البحث الموجه لاحتياجات السوق.</p>	<p>تعزيز الشراكات بين الجامعات ومراكز البحث والقطاع الصناعي لتحويل الابتكارات إلى منتجات قابلة للتسويق</p>

<p>- دعم مشاريع بحثية مشتركة تنتهي ببراءات اختراع أو تصاميم قابلة للتسجيل والاستثمار.</p> <p>- وضع سياسات واضحة لتقاسم الملكية الفكرية والعوائد بين الجامعات والشركات في مشاريع البحث التعاوني.</p>	
<p>- تطوير مؤشرات أداء محددة لقياس أثر الملكية الفكرية على الإنتاجية والعائدات.</p> <p>- تصميم مؤشرات تربط عدد البراءات والعلامات والعوائد من الترخيص بأداء الإنتاجية والأرباح.</p> <p>- تزويد الشركات بقوالب قياس أثر الملكية الفكرية على الأداء المالي وتدريب الكوادر على استخدامها.</p> <p>- ربط هذه المؤشرات بأنظمة تصنيف أو جوائز تشجع الشركات على تحويل الملكية الفكرية إلى قيمة اقتصادية فعلية.</p>	

### ثانياً: النمو الاقتصادي

آليات التنفيذ	التوصية العملية
<p>- إنشاء برامج تدريبية معيارية في الإنتاجية وتحسين العمليات مع استهداف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الغرف الصناعية والتجارية.</p> <p>- تشجيع الشركات على تبني أنظمة قياس إنتاجية يومية مبسطة مع توفير قوالب ونماذج قياس جاهزة.</p>	<p>تعزيز استدامة الإنتاجية وضمان انتشارها في جميع المنشآت، خاصة الصغيرة والمتوسطة.</p>

<p>- ربط الدعم الحكومي أو التمويل الميسر بتطبيق مؤشرات إنتاجية واضحة وتحسين مستمر في الأداء التشغيلي.</p>	
<p>- دعم الشركات في بناء نماذج مالية متكاملة تربط الربحية بالاستثمار في الأجور، التدريب، والخدمات المجتمعية.</p> <p>- تشجيع تنوع مصادر العائد (منتجات جديدة، خدمات مكملة، ترخيص تقنيات) لتقليل الاعتماد على منتجات محدودة.</p> <p>- إعداد دليل عملي لإدارة الربحية في ظل تقلبات تكلفة الطاقة والمنافسة، يوزع على المنشآت الصناعية والتجارية.</p>	<p>تعميق استدامة الربحية وتحويلها إلى نمو اقتصادي شامل.</p>
<p>- تعميم استخدام خطط استراتيجية خمسية داخل الشركات تربط بين النمو، الاستثمار، والتطوير البشري والتقني.</p> <p>- دعم تدريب الإدارات العليا على أدوات التخطيط الاستراتيجي وسيناريوهات إدارة المخاطر الاقتصادية.</p> <p>- ربط الحصول على حوافز استثمارية أو تمويل ميسر بوجود خطة نمو استراتيجية واضحة وقابلة للقياس.</p>	<p>ترسيخ ثقافة التخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد للنمو.</p>
<p>- دعم الشركات في دراسة الأسواق غير التقليدية (أفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية) عبر تمويل دراسات سوقية مشتركة.</p>	<p>تعزير التوسع في الأسواق باتجاه الأسواق غير التقليدية.</p>

<p>- تعزيز دور الغرف الصناعية في تنظيم بعثات تجارية ومشاركات في معارض دولية مستهدفة.</p> <p>- تطوير منصات رقمية تجمع معلومات عن متطلبات التصدير واللوائح في الأسواق المستهدفة وتوفيرها للشركات بسهولة.</p>	
<p>- تشجيع توزيع الاستثمارات الصناعية على المحافظات المختلفة عبر حوافز ضريبية أو إعفاءات في المناطق الأقل نمواً.</p> <p>- ربط المشاريع الصناعية الكبرى ببرامج توظيف وتدريب محلي تضمن إشراك السكان في المناطق المستضيفة.</p> <p>- تطوير مؤشرات أداء اجتماعية (مستوى الأجور، ظروف العمل، التدريب، المشاركة المجتمعية) لدمجها مع مؤشرات النمو الاقتصادي في تقارير الأداء السنوية للشركات.</p>	<p>ضمان تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية شاملة على مستوى الأقاليم والفئات الاجتماعية.</p>

### ثالثاً: الاستدامة المؤسسية

آليات التنفيذ	التوصية العملية
<p>- تبني أنظمة رقمية متكاملة لمراقبة التدفقات النقدية بشكل يومي وأني داخل الشركات الكبرى والصغيرة على حد سواء.</p>	<p>تعزيز الاستدامة المالية من خلال أنظمة رقابة مالية متقدمة.</p>

<p>- تدريب الكوادر المالية على استخدام نماذج تنبؤية وتحليلات مالية لتحسين إدارة السيولة وتقليل المخاطر النقدية.</p> <p>- إنشاء إطار وطني يشجع على توحيد معايير الرقابة المالية وقياس الأداء النقدي، مع ربطها ببرامج دعم وحوافز للمنشآت الملتزمة.</p>	
<p>- وضع معايير واضحة لاختيار المشاريع القائمة على تحليل مالي واقتصادي دقيق، يراعي الجدوى على المدى المتوسط والطويل.</p> <p>- تعزيز قدرة الشركات على تقييم الجدوى الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للمشاريع قبل اتخاذ قرارات الاستثمار.</p> <p>- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بتمويل ميسر وبرامج إرشاد استثماري تساعد في تنفيذ مشاريع مستدامة ذات عائد مرتفع.</p>	<p>تعميق الاستدامة الاستثمارية في المشاريع ذات العائد الاقتصادي المرتفع.</p>
<p>- وضع خطة استثمارية منتظمة لتحديث الأجهزة والبرمجيات بما يتماشى مع التطورات العالمية، مع ربطها بدراسات جدوى تقنية واقتصادية.</p> <p>- تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على الانضمام إلى برامج دعم تقني وتمويلي تساعد في تخفيف عبء التحديث.</p> <p>- تطوير إطار وطني يشجع على تبني معايير تحديث تقني دورية، مع توفير توجيهات وخبرات</p>	<p>تعزيز الاستدامة البشرية من خلال برامج التطوير التكنولوجي للموظفين.</p>

<p>فنية من الجهات المعنية لضمان مواكبة الشركات للتطورات العالمية.</p>	
<p>- تبني أنظمة تقييم الأثر البيئي بشكل دوري وشامل لجميع الأنشطة الصناعية والتجارية، مع ربطها بخطط عمل واضحة للحد من الانبعاثات والنفايات واستهلاك الموارد.</p> <p>- تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على الالتزام بالمعايير البيئية من خلال برامج دعم تقنية وحوافز مالية.</p> <p>- تطوير إطار وطني يشجع على توحيد معايير التقييم البيئي وربطها بمؤشرات أداء مستدامة، بما يعزز استدامة الأداء البيئي والتنافسية العالمية.</p>	<p>تعزيز الاستدامة البيئية من خلال الالتزام بالمعايير البيئية المعتمدة.</p>
<p>- إدماج سياسات الملكية الفكرية ضمن الخطط الاستراتيجية للشركات بحيث ترتبط إدارة الابتكار وتسجيل الحقوق الفكرية بأهداف الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للمؤسسة.</p> <p>- إنشاء وحدات أو لجان متخصصة لإدارة الملكية الفكرية والاستدامة داخل الشركات، وتولي متابعة تسجيل الابتكارات وحمايتها واستثمارها بما يتوافق مع أهداف الاستدامة المؤسسية.</p> <p>- تطوير برامج تدريبية للإدارات التنفيذية والموظفين حول كيفية توظيف الملكية الفكرية في دعم الابتكار المستدام وتحسين الأداء الاقتصادي والتنافسي للمؤسسة.</p>	<p>دمج إدارة الملكية الفكرية ضمن استراتيجيات الاستدامة المؤسسية داخل الشركات الصناعية والتجارية لتعزيز أثر الابتكار في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.</p>

<p>- ربط مؤشرات أداء الملكية الفكرية بمؤشرات الاستدامة المؤسسية مثل عدد الابتكارات المسجلة، والعوائد من الترخيص، وتأثير الابتكار في تحسين الكفاءة البيئية والتشغيلية.</p>	
---	--

### ١٣.٥ الدراسات المستقبلية المقترحة

في ضوء حدود الدراسة الحالية ونتائجها المتعلقة بأثر الملكية الفكرية كأصل غير ملموس في تعزيز النمو الاقتصادي ودور الاستدامة المؤسسية كمتغير وسيط في القطاع الصناعي والتجاري في الأردن، يمكن اقتراح عدد من الموضوعات البحثية التي قد تسهم في تعميق الفهم العلمي لهذا المجال وتطويره، ومن أبرزها ما يأتي:

- ١- إجراء دراسات مماثلة في قطاعات اقتصادية أخرى مثل القطاع الخدمي أو التكنولوجي، بهدف مقارنة أثر الملكية الفكرية في النمو الاقتصادي بين القطاعات المختلفة.
- ٢- دراسة أثر الملكية الفكرية على الأداء المالي للشركات باستخدام مؤشرات مالية دقيقة مثل العائد على الاستثمار، والقيمة السوقية، وهوامش الربحية، وذلك لتحديد القيمة الاقتصادية الفعلية للأصول الفكرية.
- ٣- تحليل دور الابتكار والتحول الرقمي كمتغيرات وسيطة أو معدلة في العلاقة بين الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي، للتوصل إلى فهم أعمق للعوامل التي تعزز هذه العلاقة.
- ٤- إجراء دراسات مقارنة بين دول مختلفة في المنطقة العربية أو على المستوى الدولي لتحليل الاختلافات في أثر الملكية الفكرية على النمو الاقتصادي في ظل اختلاف البيئات التشريعية والاقتصادية.
- ٥- دراسة أثر إدارة محافظ الملكية الفكرية داخل الشركات في تعزيز القدرة التنافسية والتوسع في الأسواق الدولية.

وتأمل الدراسة أن تسهم هذه المقترحات في توجيه الباحثين مستقبلاً نحو إجراء المزيد من الدراسات المتعمقة التي تعزز فهم دور الملكية الفكرية والأصول غير الملموسة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ودعم مسارات التحول نحو الاقتصاد المعرفي القائم على الابتكار، إلى جانب تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات على المدى الطويل في بيئات الأعمال المتغيرة.

## قائمة المراجع

- Bently, L., Sherman, B., Gangjee, D., & Johnson, P. (2022). *Intellectual property law*. Oxford university press.
- Sherwood, R. M. (2019). *Intellectual property and economic development*. Routledge.
- Torremans, P. (2019). *Holyoak and Torremans intellectual property law*. Oxford University Press.
- Dratler Jr, J., & McJohn, S. M. (2025). *Intellectual property law: Commercial, creative and industrial property*. Law Journal Press.
- Ploman, E. W., & Hamilton, L. C. (2024). *Copyright: Intellectual property in the information age*. Routledge.
- Adler, A., & Fromer, J. C. (2019). Taking intellectual property into their own hands. *California Law Review*, 107(5), 1455-1530.
- Vaid, A. K., Parmar, M., Srikanth, G. R., & KL, M. (2023). *Intellectual Property Rights And Business Security*. AG Publishing House (AGPH Books).
- Johns, A. (2019). *Piracy: The intellectual property wars from Gutenberg to Gates*. University of Chicago Press.
- Sun, Y., Liu, T., Hu, P., Liao, Q., Ji, S., Yu, N., ... & Liu, L. (2023). Deep intellectual property: A survey. *CoRR*.
- Kur, A., Dreier, T., & Luginbuehl, S. (2019). *European intellectual property law: text, cases and materials*. Edward Elgar Publishing.
- Mavani, C., Mistry, H. K., Patel, R., & Goswami, A. (2024). The Role of Cybersecurity in Protecting Intellectual Property. *International Journal on Recent and Innovation Trends in Computing and Communication*, 12(2), 529-38.
- Bonnet, S., & Teuteberg, F. (2023). Impact of blockchain and distributed ledger technology for the management of the intellectual property life cycle: A multiple case study analysis. *Computers in Industry*, 144, 103789.

- Lee, P. (2019). Reconceptualizing the role of intellectual property rights in shaping industry structure. *Vand. L. Rev.*, 72, 1197.
- Fink, C., & Raffo, J. (2019). What role for intellectual property in industrial development?. *Intellectual Property and Development: Understanding the Interfaces: Liber amicorum Pedro Roffe* (pp. 119-136). Singapore: Springer Singapore.
- Sherwood, R. M. (2019). *Intellectual property and economic development*. Routledge.
- Hasanov, O. (2022). Role of intellectual property rights in economic growth: Theory and evidence. *Economics & Law*, 4(2).
- Rozek, R. P. (2019). Protection of intellectual property rights: research and development decisions and economic growth. *Intellectual Property Rights in Science, Technology, and Economic Performance* (pp. 31-46). Routledge.
- Ramaswamy, M. (2025). The Role of Intellectual Property Rights (IPR) in Fostering Innovation and Economic Growth. *Authorea Preprints*.
- Shen, F., Liu, B., Luo, F., Wu, C., Chen, H., & Wei, W. (2021). The effect of economic growth target constraints on green technology innovation. *Journal of environmental management*, 292, 112765.
- Kritikos, A. S. (2024). Entrepreneurs and their impact on jobs and economic growth. *IZA world of labor*.
- Pradhan, R. P., Arvin, M. B., Nair, M., & Bennett, S. E. (2020). The dynamics among entrepreneurship, innovation, and economic growth in the Eurozone countries. *Journal of Policy Modeling*, 42(5), 1106-1122.
- Sergi, B. S., Popkova, E. G., Bogoviz, A. V., & Ragulina, J. V. (2019). Entrepreneurship and economic growth: the experience of developed and developing countries. *Entrepreneurship and Development in the 21st Century* (pp. 3-32). Emerald publishing limited.
- Zhang, D., Mohsin, M., Rasheed, A. K., Chang, Y., & Taghizadeh-Hesary, F. (2021). Public spending and green economic growth in BRI region: mediating role of green finance. *Energy policy*, 153, 112256.

- Etim, E., & Daramola, O. (2020). The informal sector and economic growth of South Africa and Nigeria: A comparative systematic review. *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity*, 6(4), 134.
- Dinh, T. T. H., Vo, D. H., The Vo, A., & Nguyen, T. C. (2019). Foreign direct investment and economic growth in the short run and long run: Empirical evidence from developing countries. *Journal of Risk and Financial Management*, 12(4), 176.
- Eppinger, E., Jain, A., Vimalnath, P., Gurtoo, A., Tietze, F., & Chea, R. H. (2021). Sustainability transitions in manufacturing: the role of intellectual property. *Current Opinion in Environmental Sustainability*, 49, 118-126.
- Vimalnath, P., Tietze, F., Eppinger, E., Jain, A., Gurtoo, A., & Elsen, M. (2023). Responsible intellectual property strategy for sustainability transition-An exploratory study. *World Patent Information*, 73, 102195.
- Dereń, A. M., & Skonieczny, J. (2022). Green intellectual property as a strategic resource in the sustainable development of an organization. *Sustainability*, 14(8), 4758.
- Orozco, D. (2024). Innovation stakeholders: Developing a sustainable paradigm to integrate intellectual property and corporate social responsibility. *American Business Law Journal*, 61(3), 211-237.
- Sichel, D. L., & de Oliveira, C. P. R. (2023). How to Boost Sustainability through Intellectual Property. *Sustainable Performance in Business Organisations and Institutions: Measurement, Reporting and Management*, 260.
- Man, G. M., Zamfir, D., Diaconescu, D., Radu, A. V., Aldea, F., & Ionescu, G. (2025). The Role of Digital Technologies and Intellectual Property Management in Driving Sustainable Innovation. *Sustainability*, 17(7), 3135.
- Jain, A., Gurtoo, A., Eppinger, E., Vimalnath, P., & Tietze, F. (2024). Exploring the interplay between intellectual property models and sustainability transitions: A multi-level analysis. *Business Strategy and the Environment*, 33(7), 7321-7351.
- Meuer, J., Koelbel, J., & Hoffmann, V. H. (2020). On the nature of corporate sustainability. *Organization & Environment*, 33(3), 319-341.

- Saunila, M., Nasiri, M., Ukko, J., & Rantala, T. (2019). Smart technologies and corporate sustainability: The mediation effect of corporate sustainability strategy. *Computers in Industry, 108*, 178-185.
- Hernita, H., Surya, B., Perwira, I., Abubakar, H., & Idris, M. (2021). Economic business sustainability and strengthening human resource capacity based on increasing the productivity of small and medium enterprises (SMES) in Makassar city, Indonesia. *Sustainability, 13*(6), 3177.
- Zhou, X., & Cui, Y. (2019). Green bonds, corporate performance, and corporate social responsibility. *Sustainability, 11*(23), 6881.
- Rahi, A. F., Johansson, J., Blomkvist, M., & Hartwig, F. (2024). Corporate sustainability and financial performance: A hybrid literature review. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 31*(2), 801-815.
- Barney, J. (1991). Firm resources and sustained competitive advantage. *Journal of Management, 17*(1), 99–120.
- Granstrand, O. (2020). *The Economics and Management of Intellectual Property*. Edward Elgar Publishing.
- Mezzanotti, F., & Simcoe, T. (2023). Patent policy and economic growth. *Research Policy, 52*(3), 104–118.
- Vaid, R., Sharma, A., & Kumar, P. (2023). Intellectual property and sustainable organizational development. *Sustainability, 15*(4), 2113.
- World Intellectual Property Organization (WIPO). (2023). *Understanding Intellectual Property*. Geneva: WIPO.
- Su, C., & Chou, M. L. (2024). Leveraging innovation capability and organizational resilience for business sustainability among small and medium enterprises: A PLS-SEM approach. *Sustainability, 16*(21), 9201.
- Neacșu, M., & Georgescu, I. E. (2023). Financial Performance - Organizational Sustainability Relationship. Literature Review. *Scientific Annals of Economics and Business, 70*(SI), 99–120. <https://doi.org/10.47743/saeb-2023-0016>.
- Feng, T., Qamruzzaman, M., Sharmin, S. S., & Karim, S. (2024). Bridging environmental sustainability and organizational performance: The role of green

supply chain management in the manufacturing industry. *Sustainability*, 16(14), 5918.

- Mohammed Alojail & Surbhi Bhatia Khan. (2023). Impact of Digital Transformation toward Sustainable Development. *Sustainability*, 15(20), 14697.
- Sarah Qaim, Bushra Zulfiqar, Akmal Shahzad, & Taseer Salahuddin. (2023). Financial Sustainability and Firm Performance Impact on Stock Prices: An Evidence from an Emerging Economy. *Elementary Education Online*, 20(2), 572–577.
- Jan Fagerberg (1994). Technology and international differences in growth rates. *Journal of Economic Literature*, 32(3), 1147–1175.
- Barro, R. J. (1991). Economic growth in a cross section of countries. *The Quarterly Journal of Economics*, 106(2), 407–443.
- Romer, P. M. (1990). Endogenous technological change. *Journal of Political Economy*, 98(5), S71–S102.
- Arora, A., Fosfuri, A., & Gambardella, A. (2001). Markets for technology and their implications for corporate strategy. *Industrial and Corporate Change*, 10(2), 419–451.
- Melitz, M. J. (2003). The impact of trade on intra-industry reallocations and aggregate industry productivity. *Econometrica*, 71(6), 1695–1725.
- John W. Creswell & J. David Creswell (2018). *Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches* (5th ed.). Sage Publications.
- Crépon, B., Duguet, E., & Mairesse, J. (1998). Research, innovation and productivity: An econometric analysis at the firm level (NBER Working Paper No. 6696). National Bureau of Economic Research.
- Hair, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2022). *A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)* (3rd ed.). Sage Publications.
- Latan, H. (2018). *Partial least squares structural equation modeling*. Springer.
- Man, M., et al. (2025). Sustainable business models and organizational performance. *Sustainability*, 17(2), 1140.

## الملحق أ

### استبانة الدراسة

المشارك الكريم / المشاركة الكريمة

تحية طيبة وبعد،

تُعتبر الملكية الفكرية اليوم من أبرز الأصول غير الملموسة التي تعزز قدرة الدول والمؤسسات على المنافسة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، لا سيما في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار. وفي هذا الإطار، تقوم الباحثة بإجراء دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي والتجاري في المملكة الأردنية الهاشمية بعنوان:

**أثر الملكية الفكرية كأصل غير ملموس في تعزيز النمو الاقتصادي: الاستدامة المؤسسية كمتغير**

**وسيط**

وذلك بهدف التعرف على دور الملكية الفكرية باعتبارها أحد أهم الأصول غير الملموسة في تحقيق النمو الاقتصادي للشركات الصناعية والتجارية في المملكة الأردنية الهاشمية ودعم الاستدامة المؤسسية. وعليه، نأمل منكم التكرم بتعبئة بيانات هذه الاستبانة، حيث تسهم إجاباتكم في إعداد دراسات حديثة وتساعد في تقديم رؤى معرفية لتطوير السياسات الاقتصادية وتعزيز الاستثمار في الملكية الفكرية. علماً بأن المعلومات المقدمة ستُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستُعامل بسرية تامة.

الباحثة: المهندسة خولة محمد عرب البنا

إيميل: [k.banna@oneworldip.com](mailto:k.banna@oneworldip.com)

هاتف: 0791447237

الجزء الأول: المتغيرات الديمغرافية

الرجاء وضع علامة (✓) أمام الخيار الذي يعكس حالتكم.

١. الجنس:

[ ] ذكر [ ] أنثى

٢. العمر:

[ ] أقل من ٢٥ سنة

[ ] ٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة

[ ] من ٣٥ إلى أقل من ٤٥ سنة

[ ] من ٤٥ إلى أقل من ٥٥ سنة

[ ] ٥٥ سنة فأكثر

٣. المؤهل العلمي:

[ ] دبلوم كلية مجتمع فأقل [ ] بكالوريوس

[ ] ماجستير [ ] دكتوراه

٤. عدد سنوات الخبرة:

[ ] أقل من ٥ سنوات [ ] ٥ - أقل من ١٠ سنوات

[ ] ١٠ - أقل من ١٥ سنة [ ] ١٥ سنة فأكثر

٥. المستوى الإداري:

[ ] إدارة عليا [ ] إدارة وسطى

[ ] إدارة تنفيذية [ ] موظف متخصص

## الجزء الثاني: متغيرات الدراسة

## ١) المتغير المستقل: الملكية الفكرية

فيما يلي مجموعة من الفقرات المتعلقة بأبعاد الملكية الفكرية، يُرجى التفضل بقراءة كل فقرة بعناية، ثم وضع علامة (✓) أمام الخيار الذي ترونه مناسباً.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة
<b>المتغير المستقل: الملكية الفكرية</b>					
<b>البعد الأول: التسجيل</b>					
(ويُعرّف إجرائياً بأنه مجموعة الخطوات المنظمة التي تتبعها الشركة لتوثيق ملكيتها الفكرية لدى الجهات المختصة، بما يضمن الاعتراف القانوني بهذه الحقوق وتنظيم حمايتها واستثمارها)					
					١ توفر الشركة إجراءات واضحة لتسجيل حقوق الملكية الفكرية (مثل براءات الاختراع، العلامات التجارية) لدى الجهات المختصة في الأردن.
					٢ تحرص الشركة على تنفيذ برامج تدريبية للموظفين حول كيفية تسجيل حقوق الملكية الفكرية.
					٣ تعتمد الشركة نظاماً إلكترونياً لتتبع طلبات تسجيل الملكية الفكرية داخلياً.
					٤ تطبق الشركة مراجعات دورية لضمان اكتمال جميع إجراءات التسجيل القانونية.
<b>البعد الثاني: الحماية</b>					
(وتُعرّف إجرائياً بأنها مجموعة الخطوات المنظمة التي تعتمدها الشركة لضمان صون حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها، ومنع التعدي عليها أو إساءة استخدامها، بما يضمن الحفاظ على قيمتها الاقتصادية)					

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	
					توفر الشركة سياسات واضحة لحماية حقوق الملكية الفكرية من الانتهاكات (مثل خطابات التوقف والإجراءات القضائية).	٥
					تقدم الشركة تدريبات على مراقبة الانتهاكات للملكية الفكرية في الأسواق المحلية والدولية.	٦
					تُحرر الشركة عقوداً تحمي حقوق الملكية الفكرية مع الشركاء والموردين.	٧
					تمارس الشركة تعاوناً مع الجهات الحكومية لتعزيز حماية الملكية الفكرية.	٨
<b>البعد الثالث: الاستثمار</b>						
(ويُعَرَّفُ إجرائياً بأنه مجموعة الخطوات المنظمة التي تتبعها الشركة لاستغلال ملكيتها الفكرية اقتصادياً وتجارياً لأغراض التطوير وتحقيق عوائد مالية)						
					توفر الشركة ميزانية مخصصة لاستثمار الملكية الفكرية في البحث والتطوير.	٩
					تقدم الشركة فرص ترخيص وبيع الحقوق الفكرية لتحقيق عوائد مالية.	١٠
					تطبق الشركة استراتيجيات لجذب مستثمرين من خلال قيمة الملكية الفكرية.	١١
					تعقد الشركة شراكات مع الجامعات أو مراكز البحث لاستثمار الابتكارات الفكرية.	١٢

## ٢) المتغير التابع: النمو الاقتصادي

فيما يلي مجموعة من الفقرات المتعلقة بأبعاد النمو الاقتصادي، يُرجى التفضل بقراءة كل فقرة بعناية، ثم وضع علامة (✓) أمام الخيار الذي ترونه مناسباً.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	
<b>المتغير التابع: النمو الاقتصادي</b>						
<b>البعد الأول: الإنتاجية</b>						
(وتُعرّف إجرائياً بأنها مجموعة الخطوات المنظمة التي تتبعها الشركة لتحويل الموارد والأصول إلى نتائج ملموسة وفعّالة)						
					توفر الشركة برامج تدريبية لرفع إنتاجية العاملين وتحسين العمليات التشغيلية.	١٣
					تعتمد الشركة أنظمة تكنولوجية حديثة لقياس وتعزيز الإنتاجية يومياً.	١٤
					تطبق الشركة معايير واضحة لتقييم الأداء الإنتاجي في جميع الأقسام.	١٥
					تجري الشركة تحليلات دورية لتحديد العوامل المؤثرة على الإنتاجية.	١٦
<b>البعد الثاني: الربحية</b>						
(وتُعرّف إجرائياً بأنها مجموعة الخطوات المنظمة التي تتبعها الشركة لتحقيق عوائد مالية صافية من أنشطتها التجارية والاقتصادية)						
					توفر الشركة استراتيجيات تسعير تنافسية لتعزيز هوامش الربح.	١٧

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	
					تعتمد الشركة تحليلات مالية دقيقة لمراقبة الربحية في كل مشروع.	١٨
					تطبق الشركة سياسات ترشيد التكاليف دون التأثير على الجودة.	١٩
					تمارس الشركة استثمارات في المنتجات ذات العائد الربحي العالي.	٢٠
<b>البعد الثالث: النمو</b>						
(ويُعَرَّفُ إجرائياً بأنه مجموعة الخطوات المنظمة التي تتبعها الشركة لتحقيق تحسن مستمر في قدراتها وأنشطتها الاقتصادية، بما يضمن استمرارية الأداء وتحقيق الأهداف الاستراتيجية)						
					تعتمد الشركة خططاً استراتيجية طويلة الأمد لتحقيق نمو مستدام.	٢١
					تعتمد الشركة سياسات إدارية وتنظيمية لتحسين معدلات النمو الاقتصادي.	٢٢
					تطبق الشركة مؤشرات أداء رئيسية لقياس معدلات النمو السنوية.	٢٣
					تعمل الشركة على تطوير قدراتها الداخلية لدعم النمو المستقبلي.	٢٤
<b>البعد الرابع: التوسع في الأسواق</b>						
(ويُعَرَّفُ إجرائياً بأنه مجموعة الخطوات المنظمة التي تتبعها الشركة لدخول أسواق جديدة أو زيادة حصتها في الأسواق الحالية)						

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	
					تُجري الشركة دراسات سوقية لتحديد فرص التوسع الجديدة.	٢٥
					تعقد الشركة شراكات دولية لدخول الأسواق الخارجية.	٢٦
					تطبق الشركة حملات تسويقية مستهدفة لتوسيع الحصة السوقية.	٢٧
					تعتمد الشركة تنوع المنتجات لتلبية احتياجات أسواق متنوعة.	٢٨

### ٣) المتغير الوسيط: الاستدامة المؤسسية

فيما يلي مجموعة من الفقرات المتعلقة بالاستدامة المؤسسية، يُرجى التفضل بقراءة كل فقرة بعناية، ثم وضع علامة (✓) أمام الخيار الذي ترونه مناسباً.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	
<b>المتغير الوسيط: الاستدامة المؤسسية</b> (وتُعرف إجرائياً بأنها مجموعة الخطوات المنظمة التي تعتمدها الشركة للحفاظ على أدائها ومواردها وسمعتها على المدى الطويل، مع تحقيق التوازن الاستراتيجي بين الأهداف الاقتصادية والبيئية)						
					توفر الشركة خطاً مالياً طويلة الأمد لضمان الاستقرار والاستدامة المالية.	٢٩
					تقدم الشركة استراتيجيات تنوع مصادر الإيرادات لتقليل المخاطر المالية.	٣٠

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	
					تطبق الشركة أنظمة رقابة مالية متقدمة لمراقبة التدفقات النقدية بانتظام.	٣١
					تمارس الشركة استثمارات مستدامة في المشاريع ذات العائد الاقتصادي المرتفع.	٣٢
					توفر الشركة بنية تحتية تكنولوجية حديثة تدعم التحول الرقمي المستدام.	٣٣
					تقدم الشركة برامج تطوير تكنولوجي مستمرة للموظفين.	٣٤
					تطبق الشركة معايير أمن سيبراني لحماية البيانات على المدى الطويل.	٣٥
					تُجري الشركة تحديثات دورية للتقنيات لمواكبة التطورات العالمية.	٣٦
					تتبنى الشركة سياسات خفض الانبعاثات الكربونية واستخدام الطاقة المتجددة في عملياتها التشغيلية.	٣٧
					تطبق الشركة برامج إعادة تدوير وتقليل النفايات في العمليات التشغيلية.	٣٨
					تلتزم الشركة بمعايير بيئية معتمدة لتقييم الأثر البيئي للأنشطة.	٣٩
					تنفذ الشركة مبادرات مجتمعية تركز على الحفاظ على الموارد الطبيعية.	٤٠

**الملحق ب**  
**قائمة بأسماء المحكمين**

الرقم	الاسم	الرتبة	مكان العمل
١.	إبراهيم سعيد حداد	خبير	شركة تأمين
٢.	د. أحمد عبد القادر المجالي	أستاذ	جامعة مؤتة
٣.	د. أحمد عبد المهدي البلوش	أستاذ مساعد	جامعة عمان العربية المفتوحة
٤.	د. أحمد علي صالح	أستاذ	جامعة الشرق الأوسط
٥.	د. إياد طه الرواشدة	أستاذ	جامعة الطفيلة التقنية
٦.	د. أيمن سليمان القطاونة	أستاذ	جامعة مؤتة
٧.	بشير محمود المصري	خبير	شركة تأمين
٨.	تامر زكريا حداد	خبير	شركة تأمين
٩.	د. حسين العزب	أستاذ	جامعة مؤتة
١٠.	د. جهاد الفرجات	أستاذ	جامعة الحسين بن طلال
١١.	د. جهاد صالح الدحيات	أستاذ	جامعة الحسين بن طلال

\*\* تم ترتيب الأسماء أبجدياً